الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم** (384)

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 32 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 45 |
| حقوق الانسان في العالم | 111 |

# النطق بالحكم ضد رموز جمعية حسم" اليوم

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130309/Con20130309579045.htm

منصور الشهري (الرياض)

تشهد المحكمة الجزائية بالرياض اليوم السبت النطق بالحكم ضد المتهمين (ع.ح) و(م.ق) المتورطين في التخطيط لإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن داخل المملكة عبر المظاهرات في الميادين وإنشاء جمعية لمناهضة سياسة الدولة (حسم) ونشر الفرقة.

وتعرض المتهمان في اليومين الماضيين لضربة موجعة من قبل عضوين في جمعيتهما غير النظامية بانسحابهما منها وكشف أهدافها الزائفة وتخطيطها التي تسعى لها في الخفاء للنيل من أمن واستقرار المواطن والوطن، وقد أقر أحد المتهمين خلال جلسات محاكمتهم وأمام عدد من الجمهور الذين حضروا المحاكمة بأن من يدير موقع جمعيتهما شخص يقيم خارج المملكة.

الجدير بالذكر أن أحد المتهمين (ع.ح) لم يستفد من العفو من حكم سجن سابق، حيث لم يرتدع، وقد سبق أن صدر في حقه في عام 1426هـ حكم بالسجن سبع سنوات مع أخذ التعهد عليه بعدم العودة لإثارة ما يمس المصالح العامة للبلاد بسوء، وترك الخوض فيما يعود بالضرر على وحدة البلاد وأمنها، وقد أطلق سراحه قبل إنفاذ كامل المدة إطلاقا مشروطا بعدم العودة لما بدر منه وأفهم بذلك لحظة إطلاقه آنذاك، كما صدر بحقه قرار شرعي في عام 1428هـ بسجنه ستة أشهر مع أخذ التعهد عليه بعدم التحريض على الاعتصامات أو الدعوة إليها وعدم التدخل في عمل رجال الأمن أثناء تأدية مهام عملهم دون سبب شرعي ونظامي يجيز ما فعله.

وتعد أبرز التهم الموجهة للمدعى عليه (ع.ح) سعيه لزعزعة الأمن ونشر الفوضى والإخلال بالطمأنينة العامة، وتفتيت الوحدة الوطنية، وتدمير مقدرات الأمة ومكتسباتها، وغرس بذور الفتنة والانشقاق، ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر وولي عهده، ومواصلته الشقاق والنزاع والتشكيك في الذمم والإساءة للمسؤولين في الدولة من خلال الدعوة والتحريض على مخالفة النظام، وإشاعة الفوضى، والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة، من خلال إعداد وصياغة ونشر بيان يدعو إلى التظاهر في الميادين العامة والاستمرار فيها، الطعن الصريح بأمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء باتهامها (زورا وبهتانا) وتأليب الرأي العام باتهام الجهات الأمنية وكبار المسؤولين فيها بالقمع والتعذيب والاغتيال والاختفاء القسري وانتهاك حقوق الإنسان، اشتراكه في إنشاء جمعية غير مرخصة، وإظهارها كواقع يسعى عن طريقه لنشر الفرقة والشقاق، ونشر الاتهامات لمؤسسات الدولة العدلية والتنفيذية وكبار المسؤولين بالجور والظلم والتعدي، ومباشرتها اختصاصات تمس حقوق الآخرين وحرياتهم والتعدي على اختصاصات مؤسسات حكومية وأهلية (هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) واشتراكه في صياغة البيانات التي تصدر عنهم، ونشرها على شبكة الإنترنت.

فيما وجهت للمدعى عليه (م.ق) عدة تهم أبرزها سعيه لغرس بذور الفتنة والانشقاق ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر وولي عهده والتشكيك في الذمم والإساءة للمسؤولين في الدولة والطعن الصريح بأمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء باتهامها (زورا وبهتانا)، اتهامه للقضاء في المملكة بالظلم والجور واستعداء المنظمات الدولية ضد المملكة وتحريضها للتركيز على انتقاد مقومات المملكة الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واشتراكه في إنشاء جمعية غير مرخصة، وإظهارها كواقع يسعى عن طريقه لنشر الفرقة والشقاق. الجدير بالذكر أن المتهمين (ع.ح) و(م.ق) يحاكمان مطلقي السراح.

# جازاني يُؤْوي أبناءه الـ 11 في غرفة بناها من الصفيح والخشب منذ 25 عاماً

المصدر: جريدة الشرق السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ 9 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/09/756241

جازان – أحمد مهدلي

يعيش المواطن الخمسيني علي مشطا، في غرفة صغيرة مصنوعة من الخشب والصفيح في بيش بجازان، منذ 25 عاماً، وله من الأبناء الذكور والإناث أحد عشر، يعيلهم جميعاً من خلال جمع الحطب وبيعه. زارته «الشرق» في منزله الذي لا يحميه وأبناءه من حر الصيف أو برودة الشتاء، وقد كانت البسمة تملأ محيَّاه.

بنيته بساعدي

يقول مشطا لـ«الشرق» أقيم في هذا المنزل منذ 25 عاماً، وقد بنيته بساعدي من الخشب والقش، وقمت بإحاطته بصفائح معدنية لأسترَه، ومنذ بدأت حياتي وأنا هنا، عانينا طوال 25 عاماً، ولكنَّنا صبرنا لعل الله يجعل لنا مخرجاً وفرجاً، والحمدلله فقد رزقني الله أطفالاً، إلا أن معاناتي معهم تزداد يوماً بعد آخر، ومتطلباتهم لا تنتهي، وأنا لا دخل لي غير مبلغ أتقاضاه من الضمان الاجتماعي، كما أنِّي أعمل على جمع الحطب وبيعه، كي أسد حاجة أبنائي».

أعاني من الأمطار

وبيّن مشطا، أنه تأقلم على العيش في هذا السكن، ولكنَّه يُعاني خلال الشتاء حيث لا يجد وسيلة لتدفئة أبنائه، فالهواء البارد يطولهم من كل اتجاه، والسقف لا يقيهم المطر. يقول: «ضعف حالي يجعلني عاجزاً عن إيجاد سكن بديل، وعلى كاهلي ديون كثيرة، ومبلغ الضمان لا يكفيني وأبنائي، ولكنه يسد بعض حاجاتنا والحمدلله». وأضاف مشطا مبتسماً: «قد يرى البعض هذه الغرفة التي أسكنها وأولادي مُزرية، ولكنها بالنسبة لنا من أروع الأماكن، فهي تقرِّبُنا من بعضنا، وندين لها بالعرفان، فنحن لم نجد وسيلة تحمينا غيرها، فكيف ننكر فضلها؟!».

باحث اجتماعي

هذا، وقال مدير الجمعية الخيرية في بيش محمد فقيهي، إنَّ للجمعية عدة فروع بالمحافظة وقراها، وهي تحت إشراف المركز الرئيس في المحافظة، وتعمل على تقديم كافة الخدمات الخيرية، وفي مثل حالة مشطا، تعمل الجمعية على إرسال باحث اجتماعي من لجنة المتابعة، ومندوبين من لجنة المساعدات، للبت في الحالة بأسرع وقت ممكن.

فيما ذكر محافظ محافظة بيش خالد القصيبي، أنَّه تم تشكيل لجنة لزيارة الأسرة والاطلاع على احتياجاتها، وسيتم إرسال تقرير عن الحالة إلى رجال الأعمال في المحافظة ليقدموا مساعداتهم للأسرة.

وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان، أحمد البهكلي، أنه يمكن للراغب بخدمات السكن التقدم إلى الجهات المشرفة على مشاريع الإسكان، وبيَّن أنَّ الجمعية تقوم بدور الاستشاري في مثل هذه الحالات، وتتولى متابعة الطلبات، وتحث الجهات المعنية بالإسكان في المملكة على وضع ضوابط دقيقة لتحديد مستحقي المساكن وإلزامهم بعدم تأجيرها. مشيراً إلى أنَّ حقوق الإنسان تتمنى أن تكون هناك مراجعة ومتابعة دورية للمستفيدين من المساكن.

# اللواء التركي: الداخلية ملتزمة بكامل حقوق المتهمين والموقوفين وثلاث جهات تتابع أوضاعهم في سجون المباحث

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ- 8 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/08/755878

الدمام ـ الشرق

وضع المتحدث الرسمي في وزارة الداخلية إحصاءات الوزارة أمام وسائل الإعلام، كاشفاً عن تعامل الداخلية مع 11 ألف موقوف منذ بداية أحداث الفئة الضالة. وأكد اللواء منصور التركي، في المؤتمر الصحفي الذي عقده، مساء أمس في مدينة بريدة بمنطقة القصيم، التزام الوزارة بالأنظمة التي تكفل حقوق المتهمين والموقوفين، موضحاً أن 3075 موقوفاً تم إطلاق سراحهم منذ عام 1433. وأضاف مفصلاً أن 300 موقوف تمّ حفظ دعاواهم، و 1575 ما زالت قضاياهم تحت إجراءات التقاضي، وهم مطلق سراحهم، و 464 صدرت أحكامهم وميّزت أيضاً، إضافة إلى 127 صدر لهم عفو، و 394 أحيلت ملفاتهم إلى جهات أمنية أخرى لارتباطهم بقضايا جنائية أخرى.

وأضاف أن 342 موقوفاً يحملون جنسيات غير سعودية، وقد استُكملت إجراءاتهم وتم إطلاق سراح بعضهم، وبعضهم صدر له عفو، وبعضهم رُحّلوا إلى بلدانهم.

الموقوفون

وحول عدد الذين لا يزالون موقوفين لدى سجون المباحث الخمسة؛ قال اللواء التركي، إن عددهم 2772 موقوفاً، بينهم 178 في أحداث الشغب بمحافظة القطيف، وهؤلاء ليس لهم علاقة بنشاط الفئة الضالة. وأضاف أن الموقوفين الآخرين هم 2221 سعودياً، منهم 104 أشخاص سبق إطلاق سراحهم ثم عادوا للسلوك الإجرامي، ومن ثم تمّ إيقافهم مجدداً، إضافة إلى 551 موقوفاً من 41 جنسية مختلفة.

وحول تفصيل الإجراءات الخاصة بالموقوفين قال اللواء التركي، إن 247 منهم رهن التحقيق الآن، بينهم 45 من أحداث القطيف، و 530 موقوفاً تم إعداد لوائح لمحاكمتهم، بينهم 128 في أحداث القطيف، وهناك 1590 قضاياهم منظورة لدى القضاء، بينهم 5 أشخاص ضمن أحداث القطيف. وأضاف أن 405 موقوفين تمت محاكمتهم، منهم 245 مُيّزت أحكامهم.

وفيما يخص أوضاع الموقوفين قال اللواء التركي، إن بعضهم محكوم، وبعضهم قيد المحاكمة، وبعضهم في المراحل النهائية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام. وقال اللواء التركي، إن الغرض من المؤتمر الصحفي هو إيضاح حقيقة التعاطي غير المنصف من بعض وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص العمل والوضع الأمنيين في المملكة، منتقداً عدم دقة تعاطي بعض وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي مع ما شهدته بعض مناطق المملكة من أحداث.

وقال إن عدم التقصي الدقيق لدى بعض وسائل الإعلام للحقائق جعل من مواقع التواصل أشبه بنهر ذي مياه ملوثة.

وانتقد اللواء التركي، محاولات التشكيك في وضع الموقوفين والمتهمين، ونشر شائعات غير حقيقة تدّعي عدم محاكمتهم، أو عدم توجيه تهم لهم، أو عدم تنفيذ الأوامر القضائية بإطلاق سراح بعضهم. وقال التركي، إن هذا الموضوع استُغل كثيراً بهدف الإساءة للعمل الأمني في المملكة، والنيل من جهود رجال الأمن وما حققوه في مكافحة الإرهاب، كما يستهدف زعزعة الثقة والتعاون بين المواطن ورجل الأمن.

ونبّه التركي، إلى استغلال مشاعر ذوي الموقوفين بنشر بعض الشائعات حول أبنائهم، مشيراً إلى وجود إشكالية نظامية تتعلق بنشر أسماء الموقوفين والمتهمين الذين لا يزالون قيد المحاكمة، وقال إن أنظمة المملكة لا تسمح لنا بإعلان أسماء المتهمين، فهو من باب التشهير، مضيفاً أن هناك عملاً قائماً في سبيل الوصول إلى أرضية مشتركة في هذا الموضوع،

موضحاً أن إعلان الأسماء مهم جداً، ونتمنى أن تتيح الأنظمة إعلان الأسماء، لأن هذه المشكلة من الأسباب التي لا تتيح لوسائل الإعلام الوصول إلى الحقيقة الكاملة، وبالتالي لن تجد وسائل الإعلان إلا ما رُوّج عن هذا الشخص أو ذاك.
وأكد اللواء التركي، أن جميع الموقوفين يتمتعون بإشراف ثلاث جهات لها كل الصلاحيات في الحركة ومتابعة ما يجري داخل السجون، وتحري حقيقة التعامل، والاستماع لأي شكوى، وهي هيئة التحقيق والادعاء العام، وجمعية حقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان.
وقال إن الوزارة ملزمة أمام كل متهم تثبت براءته بتعويضه عن المدة التي قضاها رهن التوقيف وهو بريء، أو المدة التي قضاها رهن التوقيف، وخلصت محاكمته إلى مدة أقصر منها.
كما أكد اللواء التركي، التزام الوزارة أمام أي متهم لديه دعوى بالإساءة من قِبل رجال الأمن، ومن حقه أن يرفع دعواه ليتم النظر فيها لإنصافه.
وفيما يخص إيقاف النساء؛ أكد اللواء التركي، أن الوزارة لم تتعامل إلا مع عدد محدود جداً من النساء في مواجهة الفئة الضالة، وقال مشدداً على أن الوزارة تتفهّم علاقة الزوجة بزوجها حين ينتمي إلى الفئة الضالة، وعدم تمكنها من الانعزال عنه، وتأخذ ذلك بعين الاعتبار في أي قضية تكون فيها نساء.
وعن الوضع في الجنوب قال اللواء التركي، إن هناك دعماً أمنياً قادماً لمواجهة مشكلة المتسللين الذين يصل معدّلهم اليومي إلى 1000 متسلل، مؤكداً ـ في الوقت نفسه ـ أن الحدود الشمالية في المملكة لا تشكّل إزعاجاً أمنياً في الوقت الراهن.

البلاد
الإعلام الجديد.. في نسخته الورقية

# أكدت حرص ولاة الأمر على تسريع معالجة ملفات الموقوفين.. الداخلية: الشائعات هدفها زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة

المصدر: جريدة البلاد السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=121826

بريدة - واس :
أكد المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي اهتمام ولاة الأمر بالمملكة العربية السعودية بموضوع الموقوفين في القضايا الإرهابية، وبتسريع الإجراءات ذات العلاقة بها، لافتاً النظر إلى أن التعامل مع أحداث بريدة تم وفق الأنظمة.جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء منصور التركي الليلة قبل الماضية في مديرية شرطة منطقة القصيم بمدينة بريدة، وتحدث خلاله عن ما يتم ترديده من مزاعم وشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية وما يبنى عليها من تعاطٍ إعلامي غير منصف عن إجراءات تنفيذ الأنظمة وتعامل رجال الأمن مع مخالفيها، مشدداً على أن رجال الأمن مسؤولون عن تنفيذ الأنظمة كافة، في حين أن الجهات العدلية تتولى استكمال الإجراءات ذات العلاقة بالمخالفين. وأوضح اللواء منصور التركي أن عدم نظامية إعلان أسماء المحكومين والمتهمين بالمملكة سهل لمروجي الشائعات استغلال تلك القضايا لزعزعة الأمن والاستقرار بترويج المعلومات الزائفة عنها والتشكيك في إجراءات ملفات المشمولين بها، والتلاعب بمشاعر ذويهم لتحقيق غاياتهم في زعزعة الأمن والاستقرار بالمملكة وإضعاف العلاقة الوثيقة والثقة المتبادلة بين المواطنين ورجال الأمن من خلال التشكيك بمهنية رجال الأمن واحترامهم للمرأة. وبين اللواء التركي أن الموقوفين في سجون المباحث بلغ عددهم 2772 بينهم 2221 سعوديا و 551 من 41 دولة عربية وأجنبية و 178 موقوفا بسبب أحداث الشغب في محافظة القطيف و 104 سبق إيقافهم وأطلق سراحهم وعادوا للسلوك الإجرامي مرة أخرى، مشيراً إلى أن 247 موقوفاً مازالوا رهن التحقيق.

وأكد أنه لا يوجد فجوة بين الموقوفين وأهاليهم، وقال: الكثير يشككون في عدم تمكن الموقوفين من التواصل مع ذويهم وهذا غير صحيح، ومن أراد التحقق من ذلك فليذهب في أي يوم لأي سجن من سجون المملكة ليرى حجم الزيارات ويتأكد من ذلك بنفسه.
وأضاف نحرص على الحفاظ على وظيفة الموقوف ورعاية ذويه حتى يتم إطلاق سراحه والاطمئنان إلى عودته إلى الاستقرار الاجتماعي، ويتم تعويض أي موقوف عن فترة الحبس التي تزيد عن ما يصدر به الحكم القضائي بشأنه، مشيراً إلى أن الموقوفين يتمتعون بكافة حقوقهم تحت إشراف ورقابة هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تتولى بدورها متابعة أوضاع الموقوفين وأحوالهم والاستماع إلى شكاويهم ومعالجتها.
وحول منع الأنظمة في المملكة نشر أسماء المحكومين، بين اللواء التركي أن الأنظمة تعد ذلك من التشهير الذي لا يجوز إلا بحكم قضائي، والجهات المختصة في وزارة الداخلية تقوم بالتفاهم مع الجهات العدلية لإعادة النظر في ذلك. وأشار اللواء التركي إلى أن جميع الموقوفين في بريدة تم إطلاق سراحهم باستثناء (55) سعوديا ووافد مصر انتحل هوية مواطن سعودي بالإضافة إلى ( 19) امرأة ، رافضاً محاولة التشكيك في احترام رجال الأمن لمكانة المرأة ومراعاة خصوصية التعامل معها.
وأعلن أنه سيتم قريبا تدشين نظام إلكتروني / تواصل/ ، وهو نظام يتيح لذوي الموقوفين التواصل المرئي والنصي مع الموقوفين ومتابعة ما يتعلق بالموقوف وإجراءاته العدلية وأموره الخاصة، مؤكداً أن الموقوفين يتمتعون بكامل حقوقهم.
وفيما يخص موضوع المتسللين الأثيوبيين في المناطق الجنوبية للمملكة أوضح اللواء منصور التركي أنه سيكون هناك حلولاً جذرية لمعالجة مشاكل التسلل بإذن الله، مؤكدا أن حرس الحدود يتصدى لأكثر من 1000 حالة يومياً.
وناشد المتحدث الأمني المواطنين كافة بعدم توفير الفرصة للمتربصين بالأمن والاستقرار أياً كانوا والتحقق مما يتم نشره في شبكات التواصل الاجتماعي ومن يقف وراؤه والبحث عن الحقيقة عبر وسائل الإعلام المحلية .

# جمعية حقوق الإنسان" :توجيهات عليا لمعالجة أوضاعهم لم تطبق!

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ 8 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490336

جدة - سلطان بن بندر وعبدالرحمن باوزير
كشف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف في حديثه إلى «الحياة» عن وجود توجيه سام بتولي الشؤون الصحية أمور المشردين وانحصار دور الشؤون الاجتماعية في الدعم الاجتماعي المتمثل في النواحي المالية والاجتماعية.
ووصف الشريف الصورة العامة لأوضاع المشردين الذين يفتقرون إلى مأوى بـ «سيئة»، رغم وجود تشريعات ومبادئ لحماية فئة المشردين في غالب دول العالم، وتسخيرهم الكنائس وبعض الدور الخيرية لإيوائهم، مشيراً إلى أن جمعيته ناقشت قضية المشردين مع وزارة الشؤون الاجتماعية بفرعها في مكة المكرمة خلال الأسبوع الماضي.
وأوضح أن القضية لا تزال بحاجة إلى تنسيق بين وزارتي «الصحة» و«الشؤون الاجتماعية» لتحديد آلية العمل، لافتاً إلى أن فئة المشردين لا يندرج جميعهم ضمن فئة المرضى، بل يعاني البعض منهم من ظروف معينة على رغم سلامتهم الصحية، الأمر الذي يتطلب التنسيق وتحديد المهام لحل قضيتهم، وتوفير دور ضيافة لإيوائهم.

وطالب الشريف باستغلال الأربطة الموجودة لإيواء المشردين، تحت إشراف الشؤون الاجتماعية، على أن تتولى «الصحة» الإشراف والعناية الصحية، كحل موقت حتى يتم التنسيق بين الجهتين لإيجاد حلول دائمة، مشدداً على ضرورة تدخل القطاع الخاص لحل الازمة.
وبين أن حاجات المشردين تتمثل في العناية الصحية، النفسية، الاجتماعية، والمادية، إذ إن المشــرد يعد مريضاً نفسياً أكثر من كونه مريضاً اجتماعياً، وأنه يحتاج إلى عيــش كريم تــوفره أدوات ملائمة للمستوى الإنساني المأمول.

# الداخلية السعودية: ولاة الأمر مهتمون بموضوع الموقوفين في قضايا الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/490651

بريدة - طارق الرشيد
أكد الناطق الرسمي لوزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي اهتمام ولاة الأمر في المملكة بموضوع الموقوفين في القضايا الإرهابية، وبتسريع الإجراءات ذات العلاقة بها، لافتاً النظر إلى أن التعامل مع أحداث بريدة تم وفق الأنظمة.
جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده اللواء التركي الليلة قبل الماضية في مديرية شرطة منطقة القصيم بمدينة بريدة، وتحدث خلاله عن «ما يتم ترديده من مزاعم وإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وما يبنى عليها من تعاط إعلامي غير منصف عن إجراءات تنفيذ الأنظمة وتعامل رجال الأمن مع مخالفيها»، مشدداً على أن «رجال الأمن مسؤولون عن تنفيذ الأنظمة كافة، في حين أن الجهات العدلية تتولى استكمال الإجراءات ذات العلاقة بالمخالفين».
وأوضح التركي أن «عدم نظامية إعلان أسماء المحكومين والمتهمين بالمملكة سهل لمروجي الإشاعات استغلال تلك القضايا لزعزعة الأمن والاستقرار بترويج المعلومات الزائفة عنها والتشكيك في إجراءات ملفات المشمولين بها، والتلاعب بمشاعر ذويهم لتحقيق غاياتهم في زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة وإضعاف العلاقة الوثيقة والثقة المتبادلة بين المواطنين ورجال الأمن من خلال التشكيك بمهنية رجال الأمن واحترامهم للمرأة».
وبين أن «الموقوفين في سجون المباحث بلغ عددهم 2772 بينهم 2221 سعودياً و 551 من 41 دولة عربية وأجنبية، و 178 موقوفاً بسبب أحداث الشغب في محافظة القطيف، و 104 سبق إيقافهم وأطلق سراحهم وعادوا للسلوك الإجرامي مرة أخرى»، مشيراً إلى أن 247 موقوفاً ما زالوا رهن التحقيق.
وأكد اللواء التركي أنه «لا يوجد فجوة بين الموقوفين وأهاليهم»، وقال: «الكثير يشككون في عدم تمكن الموقوفين من التواصل مع ذويهم وهذا غير صحيح، ومن أراد التحقق من ذلك فليذهب في أي يوم إلى أي سجن من سجون المملكة ليرى حجم الزيارات ويتأكد من ذلك بنفسه».
وأضاف «نحرص على الحفاظ على وظيفة الموقوف ورعاية ذويه حتى يتم إطلاق سراحه والاطمئنان إلى عودته إلى الاستقرار الاجتماعي، ويتم تعويض أي موقوف عن فترة الحبس التي تزيد عن ما يصدر به الحكم القضائي بشأنه»، مشيراً إلى أن الموقوفين «يتمتعون بحقوقهم كافة تحت إشراف ورقابة هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تتولى بدورها متابعة أوضاع الموقوفين وأحوالهم والاستماع إلى شكاواهم ومعالجتها».
وحول منع الأنظمة في المملكة نشر أسماء المحكومين، أوضح التركي أن الأنظمة «تعد ذلك من التشهير الذي لا يجوز إلا بحكم قضائي، والجهات المختصة في وزارة الداخلية تقوم بالتفاهم مع الجهات العدلية لإعادة النظر في ذلك».
وأشار الناطق إلى أن «جميع الموقوفين في بريدة تم إطلاق سراحهم باستثناء 55 سعودياً ووافد مصري انتحل هوية مواطن سعودي، بالإضافة إلى 19 امرأة»، رافضاً محاولة التشكيك في احترام رجال الأمن لمكانة المرأة ومراعاة خصوصية التعامل معها.

وأعلن أنه «سيتم قريباً تدشين نظام إلكتروني (تواصل)، يتيح لذوي الموقوفين التواصل المرئي والنصي مع الموقوفين ومتابعة ما يتعلق بالموقوف وإجراءاته العدلية وأموره الخاصة»، مؤكداً أن الموقوفين يتمتعون بحقوقهم كاملة.
وفي ما يخص موضوع المتسللين الأثيوبيين في المناطق الجنوبية للمملكة، أوضح اللواء التركي أنه سيكون هناك حلول جذرية لمعالجة مشاكل التسلل، مؤكداً أن حرس الحدود يتصدى لأكثر من ألف حالة يومياً.
وناشد التركي المواطنين كافة «عدم توفير الفرصة للمتربصين بالأمن والاستقرار أياً كانوا والتحقق مما يتم نشره في شبكات التواصل الاجتماعي ومن يقف وراءه والبحث عن الحقيقة عبر وسائل الإعلام المحلية».

# احتواء المراجع بالنظام والكلمة الطيبة" أفضل من تنفيس معاناته على النت"

# المواطن وعى على حقوقه والمسؤول يتذاكى..احترموا عقولنا"!

المصدر: جريدة الرياض السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/09/article816011.html

الرياض، تحقيق- راكان الدوسري

داخل دهاليز الدوائر الحكومية، وممراتها الطويلة، وعند مكاتب بعض المسؤولين، يسعى المواطن حثيثاً لإنهاء معاملاته التي يطول الركض وراءها غالباً.. ولعقود ظلت صورة المواطن في ذهن بعض المسؤولين أنه ذاك المراجع الذي يريد أن ينهي معاملاته بأسرع وقت ممكن..إلاّ أن البيروقراطية من جهة، وعدم فهم المواطن لآلية عمل النظام من جهة أخرى قد تجعل ذلك المواطن في مواجهة مباشرة مع مسؤول ما، وذلك في حالة تمارس خلالها السُلطات، وتشهد كل عبارات التودّد التي يعرفها ذلك المواطن بغية النجاة من براثن البيروقراطية.

وعلى الرغم من أن المسؤولين يختلفون في نظراتهم لمراجعة المواطنين لمكاتبهم، فمنهم من يستطيع أن يقيس أداء الإدارة التي يرأسها، وطريقة تعامل موظفيه مع الجمهور، ويحرصون على معالجة القصور الذي قد يكشفه ملحوظات أولئك المراجعين، إلاّ أن هناك مسؤولين يضيقون ذرعاً بالمراجعين وكثرة ترددهم، وربما إلحاحهم في إنهاء معاملاتهم؛ مما خلق جواً ساخناً بين أولئك المواطنين وبعض المسؤولين.

ترى ماذا يحدث عندما يتجاهل مسؤول حكومي مواطناً؟ ويقلل من وعيه، وإدراكه، أو حتى لا يحترم عقل ذلك المواطن، وذلك في مرحلة يقود مواطنو هذه البلاد الشعوب العربية في إدارة المحتوى العربي على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتبوّأون المركز الأول عربياً في الحصول على براءة الاختراع؟، ويمارسون وطنية صادقة تتصف بكثير من الوعي..

أليس جدير ببعض المسؤولين الحكوميين اليوم أن يدركوا تلك المتغيرات التي طرأت على حياة الناس، وأن يحترموا عقل ذلك المواطن الذي بات واعياً؟.

ثقافة قانونية

وأكد "د.مفلح القحطاني" -رئيس جمعية حقوق الإنسان- على أن تنامي الوعي بين المواطنين في المملكة رافقه تنام في الثقافة الحقوقية وانتشارها بشكل ملحوظ بين الناس، مبيناً أن معرفة الفرد والمسؤول بحقوقه وواجباته أمر إيجابي، يؤدي إلى مساعدة المسؤول المُخلص، وهو أفضل السُبل لكي يحصل المواطن على حقوقه، منوّها أن بعض المسؤولين والعاملين في القطاع الحكومي -في القطاع الخدمي على وجه الخصوص- لم يستوعبوا وظائفهم الحقيقية في الحصول على تلك الوظيفة التي يشغلونها، ولم يدركوا أنها خدمة اجتماعية تقدم للمواطن ويتقاضون لقاءها مقابلاً مادياً لأداء هذه الوظيفة أياً كانت مراكزهم الوظيفية، وعندما يستشعر المسؤول أنه كُلّف من قبل الدولة لأداء هذا الدور، فإن تلك السلبيات التي قد نراها من بعضهم تجاه المواطن سوف تزول.

وقال إن "جمعية حقوق الإنسان" رصدت حالات عدم تمكين المواطن من الحصول على حقّه من قِبل بعض الموظفين الحكوميين؛ إما لضعف إداري في الموظف ذاته، أو أنه لا يريد أن يُتعب نفسه من أجل إنجاز ذلك العمل الذي يؤدي إلى حصول المواطن على حقه، منوّهاً أنهم يرصدون تطوراً في وعي المسؤول وتجاوبه مع مصالح المواطنين وحرصه عليها، وهذا أمرٌ إيجابي، بل إن موظفين يقترحون على مواطنين بالذهاب إلى جمعية حقوق الإنسان لطلب المساعدة، عندما لا يستطيع الموظف من خلال موقعه في السلم الإداري أن يساعد ذلك المواطن في الحصول على حقه الذي يكفله له القانون، واصفاً ذلك بالأمر المشجع.

وأضاف أن تعرض أي مواطن للزجر من قِبل أي مسؤول يعتبر انتهاكاً لحق ذلك المواطن أو ذلك الإنسان، ويستطيع ذلك المواطن أن يقاضي ذلك المسؤول ويطالبه بحق الاحترام له ولحقوقه كإنسان.

تأديب الموظفين

وأشار "محمد الجذلاني" -قاض سابق ومستشار قانوني- إلى أن تعرض المواطن للزجر من قبل مسؤول يعطي ذلك المواطن الحق أن يبلغ "هيئة الرقابة والتحقيق"؛ بحكم أن من ضمن المواد التي احتوى عليها نظام الهيئة "نظام تأديب الموظفين"، ومن ذلك سوء استخدام السلطة، أو الاستخدام الإداري، منوّهاً أنه لا يوجد نظام يُمكّن المواطن من التقاضي في حقه ضد مسؤول يمكن أن "يسفهه" أو يزجره، ولكن المرسوم الملكي رقم ( 43)، -مرسوم معروف وقديم في القضاء الجزائي-، حدّد العقوبات التي يُعاقب بها الموظف عند ارتكابه مخالفات في مسألة سوء استخدام السُلطة وسوء الاستخدام الإداري وغيرها.

وقال: "لا شكّ أن التطاول على المراجع، وتقليل وعيه، يدخل في إطار سوء استخدام السلطة، وسوء الاستخدام الإداري، وهناك أحكام صدرت من ديوان المظالم ضد مسؤولين مدنيين وعسكريين، وتم معاقبتهم من خلال القضاء التأديبي والجزائي، كما أنه بعد هذه المحاكمة الجزائية يمكن أن تُحيل هيئة الرقابة الموظف للعقوبات التأديبية، والتي بدورها قد تعاقبه عقوبات وظيفية كالحرمان من الترقية، أو الحسم من الراتب أو ما نصّ عليه نظام تأديب الموظفين، ولكن في مثل هذه الحالة المواطن ليس مُدعياً، بل هو مُبلّغ عن ذلك التجاوز، والمُدعي العام هو الذي يدّعي على ذلك الموظف أمام القضاء"، مبيناً أن المواطن إذا رغب مواصلة الإدعاء في حقه الخاص، يمكنه ذلك بعد انتهاء المحاكمة وإصدار حكم من ديوان المظالم بإثبات المخالفة، ومعاقبة الموظف، كما يُمكن للمواطن أن يُقيم دعوى في المحكمة الجزئية في حقه الخاص.

وعن الجانب القانوني في رصد المواطن تلك التجاوزات وتوثيقها تقنياً، وبثها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في سبيل إثبات تعرضه للإساءة أو التطاول أو التسفيه من قبل مسؤول ما؟، أوضح أن المواطن يُلام في حالة إن كانت تلك المنشورات تعتمد على معلومة كاذبة بقصد الإساءة لذلك المسؤول، ويُلام على نشرها بحكم أن عملية النشر في مواقع التواصل الاجتماعي ليست قناة نظامية للحصول على حقه، وقد يعاقب المواطن جراء ذلك، ولكن نجد لذلك المواطن عذراً من الناحية الشرعية من منطلق قول الله سبحانه وتعالى: (لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعاً عَلِيماً)، وفي هذه الآية الكريمة نجد أن من وقع عليه إساءة أو ظلم فإنه يمكنه أن يقول أن هذا الرجل أساء لي أو هذا المسؤول.

نظرة قاصرة

ويرى "طراد الأسمري" -صحافي مدوّن- أن بعض المسؤولين لايزالون ينظرون إلى المواطنين على أنهم أولئك الرعية التي لا تملك وعياً كافياً، ولا تعرف حقوقها، ولا تعي متطلباتها، واصفاً تلك النظرة بالقاصرة، وتتعامى عن الواقع؛ مما جعل هناك بعض المواقف التي عبّر من خلالها بعض المسؤولين عن هذه الرؤية التي لم يعد المواطن يقبلها، وقد تحمل بعض التجاوزات من قبل بعض المسؤولين، الأمر الذي دعا من تعرضوا لتلك المواقف أن يوثقوها وينشروها على مواقع التواصل الاجتماعي كنوع من التعبير عن رفضهم لعدم احترام وعي وعقل المواطن في هذه المرحلة المختلفة.

وقال إن أسلحة المواطن أصبحت تتمثل في التقنية الحديثة للتعبير عن الامتعاض ورفض الفوقية والتهميش الذي قد يحدث من بعض المسؤولين الذين يسيطر عليهم تفكير أنهم هم أدرى بمصالح الآخرين، ويعرفون احتياجاتهم، وربما يفكرون نيابةً عنهم، بينما تفرض متطلبات المرحلة الحالية شراكة أكبر في المسيرة التنموية بين المواطن والمسؤول، مشيراً إلى أن التقنية اليوم والانفتاح على مواقع التواصل الاجتماعي تُمثل مجالاً مهماً لكل الأفراد لمكافحة بعض أوجه الفساد؛ لأنه لم يعد ممكناً لمسؤول أن يبقى على كرسيه وهو يتطاول على غيره دون أن يسمع به أو يراه أحد، حيث إن وعي المواطن، ومعرفته لحقوقه، وإفادته القصوى من التقنية زادت من حصانته ضد أي تطاول قد يحدث من موظف مسؤول غير مدرك لحقوق الأفراد.

وأضاف أن هذا الوعي لدى المواطن رافقه وعي متنامٍ لدى بعض المسؤولين، وبعضهم أصبح يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي من أجل التواصل مع المواطنين والتفاعل معهم وهذا أمر جيد للغاية، إذ إن مواقع التواصل الاجتماعي تُعد اليوم السلطة الخامسة بالنظر لأهميتها وتأثيرها في حياة الناس، وساهمت بشكل أو بآخر في تحسين حياة الناس، وتشكيل

رأي عام تجاه العديد من القضايا على الرغم من سوء استخدام البعض لها، ولكنها حالات شاذة، ويجب أن ننظر للجانب الإيجابي في هذه التقنية، منوّهاً أن مواقع التواصل الاجتماعي حفّزت بعض المسؤولين نحو الجدية في عملهم بشكل أكبر، كما دفعت وسائل الإعلام إلى التفاعل مع الأحداث بشكل أكبر من خلال وصولها إلى شريحة أكبر من الآراء والمعلومات.

عدم احترام

وشدّد "د.طارق الحبيب" -استشاري الطب النفسي والأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء النفسيين العرب- على أن المشكلة في هذه المسألة تعود لمنهج التربية، وتحديداً في "قلّة الاحترام" من البعض، فتجد مواطناً لا يحترم مسؤولاً، والعكس كذلك يحدث، مبيناً أنه إذا غاب مبدأ احترام الإنسان لغيره اضطربت هذه العلاقة بين الناس، سواءً كانوا مواطنين أو مسؤولين، وكثير من الرجال في المجتمع قد يرفضون بعض الوظائف الحساسة؛ لأنهم لا يريدون أن يفقدوا احترام الناس وتقديرهم لهم، لافتاً أن بعض المسؤولين يعملون لكي لا يفشلون، وليس لكي ينجحون، وتلك بحد ذاتها أزمة.

وفرّق بين "نقد المسؤول للمواطنين" و"نقد المواطن للمسؤولين"، حيث إن نقد المواطن للمسؤول لا يعتمد على علم، ولا على معلومة؛ وإنما على تنفيس انفعالات غاضبة ينفّسها في هذا المسؤول، مما جعلها أقرب للتهجم من الانتقاد، مبيناً أن المسؤول لديه أزمة، لكنها لدى المواطن بشكل أكبر، حيث إن بعض المواطنين عندما يعرفون حقوقهم لا يبادرون بالحصول عليها وفق طرق نظامية بدلاً من التطاول والتهجم، مبيناً أن المواطن أصبح يلجأ لوسائل التواصل الاجتماعي في التنفيس عما يحصل له.

وأضاف أن المواطن حين يحتاج خدمة معينة وهو من حقه أن يحصل عليها، كالحصول على سرير في مستشفى، وعندما لا يجد يصب جام غضبه على مسؤول المستشفى على الرغم من أنه ليس المسؤول عن نقص الأسرّة، من هنا نجد أن بعض المسؤولين قد يتعرضون لإساءة أو ضغوط من مواطنين، بينما ليس بيدهم من الأمر شيئاً، مبيناً أن المشكلة الحقيقية هي أن هناك أزمة بين كثير من أفراد المجتمع، عندما تكون العلاقة بين البعض قائمة على الشك وسوء النية، وأصبح مهمة البعض أن يحمي نفسه ويدافع عنها.

# 2772 موقوفاً منهم 2221 مواطناً

# اللواء التركي: قادة بلادنا حريصون على إنهاء ملف الموقوفين

المصدر: جريدة الرياض السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ 9 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/09/article815954.html

بريدة - ملفي الحربي تصوير - بدرالفريدي

أكد المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية مهتمون بقضايا الموقوفين في القضايا الإرهابية وحريصون على إنهائها وفقاً للأنظمة العدلية والنظامية بالمملكة.

وأكد التركي في مؤتمر صحفي عقده في مديرية شرطة منطقة القصيم ببريدة أن الموقوفين يتمتعون بكافة حقوقهم مبيناً أن هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة وجمعية حقوق الإنسان تشرف على السجون السعودية وهي جهات لها صلاحيات تامة في متابعة ما يجري داخل السجون التي تشرف عليها المباحث العامة موضحاً أن الموقوفين يتواصلون مع ذويهم معلناً عن قرب تطبيق "تواصل" إلكتروني للتواصل بين الموقوفين وذويهم مبينا سعي وزارة الداخلية لتوفير كل ما يلزم لمساندة ذوي السجناء معترفا بوجود إشكالية متعلقة بنشر أسماء الموقوفين والمتهمين والذين لا يزالون قيد المحاكمة موضحاً ان أنظمة المملكة تمنع إعلان أسماء المتهمين وتعتبره تشهيراً ملمحاً إلى أن العمل قائم للوصول لأرضية مشتركة بهذا الجانب معتبراً إعلان الأسماء هام متمنيا أن تتيح الأنظمة إعلانها فعدم إعلانها من الأسباب التي قد تحرم

وسائل الإعلام من التوصل للحقائق الكاملة فلن يجد الإعلاميون عند البحث في الانترنت إلا ما رُوج عن هذا الشخص دون معلومات رسمية مشيراً إلى إن التعامل مع تجمعات بريدة تم وفقاً للأنظمة والتي تمنع التجمع والمسيرات موضحاً إطلاق سراح المقبوض عليهم باستثناء 55 سعودياً، ووافد مصري انتحل شخصية سعودي، و 19 امرأة يجري استكمال اللازم بشأنهم مؤكدا احترام مكانة المرأة السعودية مشيرا إلى أن الداخلية تتعاملت مع عدد محدود جداً من النساء خلال مواجهاتها الفئة الضالة، وتتفهم الداخلية علاقة الزوجة بزوجها حينما ينتمي للفئة الضالة وعدم تمكنها من الانعزال عنه وهو امر يؤخذ بالاعتبار في أي قضية تكون فيها نساء رافضا التشكيك في احترام رجال الأمن لها مبينا أن هناك من سعى للتشكيك في مهنية رجال الأمن واحترامهم للمرأة مذكرا بأن الأنظمة لا تسمح لرجال الأمن بإساءة استخدام السلطة وهناك محاكم عسكرية مختصة تنظر في التجاوزات إن حدثت.

وكشف التركي أن الغرض من المؤتمر الصحفي هو إيضاح الحقائق حيال التعاطي الإعلامي غير المنصف من بعض وسائل الإعلام وعدم تقصي الحقائق مما يسيء للعمل الأمني وجهود رجال الأمن في مكافحة الإرهاب متطلعا إلى وسائل إعلام مهنية تحرص على الحقائق والمصداقية ولا تعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي في الحصول على معلوماتها مبيناً أن بعض شبكات التواصل الاجتماعي تشكك في أوضاع الموقوفين لأسباب أو نشاطات أو جرائم ذات صلة بالفئة الضالة داعيا المواطنين الى مراعاة مصالح وطنهم وعدم الانسياق للمؤامرات والعاملين على استغلال الأحداث والمسائل للتحريض واستخدامهم كأدوات لخدمة إغراضهم ضد المملكة فمثل هؤلاء يجب عدم الالتفات لهم وإدراك أدوارهم الوطنية وعدم الانسياق وراء المعلومات غير المؤكدة والهادفة لزعزعة الأمن والتعاون بين رجال الأمن والمواطنين مؤكدا أن أهداف هؤلاء المغرضين هي نشر الفوضى مقدرا مواقف المواطنين في سبيل امن وطنهم ودورهم الفعال مؤكدا نجاح المملكة في دحر التنظيم الضال مشيرا إلى انه تحقق بتعاون المواطنين، وان وزارة الداخلية لا تقر استغلال وسائل الإعلام للتصاريح الرسمية بعناوين مسيئة لمدينة أو لمجتمع أو لفرد حاثا المواطنين إلى عدم الانسياق خلف الشائعات أو المؤامرات التي تحاك للنيل من أمن المملكة واستقرارها مشيرا لدعم القطاعات الأمنية في المنطقة الجنوبية باحتياجاتها مبيناً أن ما يتداول في قضايا المتسللين مبالغ فيه وبعضها شائعات غير صادقة مبيناً السعي لمعالجة التسلل بحلول تأمين الحدود أسوة بالحدود الشمالية وبحلول دبلوماسية أخرى مبيناً القبض على عدد من المحرضين الذين سيحالون للقضاء الشرعي موضحاً مساندة هيئة الاتصالات للمباحث العامة فيما يخص التعرف على المحرضين مضيفاً أن كل شخص تم إيقافه على ذمة القضايا الأمنية له علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإرهاب ولهم ضحايا من المواطنين ورجال الأمن مرجعا صعوبة تسريع المحاكمات سابقا لقلة اعداد القضاة.

وأشار التركي أن إجمالي الموقوفين في المملكة بلغ 2772موقوفا منهم 178موقوفا على خلفية احداث الشغب في محافظة القطيف منهم 104 سبق إيقافهم وإطلاق سراحهم وعادوا للسلوك الإجرامي مرة أخرى موضحاً أن عدد السعوديين الموقوفين بلغ 2221موقوفا فيما مثل 551 موقوفا أجنبيا من 41جنسية.

وأشار التركي ان 247 رهن التحقيق بينهم 45 موقوفا على خلفية احداث الشغب بمحافظة القطيف و 530 موقوفا يجري اعداد لوائح الاتهام من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام تمهيدا لإحالتهم للمحكمة و 128موقوفا على خلفية احداث القطيف و 1590موقوفا تنظر قضاياهم لدى القضاء منهم 5 على خلفية احداث محافظة القطيف و 405محكومين منهم و 245جرى تمييز احكامهم موضحاً انه اعتباراً من 1433/1/1ه وحتى تاريخه جرى إطلاق سراح 3075 منهم 300 حفظت دعواهم القضائية و 1575 تجري محاكمتهم وهم مطلقو السراح و 464 جرى تمييز احكامهم و 127تم العفو عنهم و 337 استكملوا محكوميتهم وإحالة 394 لجهات أمنية أخرى وترحيل 342 لبلدانهم.

# المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية: ولاة الأمر حريصون على تسريع إجراءات معالجة ملفات الموقوفين، والشائعات هدفها زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ 8 مارس 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/74505.html

اليوم أونلاين - واس
أكد المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي اهتمام ولاة الأمر بالمملكة العربية السعودية بموضوع الموقوفين في القضايا الإرهابية، وبتسريع الإجراءات ذات العلاقة بها، لافتاً النظر إلى أن التعامل مع أحداث بريدة تم وفق الأنظمة.
جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء منصور التركي الليلة الماضية في مديرية شرطة منطقة القصيم بمدينة بريدة، وتحدث خلاله عن ما يتم ترديده من مزاعم وشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية وما يبنى عليها من تعاطي إعلامي غير منصف عن إجراءات تنفيذ الأنظمة وتعامل رجال الأمن مع مخالفيها، مشدداً على أن رجال الأمن مسؤولون عن تنفيذ الأنظمة كافة، في حين أن الجهات العدلية تتولى استكمال الإجراءات ذات العلاقة بالمخالفين.
وأوضح اللواء منصور التركي أن عدم نظامية إعلان أسماء المحكومين والمتهمين بالمملكة سهل لمروجي الشائعات استغلال تلك القضايا لزعزعة الأمن والاستقرار بترويج المعلومات الزائفة عنها والتشكيك في إجراءات ملفات المشمولين بها، والتلاعب بمشاعر ذويهم لتحقيق غاياتهم في زعزعة الأمن والاستقرار بالمملكة وإضعاف العلاقة الوثيقة والثقة المتبادلة بين المواطنين ورجال الأمن من خلال التشكيك بمهنية رجال الأمن واحترامهم للمرأة.
وبين اللواء التركي أن الموقوفين في سجون المباحث بلغ عددهم 2772 بينهم 2221 سعوديا و 551 من 41 دولة عربية وأجنبية و 178 موقوفا بسبب أحداث الشغب في محافظة القطيف و 104 سبق إيقافهم وأطلق سراحهم وعادوا للسلوك الإجرامي مرة أخرى، مشيراً إلى أن 247 موقوفاً مازالوا رهن التحقيق. وأكد أنه لا يوجد فجوة بين الموقوفين وأهاليهم، وقال: الكثير يشككون في عدم تمكن الموقوفين من التواصل مع ذويهم وهذا غير صحيح، ومن أراد التحقق من ذلك فليذهب في أي يوم لأي سجن من سجون المملكة ليرى حجم الزيارات ويتأكد من ذلك بنفسه.
وأضاف نحرص على الحفاظ على وظيفة الموقوف ورعاية ذويه حتى يتم إطلاق سراحه والاطمئنان إلى عودته إلى الاستقرار الاجتماعي، ويتم تعويض أي موقوف عن فترة الحبس التي تزيد عن ما يصدر به الحكم القضائي بشأنه، مشيراً إلى أن الموقوفين يتمتعون بكافة حقوقهم تحت إشراف ورقابة هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تتولى بدورها متابعة أوضاع الموقوفين وأحوالهم والاستماع إلى شكاويهم ومعالجتها.
وحول منع الأنظمة في المملكة نشر أسماء المحكومين، بين اللواء التركي أن الأنظمة تعد ذلك من التشهير الذي لا يجوز إلا بحكم قضائي، والجهات المختصة في وزارة الداخلية تقوم بالتفاهم مع الجهات العدلية لإعادة النظر في ذلك.
وأشار اللواء التركي إلى أن جميع الموقوفين في بريدة تم إطلاق سراحهم باستثناء ( 55) سعوديا ووافد مصر انتحل هوية مواطن سعودي بالإضافة إلى ( 19) امرأة ، رافضاً محاولة التشكيك في احترام رجال الأمن لمكانة المرأة ومراعاة خصوصية التعامل معها. وأعلن أنه سيتم قريبا تدشين نظام إلكتروني / تواصل/ ، وهو نظام يتيح لذوي الموقوفين التواصل المرئي والنصي مع الموقوفين ومتابعة ما يتعلق بالموقوف وإجراءاته العدلية وأموره الخاصة، مؤكداً أن الموقوفين يتمتعون بكامل حقوقهم.

وفيما يخص موضوع المتسللين الأثيوبيين في المناطق الجنوبية للمملكة أوضح اللواء منصور التركي أنه سيكون هناك حلولاً جذرية لمعالجة مشاكل التسلل بإذن الله، مؤكدا أن حرس الحدود يتصدى لأكثر من 1000 حالة يومياً. وناشد المتحدث الأمني المواطنين كافة بعدم توفير الفرصة للمتربصين بالأمن والاستقرار أياً كانوا والتحقق مما يتم نشره في شبكات التواصل الاجتماعي ومن يقف وراؤه والبحث عن الحقيقة عبر وسائل الإعلام المحلية .

# أهملوا بين آلام المرض و"قساوة" الأهل.. ووالد أحدهم يقول "هذا ولد الحكومة خلوه عندكم"

# أطفال سعوديون "محبوسون" في مستشفى الأطفال ببريدة لسنوات

المصدر: جريدة سبق السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://sabq.org/Kmyfde

شقران الرشيدي- سبق- بريدة:
في ممارساتٍ لا تمت للإنسانية بصلة، ولا تقرُّها تعاليم ديننا السمح، ولا قيمنا الاجتماعية النبيلة تخلى آباءٌ وأمهاتٌ عن أبنائهم المرضى، وتركوهم على أسرّة مستشفى الولادة والأطفال ببريدة لسنواتٍ دون زيارةٍ أو حتى سؤالٍ عن الصحة، وتلقي العلاج، وهل ما زالوا أحياءً أم توفاهم الله برحمته؟
حول هذه الحكايات المأساوية لأطفالٍ سعوديين مرضى "حُبسوا" لسنواتٍ بين آلام المرض، و"قساوة" الأهل.. كشف مصدرٌ طبي في مستشفى الولادة والأطفال ببريدة لـ "سبق"، عن أنه يُوجد حالياً عددٌ من الأطفال المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية، ويتطلعون للحب والاهتمام الأسري؛ بعضهم يعاني وجود ماءٍ وسوائل في الرأس، وآخر من عيوبٍ في الجهاز التنفسي، ويخضعون للمعالجة الطبية المستمرة، لكنهم وفق ما ذكره الأطباء يستطيعون الذهاب إلى منزل أسرهم، والحياة بشكلٍ طبيعي مع استمرار المراجعة الصحية.
وأكّد المصدر الطبي لـ "سبق"، أن المستشفى بذل ويبذل عديداً من المحاولات للاتصال بذوي الأطفال لأخذهم دون جدوى فلا يستجيبون للاتصالات والرسائل العديدة، وبعض الآباء قاسٍ في تعامله وردوده، ولا يريد تحمُّل مسئولية ابنته أو ولده المريض، ويرد على اتصالات المستشفى بقوله: "هذا ولد الحكومة خلوه عندكم"، وبعضهم يغلق الهاتف فور معرفته باتصالنا، ولا يرغبون في وجوده أصلاً مع كثرة الأبناء وزيادة عدد أفرادهم، وضعف الوضع المالي للأسرة، رغم أن بعض الأمهات يتصلن خلسة للاطمئنان على أطفالهن لكنهن يرضخن للواقع المر.
وطالب المصدر الطبي الجهات المعنية في وزارة الصحة، ووزارة الداخلية، وحقوق الإنسان بإيجاد حلٍّ لهذه الإشكالية التي بدأت تتزايد في الفترة الأخيرة.. مؤكداً حرص المستشفى على التحفُّظ على الأطفال المرضى المعرّضين للعنف من أهلهم خوفاً من وقوع الاعتداء عليهم أو تعرُّضهم للإهمال المتكرّر، ولضمان سلامتهم.

# حقوقيون لـ الشرق: لا نحتاج لهيئة مستقلة للرقابة على السجون.. والعبرة بتفعيل الأنظمة

المصدر: جريدة الشرق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/10/758130

الدمام – سحر أبوشاهين، فاطمة آل دبيس

تباينت ردود الأفعال على المقترح الذي تقدمت به عضوة مجلس الشورى الدكتورة أمل الشامان لإنشاء هيئة مستقلة للرقابة على السجون كبديل لدائرة الرقابة على السجون بهيئة التحقيق والادعاء العام. فبيَّن مؤيد ومعارض تكشفت بعض التفاصيل التي قد تحد من مستقبل المقترح الذي نظره مجلس الشورى قبل أيام. فقد استحسن رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني الاقتراح، وقال لـ «الشرق» إن الفكرة جيدة، لكن الإشكالية ليست في تعدد الجهات الرقابية، بل في اتباع الآلية المناسبة والإجراءات التنفيذية واللوائح والأنظمة التي توفر كل حقوق السجناء. وقال إن لهيئة التحقيق والادعاء العام الصلاحيات الرقابية المنصوص عليها في نظام الهيئة، ولكنها تحتاج للتطوير ولجهود مضاعفة في الرقابة على السجون، الأمر متعلق أيضاً بالقضاء والمحاكم. وشدد على أن الأمر بحاجة إلى دراسة معمقة لوضع السجناء، وتأهيلهم للانخراط في المجتمع مجدداً، سواء مَنْ يرتكب القضايا الجنائية أو غيرها.

وأرجع القحطاني القصور الحاصل الآن إلى تداخل الآليات والإجراءات، لافتاً إلى معاناة السجناء من جوانب، فمثلاً بعض السجناء تفوتهم جلسات المحاكمة لعدم توافر سيارات أو ضباط لمصاحبة السجين إلى المحكمة، ما يحتم تسريع وتيرة العمل بتوفير مكاتب قضائية في السجون لمحاكمة السجناء وتخفيف العبء عن إدارة السجن، كما تعاني الإصلاحيات من زحام خانق، ما يتطلب افتتاح مزيد من الإصلاحيات، وتوسعة القائم منها حالياً، كما لا يوجد في ميزانيات السجون بند مخصص لصيانة التكييف والأثاث والنظافة. وأكد القحطاني مجدداً أن العبرة هي بوضع خطوات، وأدلة إرشادية، وآليات عمل للتعامل مع كل الجوانب التي تمس وضع السجناء.

من جانبه، رفض عضو الشورى الدكتور عبدالرحمن الهجيان الاقتراح بإنشاء هيئة مستقلة للرقابة على السجون كبديل لدائرة الرقابة على السجون بهيئة التحقيق والادعاء العام. وقال إن المملكة ليست بحاجة إلى مزيد من الهيئات والمؤسسات، فالعمل المؤسساتي متوافر، لكن المشكلة تكمن في تطبيق الهيئات للأنظمة المكلفة بها. وأضاف أن الاقتراح لابد أن يبنى على معلومات دقيقة مازالت مفقودة وغائبة، ومن ذلك الضمانات التي نفذتها اللجنة التابعة للادعاء ومكاتب حقوق الإنسان لنزلاء السجون، وماذا كان يمكن أن تقدم، وما الإنجازات التي حققتها والسلبيات التي حالت دون تطبيقها، كل هذه الأمور غير معلومة ولابد من معرفتها ليكون المقترح مبنياً ومستنداً عليها. وقال الهجيان إن كل مؤسسة لها عديد من الأخطاء، تنتج إما عن إهمال، أو تزايد الأعمال، ولكن لابد من الاعتراف بهذه الأخطاء لينطلق منها التحسين، لكن العبرة ليست في تبديل عمل هذه المؤسسة وإحالته إلى مؤسسة أخرى.

وأكد القاضي وعضو مجلس الشورى عيسى الغيث أن المجتمع ليس بحاجة إلى إنشاء هيئة جديدة، بل يكفي وجود هيئة التحقيق والادعاء العام للقيام بمهامها الثلاث، وهي: التحقيق، والادعاء العام، والرقابة على السجون، لكن المطلوب هو تطوير العمل وخدمته وتحفيزه لمزيد من الإنتاج والجودة والإتقان.

وبيَّن عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري أن حقوق الإنسان لديها خمسة مكاتب في السجون إضافة إلى متابعة هيئة التحقيق والادعاء لكل السجون التي يوجد للادعاء فرع في مناطقها، ومتابعة الشرطة نيابة عن الادعاء، ولا بد أن يكون الاقتراح مبنياً على مبررات وأسس تجعل الفكرة قابلة لتطبيق أن تكون الهيئة المستقلة قادرة على إنجاز ما لم يُقدم من اللجنة والمكاتب. وأكد الفاخري أن حقوق الإنسان لها حرية كاملة في الوقوف على كل قضية في السجون دون وجود إدارة السجن، وتسهل للأسرة إجراء لقاءات مع النزيل ومتابعة احتياجاتها، كما أن لجنة التحقيق

والادعاء تقوم بزيارات ميدانية وتتابع قضايا الموقوفين، وتضمن تطبيق نظام الإجراءات الجزائية على قضاياهم وإجراءات التحقيق، وكل الضمانات التي يستحقها النُزل نافذة فعلاً.

# الحكم على مؤسسي حسم بالسجن 21 عاماً ومنعهما من السفر

المصدر: جريدة الشرق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/10/758132

الرياض – محمد العوني
أصدرت المحكمة الجزئية في الرياض، أمس، حكمين ابتدائيين على الأكاديميَّين عضوَي ومؤسسَي جمعية «حسم» الحقوقية، بسجن الأول خمس سنوات وإعادة محكوميته السابقة بالسجن ست سنوات لمخالفته شروط العفو، إضافة إلى منعه من السفر لنفس المدة بعد خروجه من السجن، وسجن المتهم الثاني عشر سنوات ومنعه من السفر لنفس المدة.
وقضت المحكمة بحل الجمعية ومصادرة أموالها ومنعها من مزاولة أنشطتها لعدم حصولها على إذن رسمي، ولمحاولتها تأليب الرأي العام، والدعوة للخروج في مظاهرات، والتحريض على مخالفة النظام، والطعن في ذمم كبار العلماء.
وشهدت الجلسة المفتوحة حضوراً كبيراً من الجنسين، إلى جانب مندوبين عن جمعية حقوق الإنسان ووسائل إعلام محلية ودولية.

# الحكم بالسجن على أعضاء منظمة حقوقية سعودية غير مرخصة إغلاق المقر ومنع المنظمة من ممارسة العمل على أراضي المملكة

المصدر: العربية الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
رابط الخبر

الرياض - محمد العيدان -
حكمت محكمة سعودية، السبت، بالسجن على أعضاء منظمة حقوقية غير مرخص لها، وقررت إغلاقها ومنعها من ممارسة العمل في الأراضي السعودية.
وكان الحكم موجه ضد منظمة "حسم" التي تأسست في الرياض عام 2009، وذلك من أجل متابعة المسجونين في قضايا سياسية، وصدر الحكم ضد أهم شخصيتين فيها، وهما عبدالله الحامد ومحمد القحطاني، مع توقعات بخضوع بقية أعضائها إلى محاكمات مماثلة.

وأنهت المحكمة الجزائية بالعاصمة السعودية الرياض، السبت، جدلا استمر طيلة مدة النظر في القضية التي اصطلح عليها باسم "محاكمة حسم" والتي استمرت فترة طويلة، بالحكم على الناشط الدكتور الحامد بالسجن 6 أعوام، لتضاف إلى محكوميته السابقة والتي تبلغ 5 أعوام، ليصل إجمالي المجموع 11 عاما، فيما حكم القاضي، حماد العمر، على الناشط الآخر، القحطاني، بالسجن 10 أعوام، فضلا عن منعهما من السفر المدة ذاتها بعد انتهاء محكوميتهما.
وحكم القاضي، الذي اكتفى في تهمة الجرائم المعلوماتية بالحكمين السابقين، بحل جمعية "حسم" وإغلاق مناشطها ومصادرة كل ما يتعلق بها لعدم حصولها على التراخيص القانونية.
وتأخرت الجلسة التي كان من المفترض انعقادها في التاسعة صباحا لساعة كاملة. وشهدت الجلسة حضور عدد من مندوبي وسائل الإعلام ومندوبين من هيئة وجمعية حقوق الإنسان، وذلك في ظل تواجد أمني ملحوظ.
وطالب المحامي عبد العزيز الحصان قبل انطلاق الجلسة بمغادرة قوات الأمن من القاعة "حتى تأخذ المحاكمة سياقها السليم"، فضلا عن السماح لبقية المواطنين خارج القاعة بالدخول. ورفض القاضي الطلب المذكور، كما رفض دخول مواطنين أكثر لعدم وجود أماكن شاغرة لهم في القاعة.
واستمر النطق بحيثيات الحكم ما يزيد على الساعة والنصف للإيفاء بالحيثيات التي اشتملت على 13 نقطة، منها إدانة المتهمين بـ "إجازة الخروج على ولي الأمر المحرم، وإجازة بذل النفس المعصومة شرعاً في المظاهرات، والقدح في ديانة ولي الأمر".
ورفض القاضي النظر في تهم أخرى وجهها المدعي العام للمتهمين وذلك "لعدم وجود أدلة مقنعة عليها".
وفور الانتهاء من النطق بالحكم، سأل القاضي، المدعي العام عن اقتناعه بالحكم فأجاب بالنفي، قبل أن يتجه إلى المتهمين اللذين أجابا كذلك بالنفي، فطلب منهم التوقيع على صك الحكم بعدم الاقتناع، وهو ما يمنحهما حق الاستئناف بعد استلام الحكم عقب 30 يوما من النطق به.

# قال: مطالب المعتصمات صحيحة ولكن خروج النساء فيها مسألة محرّمة

# "السعيدي" يهاجم جمعية "حسم" ويؤكّد: أنها تسعى لتغيير السعودية كليًا لا الإصلاح

المصدر: جريدة سبق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
http://sabq.org/Amyfde

دعاء بهاء الدين- سبق- جدة:
هاجم الشيخ محمد السعيدي، جمعية "حسم" ووصفها بأنها ترفع شعار الإصلاح، ولكن مَن يراجع قوائمها المنشورة يرى أنها تسعى لغير ذلك. وقال: "منظمة حسم ترفع شعار الإصلاح، ومن يراجع ما تنشره يرى أنها تسعى للتغيير الكلي للبلد لا الإصلاح". وضرب السعيدي شواهد عدة لمحاولاتٍ يقوم بها بعض الناشطين لزعزعة استقرار الوطن، والعمل بدأب على التغيير الكامل، إلحاق السعودية بما يسمّى دول الربيع العربي.
كما انتقد تعامل وزارة الداخلية مع قضية المعتقلين قائلاً: "وزارة الداخلية لم تتعامل مع ملف المعتقلين بشفافية منذ البداية".. مضيفاً أن البعض يضخّم أعداد الموقفين، حتى زعموا أنهم أكثر من 30 ألف موقوف، وهذا غير صحيح، فعلى

حسب قوائم جمعية حقوق الإنسان تبيّن أن عدد الموقوفين لم يتجاوز 5 آلاف شخص. وأضاف السعيدي: أناشد الأمير محمد بن نايف: ذمتك لا تبرأ حتى تنظر في هذه القضية وملفاتها.
جاء ذلك في حلقة جديدة بعنوان: "نساء بريدة.. يا عقلاء الوطن"، من برنامج "حراك" الذي يقدّمه الإعلامي عبد العزيز قاسم على قناة "فور شباب"، أمس الجمعة، واستضاف فيه كلاً من: الدكتور محمد السعيدي الباحث والأكاديمي، وعاصم المشعلي المحامي والحقوقي، والدكتور عبد الله النعمي الناشط الحقوقي، والدكتور سليمان العودة الباحث والأكاديمي.
في البداية قال الشيخ محمد السعيدي من المبادئ التي أمرنا بها الله - سبحانه وتعالى - الحكمة والعدل، وهما مطلوبان من جميع الناس حاكمهم ومحكومهم، والبغي كذلك منهي عنه سواء كان البغي من الحاكم أم من المحكوم. وأوضح أنه ينبغي لنا في هذه الأمور أن نحكم بعدلٍ وتوازنٍ، وقال: "لا يمكن أن نقول إن الحق مع المعتصمات وحدهن، أو إن الحق مع الدولة وحدها."
وأكّد السعيدي أن مطالب المعتصمات تُعد من المطالبات الصحيحة في الجملة، ولكن فعلهن هو توطئة وبناء بنية تحتية للتغيير، والتغيير عاقبته أسوأ مما يتصوّر الجميع. وأضاف: "كلنا نطالب بمحاكمة مَن لم تتم محاكمته، والإفراج عمَّن صدر بحقه أمرٌ بالإفراج من الجهة القضائية، ومَن ليس عليه تهمة فينبغي إطلاقه سريعاً وتعويضه، والملف هذا يجب أن يُغلق."
وأشار الشيخ السعيدي إلى أن كثيراً من المشايخ والعلماء يعملون جهدهم لحل هذا الملف الشائك.
وعن سبب تأخير حل هذا الملف، قال السعيدي: حسب علمي كان سيصدر قرارٌ بإطلاق 700 من المساجين، ثم جاءت قضية الشغب في العنابر وأجّلت هذا الإفراج، وكذلك من الأسباب أن 16 مسجوناً من الذين أطلقوا قاموا بعمليةٍ قتلوا فيها اثنين من رجال حرس الحدود، وأحدهم كان إمام مسجد."
في المقابل، قال عاصم المشعلي – في مداخلته الهاتفية - "لا خير فينا إن لم نقدم النصح، ولا خير في جهات أمنية تريد أن تكون بعبعاً لمَن أراد أن يقول كلمة الحق". وأوضح أنه يجب ألا نخلط بين الأفعال المُجرّمة، إن وجدت، وبين حقوق الموقوف النظامية أياً ما كان فعله ودينه.

وقال: "انتصاري لحقوق الموقوف لا تعني أبداً تأييدي لفعله، بل أطالب بحقوقه التي توصلنا إلى نزاهة وإلى محاكمة عادلة مستقلة نزيهة."
ودعا المشعلي، الشيخ السعيدي، إلى ألا يقف في صف الجلاد، "فمن يأمر الأهالي بالصبر عليه أن يطالب المسؤول بسرعة العدل."
ونفى المشعلي أن يكون لجمعية حقوق الإنسان السعودية دورٌ واقعي في هذه القضية، وأضاف: "أقولها بكل صراحة: حتى هيئة التحقيق والادّعاء ليست لديها سلطة على جهاز المباحث."
وأكد المشعلي أنهم سيرضون بأحكام القضاء إذا صادَق الموقوف على أقواله بطوعه واختياره، وبشرط تمكينه من المحامي، وألا يعزل عزلة تامة.
وختم المشعلي مداخلته قائلاً: "قابلت وزير الداخلية في جدة وقلت له يا سمو الأمير أنتم تقولون الوطن خط أحمر، لكنّا نقول إن الوطن خط دموي لنا جميعاً."
وقال الشيخ محمد السعيدي تعليقاً على مداخلة المشعلي: "أنا أحمد للأخ عاصم المشعلي وقوفه مع المعتقلين وذويهم، وكل المطالب التي طالبوا بها أنا أيضاً أطالب بها."
وأكّد السعيدي أن هناك منتفعين من ملف الموقوفين، يحاولون استغلال هذا الملف، ويريدون ألا يحل، وهم يقصدون التغيير لا الإصلاح الذي يطالب به الجميع، وقصدهم قيام ثورة في السعودية كثورات ما يسمّى الربيع العربي .
وأكّد السعيدي أن الاعتصامات وخروج النساء فيها مسألة محرّمة في الإسلام، وأن هؤلاء النسوة لو علمن أنهن سيمسسن بسوء لم يخرجن.
وأشار إلى أن أصحاب التوجهات التغييرية يستغلون أصحاب القضايا المحقة، كما نشاهد من استغلال تنظيم القاعدة وغيرهم لقضايا المعتقلين، وإثارة الأهالي والمواطنين، بل دعا شيخهم إبراهيم الربيش إلى حمل السلاح على الدولة من أجل إخراج المعتقلين!

# حقوق الإنسان" لـ«الحياة»: لائحة لضمان حقوق لـ«العاملات المنزليات"... قريباً

المصدر: جريدة الحياة الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490775

جدة - أروى خشيفاتي

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إن الجمعية تتجه إلى إصدار لائحة تنظيمية للعاملات المنزليات وغيرهن من العمالة الوافدة، تكفل حقوق الأطراف (أرباب العمل، الأسر، العمالة)، بحيث يتمتع الجميع بكامل الحقوق من دون أي انتهاكات. (للمزيد)

وأكد أن الجمعية أبرمت اتفاقاً مع بعض لجان الاستقدام في المملكة بهدف متابعة حالات العاملات المنزليات اللاتي يتم حرمانهن من التواصل مع ذويهن، أو عدم دفع مستحقاتهن المالية. وقال لـ«الحياة»: «إن بعض المكاتب الأجنبية المصدرة للعمالة المنزلية والمكاتب المحلية المستقدمة ترغب في معرفة وضع بعض العاملات المنزليات، ما يدعو الجمعية إلى التنسيق مع بعض الجهات الحكومية المختصة لمتابعة وضع العاملة، وضمان تواصلها مع ذويها، وحصولها على مستحقاتها». وأكد وجود مشكلة في عدد الحالات التي يتم تسجيلها تحت مسمى «الاتجار بالبشر»، مشيراً إلى أنها ليست بالأعداد الكبيرة، نظراً لتقدير القاضي الذي يمكنه إدراج الحالة ضمن قضايا التعزير، من دون الإشارة إلى أحكام نظام «الاتجار بالبشر»، الأمر الذي يشير إلى قلة عدد الحالات المسجلة في هذا الشأن.

وأفاد بأن الجمعية تنوي عمل دورات للقضاة وأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام للتعريف بأنظمة وقوانين الاتجار بالبشر، مضيفاً أن «الاتجار بالبشر» يمكن أن يشمل حالات يقع فيها الأشخاص من دون علمهم، كممارسة الولاية بطريقة خاطئة، وتجاهل النصوص الشرعية والنظامية، والعضل، وتزويج القاصرات، وغير ذلك».

وأوضح أن غالبية قضايا تهريب النساء المجهولات الهوية لا تندرج تحت مسمى «الاتجار بالبشر»، ولكن يتم اعتبار الحالة اتجاراً بالبشر إذا توافرت فيها الشروط القانونية.

واعتبر تهريب النساء المجهولات الهوية «حالات فردية وليست ظاهرة». وعزا ذلك إلى سوء تنظيم سوق العمل، وعدم تجاوب الدول المصدرة للعمالة، وعدم وجود الاهتمام والتنسيق الجيد بين الجهات الحكومية السعودية في هذا الجانب.

# الجمعية الوطنية عرّفت بحقوقهم في إصدار تعريفي بما لهم

# معوقون:ضياع حقوقنا على أبواب الأسواق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130311/Con20130311579783.htm

عكاظ (جدة)

انتقد عدد من الكتاب والمهتمين بحقوق الإنسان تجاهل أصحاب الأسواق وبعض الجهات لحقوق المعوق، من خلال عدم وجود المداخل والممرات الخاصة بالمعوقين عند بوابات تلك المباني، ما يكبد المعوق عناء شديدا عند محاولته للتسوق أو مراجعة بعض القطاعات الحكومية والخاصة.

بعض المعوقين تحدثوا لـ«عكاظ» عن معاناتهم في الدخول والخروج لشراء حاجياتهم من تلك الأسواق.

وأوضح عليان حمد المنصور الذي يتنقل مستخدما الكرسي المتحرك أن عدم مراعاة أصحاب الأسواق للمعوقين تحتاج إلى دراسة وقوانين صارمة تجبرهم على توفير تلك المداخل التي تسهل على المعوق الدخول والخروج بشكل آمن.

وأضاف: إهمال بعض الأسواق وعدم مراعاتها لذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقات حركية تسبب في حرمانهم من ارتياد بعض الأسواق التي يحتاجونها، كما أن عدم توفر المداخل الخاصة بالمعوقين قد تسبب في تعميق معاناة تلك الشريحة وتعرضهم للمخاطر.

من جانبه، أوضح الشاب سالم بن عبود الذي يعاني من إعاقة حركية أنه يضطر عند ذهابه للأسواق أن يحضر معه ما لا يقل عن ثلاثة من إخوانه وأصدقائه لحمله مع كرسيه المتحرك عند الصعود والنزول داخل الأسواق، مشيرا إلى أنه لا يستطيع الصعود عبر السلالم المتحركة لخطورتها على كرسيه المتحرك، والمصاعد الكهربائية عادة ما تكون مزدحمة لقلتها مع كثرة مرتادي الأسواق، وأحيانا يضطر لتوصية البعض لجلب بعض حاجياته من الأسواق التجارية مع شدة رغبته في الذهاب لشرائها لأن تلك الأسواق لا يوجد فيها مداخل ومخارج للمعوقين.

أحمد الغامدي، شاب يتحرك أيضا بالكرسي المتحرك، يؤكد على ما جاء به المنصور وابن عبود، ولكنه يضيف: ذلك يسبب لنا معاناة نفسية أيضا عندما نرى عدم الاهتمام بنا كمعوقين، برغم ما نجده من الدولة رعاها الله من اهتمام بنا، ولذا نطالب مالكي الأسواق التجارية بالأخذ في الاعتبار الفئة التي ننتمي إليها خاصة أنها تزداد سنويا.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان،أصدرت مؤخرا كتابا عن حقوق المعوق ضمن سلسلة اعرف حقوقك. وأشار الإصدار إلى أربعة حقوق؛ للطفل المعوق، والشاب المعوق، والمرأة المعوقة، والمسن المعوق، إضافة إلى حقوق المعوق العامة.

وحول حقوق الطفل المعوق، أوضح الإصدار أن من حقه إعداد أبحاث ودراسات لتطوير برامج لتنمية قدراته ومهاراته، والاهتمام ببرامج الكشف المبكر عن الإعاقة وتوفير الرعاية الصحية والتأهيلية، ورفع جاهزية وقدرات الكوادر البشرية التي تتولى رعايته وتأهيله وتدريبها على الأساليب التربوية الحديثة واستخدام التكنولوجيا المساعدة وتوفيرها، وتقديم المساعدة والدعم لأسرته إن كانت فقيرة والعمل على توفير احتياجاته الضرورية وتدريبها على التعامل السليم معه، والحصول على كافة الحقوق والخدمات بالتساوي مع أقرانه من الأطفال وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك، وحقه في التعلم في أقل البيئات تقييدا من خلال دمجه مع أقرانه في المدرسة العادية ليتمكن من محاكاة وتقليد سلوك الأطفال العاديين فيزداد التفاعل والتواصل الاجتماعي معهم ويسهم في دمج في تحسين اتجاهات الأطفال المعوقين نحوه.

# "حقوق الإنسان": "خادمة للتنازل".. اتجار بالبشر

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136764&CategoryID=3

الدمام: ياسمين المحمود

حث عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني في الجمعية خالد الفاخري، وزارة العمل على تجريم من سماهم بـ"المتاجرين بالبشر"، حيث صنف عبارة "خادمة للتنازل أو للبيع" المدرجة في الإعلانات الموجودة بالصحف والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، صورة مباشرة للاتجار بالبشر.

وقال الفاخري في حديثه لـ"الوطن": إن الانتقال من رب أسرة إلى آخر يندرج تحت ضوابط محددة، وإن الاتجار يتضمن الاستغلال لبني البشر من خلال إجباره أو دفعه إلى ارتكاب فعل أو تيسير الأمور له، كما أن العديد من الخادمات أو العاملين بالمنازل يجهلون حقيقة نقلهم لكفيل آخر، وغالبا ما يتم ذلك دون علمهم أو استشارتهم على أقل تقدير، ولا بد هنا من التفريق بين الإنسان والسلعة.

وأضاف الفاخري أن تشغيل الأحداث كالبائعين في إشارت المرور أو في الأسواق الشعبية وأسواق الخضار، يعد نوعا آخر من أوجه الاتجار بالبشر فهو مخالفة صريحة للأنظمة الدولية والقوانين الداخلية، وذلك لأنه يتعارض مع مصالح الطفل ونموه وحقه في التعليم والتمتع بالمراحل العمرية المختلفة. وأشار إلى أن "الخلع" يندرج تحت الاتجار ولكن يصعب إثبات ذلك في الكثير من الحالات، وذلك لأن الزوج يساوم زوجته أحيانا بمبالغ خيالية، غير تلك التي منحها إياها كمهر شرعي في عقد القران، ولكن غالبا لا يوجد دليل ملموس عند الزوجة المتظلمة. وذكر أن "العضل" منع الأب ابنته من الزواج يعد نوعا آخر من الاتجار من خلال حجب حق شرعي، مؤكدا أن هناك عقوبات يفرضها القاضي في حال تعنت الأب وعدم استجابته لمطالب ابنته بالرغم من عدم وجود عيوب شرعية في "الزوج" المتقدم لها، وقد تصل العقوبة التي يفرضها القاضي على الأب إلى حرمانه من حق الولاية. وأضاف أن ممارسة الدعارة تعد الوجه الأقبح للاتجار بالبشر، خاصة وإن كان المستغل فيها أطفالا لا يدركون مدى خطورة هذه المهنة الوضيعة. يذكر أن المملكة أصدرت قانونا لمكافحة الاتجار بالبشر قبل ما يقارب أربع سنوات عبر مجلس الوزراء، يقضي بمعاقبة كل من يقوم على الاتجار بالبشر بالسجن لمدة 15 عاما أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال. وتمثلت أبرز ملامح القرار، بحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أواستغلال ضعفه أو تلك الممارسات الشبيهه بالرق والاستعباد، علما بأن العقوبات تشدد في حال ارتكبت تلك الأفعال ضد امرأة أو ذي احتياجات خاصة أو أطفال.

# الأمر بالمعروف" تودع نزع الاعترافات" من الموقوفين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/74850.html

محمد جراح ـ الرياض
كشفت مصادر لـ "اليوم" عن بدء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الفترة المقبلة، تفعيل العمل بالتنظيمات الجديدة لتحرك رجل الحسبة من خلال التعامل مع القضايا الجنائية والوقائية، وعند القبض وطريقة الإحالة إلى الجهات المختصة لإجراء التحقيقات وتصديق الأقوال وحضور المحاكمات.
وأوضحت المصادر أن التنظيمات الجديدة تأتي على خلفية انتقاد التقرير الثالث لجمعية حقوق الإنسان لبعض جوانب القصور في عمل جهاز الهيئة، وتشديده على إعادة صياغة نظام الهيئة الذي صدر قبل 30 عاماً لمواكبة المستجدات الحالية، ومن ذلك استحداث إدارات جديدة تتداخل مع "الهيئة" في الاختصاص، اضافة للملاحظات التى سجلتها الجمعية بحسب التقرير "في حينه" ومنها شكوى بعض الأفراد من تعرضهم للتعدي البدني والنفسي حال ايقافهم، والشكوى من نزع الاعترافات بالقوة وهو الأمر الذي لن يكون من اختصاصات الهيئة مستقبلاً.
وينتظر العمل بالتنظيمات الجديدة موافقة مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية الخاصة بهذه التنظيمات، لاسيما وأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شكلت في الفترة الماضية فريقاً من الخبراء لدراسة الرؤية الجديدة للعمل الاحتسابي التي عكفت عليها منذ تولي
الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ رئاسة الهيئة، ووفقا لمصادر "اليوم" فإن اللائحة التنفيذية الجديدة تؤطر لـ "هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر" اختصاصات عملها وتوضح لمنسوبيها المساحة المتاحة التي يتحرك فيها رجل الحسبة من خلال التعامل مع القضايا الجنائية والوقائية، وعند القبض وطريقة الإحالة إلى الجهات المختصة لإجراء التحقيقات وتصديق الأقوال وحضور المحاكمات، وقالت المصادر ان ذلك كان يتقاطع في السابق مع عمل عدد من الجهات وهي أقسام الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام وهذه الاجراءات ليست من اختصاصات الهيئة، وتم العمل بهذا الاجراء التنظيمي حتى لا يحدث تعارض في المهام بين عمل رجال الحسبة والجهات الأمنية والقضائية الأخرى.

# يطاردن النفقة في المحاكم لسنوات .. مطلقات لـ عكاظ":

# نواجه ابتزاز الطليق بغريزة الأمومة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ- 12 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130312/Con20130312580131.htm

زين عنبر (جدة)، سماح ياسين (المدينة المنورة)
تذرع المطلقات أروقة المحاكم جيئة وذهابا بحثا عن حقوقهن في نفقة الأبناء الزهيدة بالرغم من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وأحيانا تتخلى المطلقة عن حق أبنائها الشرعي في النفقة مقابل ظفرها بحق الحضانة.

«عكاظ» رصدت هموم المطلقات ومطالبهن الحقوقية الداعية إلى إعادة النظر في قيمة النفقة، وبما يتماشى مع ظروف الحياة المعيشية، في الوقت الذي طالب فيه مختصون حقوقيون بإيجاد جمعيات تقدم الرعاية الاجتماعية والنفسية للمطلقة وأبنائها أسوة بجمعيات رعاية الأيتام.

يمين الطلاق

وفي البداية ذكرت حنان آدم (موظفة بأحد القطاعات الحكومية)، بأن زوجها رمى عليها يمين الطلاق بعد أن أنجبت منه خمسة أبناء، وتضيف «بعد انتقالي إلى منزل أهلي رفض إرسال النفقة كاشفا عن نيته في الحصول على حضانة الأبناء مقابل التنازل عن النفقة الشرعية، فرفضت الابتزاز بغريزة الأمومة، وبعد جلسات متتالية في المحكمة لمدة عام ونصف العام وكثير من الإرهاق النفسي والجسدي، كان لابد من قبولي بعرض التنازل عن النفقة مقابل حضانة أبنائي».

من جهتها، بينت خديجة الأحمدي أنها تمكنت بعد مرور خمس سنوات من الطلاق، من الحصول على كامل حقوق طفليها من والدهما، وقالت «طلقني ولم يسأل عني لمدة خمس سنوات، فطالبته بكامل حقوق أطفالي ولم يمتثل، فرفعت قضية نفقة في المحكمة وبعد عدد من الجلسات التي تتخلف عن حضور معظمها، أمر القاضي بإحضاره عبر القنوات الرسمية وتم إلزامه بسداد مبلغ 100 ألف ريال متأخرات نفقة عن السنوات التي امتنع فيها عن الصرف على الطفلين، خشية دخوله السجن وأيضا لتحاشي الفضيحة».

أما هوازن الموظفة في أحد القطاعات الخاصة، فروت قصتها بالقول «لدى طفلتان ووالدهما لا يصرف عليهما، وراتبي لا يتعدى الـ2000 ريال، ورفض والدي رفع قضية نفقة ضد طليقي، بحجة أننا لسنا في حاجة إلى أمواله».

وتابعت، «طلب طليقي بعد مرور عدة سنوات بحضانة بناتي، فاستشطت غضبا ورفضت طلبه بقوة، خاصة أنه لم يسأل طوال هذه السنين عن البنتين أو ينفق عليهن، فتقدمت للمحكمة ورفعت عليه قضية انتهت لصالحي من الجلسة الأولى، خاصة أنني أثبت للمحكمة عدم أهليته وصلاحيته لتربية البنتين، عندها أجبره القاضي على دفع نفقة السنوات التي مضت ودفع نفقتهم شهريا».

رأي الشرع

بدوره، أوضح القاضي في المحكمة الجزئية في المدينة المنورة فيصل بن محمد الشيخ، أن نفقة الأبناء أوصى بها المولى جل وعلا في كتابه الكريم، ويجب على الآباء النفقة على أبنائهم كل على حسب استطاعته، دون أن تكون نفقه مخصصة بمبلغ معين يدفعها الأب، وهناك مجلس بالمحكمة يسمى مجلس الخبراء مهمته متابعة أحوال الأب المادية تحدد بموجبها كل نفقه على حسب الوضع المادي للأب، وتشمل المأكل، الملبس والمستلزمات التي تخص الأبناء، وتختلف نفقة الرضيع عن الطفل ونفقه الطفل تختلف عن نفقة الكبير، ويستمر الوالد بالإنفاق على أبنائه إلى أن يكبروا ويستقلوا بأنفسهم.

وأضاف، فيما يتعلق بالتنازل عن النفقة مقابل حضانة الأبناء، فهذا يعود إلى اتفاق الطرفين، فإذا تنازل الأب عن أبنائه مقابل عدم الإنفاق ووافقت الأم فهذا أمر يعود إليهما، وهناك أمر آخر مهم وهو أن الحضانة تعود إلى أحد الطرفين في حال ثبت أنه الأجدر والأصلح في تربية الأبناء وحضانتهم من الطرف الآخر.

تقدير النفقة من اختصاص القاضي

من جانبها، تطرقت المستشارة القانونية شهد عبدالجواد، وجهة النظر القانونية حيال شكاوى تأخر صرف نفقة أطفال المطلقات ومحدوديتها، وقالت «تعد قضايا الأحوال الشخصية من أصعب القضايا التي ينظرها القضاء، وتكمن صعوبتها في أنها تمس كيان الأسرة وتقرر مصيرها إما بلم الشمل أو الشتات، علما بأن القضاء السعودي دائما ما يسعى للتوفيق بين الزوجين من خلال تعيين حكمين من أهلهما، أو بإحالتهما إلى لجنة إصلاح ذات البين تفاديا للانفصال وحفاظا على صالح الأطفال».

وتابعت شهد بالقول «يؤدي أحيانا مماطلة الخصم بتغيبه عن الحضور إلى تأجيل الجلسة لأكثر من مرة، أما في ما يتعلق بمبلغ النفقة فغالبا ما يقوم قاضي الموضوع بالاستعانة بقسم الخبراء التابع للمحكمة العامة لتقدير النفقة المستحقة، وعند تحديد مبلغ النفقة يؤخذ في الاعتبار أحوال المحضين وظروف الوالد وإمكانياته المادية، ومن هنا نجد اختلافا في مقدار النفقة من قضية لأخرى.

إيجاد جمعية لرعاية أبناء المطلقات

طالبت نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة الدكتورة نورة عبد الله العجلان، مؤسسات المجتمع المدني بالتحرك لإيجاد جمعية تتولى رعاية أبناء المطلقات والأرامل أسوة بجمعيات رعاية الأيتام، وقالت «تتلقى الجمعية العديد من قضايا النفقة التي تخاطب الجهات ذات العلاقة، ويسعى القائمون على الجمعية إلى تغيير مفهوم الحضانة من مكانية إلى قانونية تضمن حقوق الأبناء».

وأضافت «ينبغي إعادة النظر في مبالغ النفقة سواء للأطفال الرضع أو الكبار، وبما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لأن المبالغ التي تصرف حاليا تتحمل تبعاتها المرأة وتدخلها في دائرة العوز والديوان من أجل تلبية متطلبات الأبناء.

# "مستشفى جازان" يرفض تسليم "رضيعة" معنفة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136916&CategoryID=3

جازان: عبدالله سهل
رفض مستشفى الملك فهد المركزي بجازان تسليم رضيعة عمرها 9 أشهر لأسرتها بسبب تعرضها لعنف أسري، حيث تبين بعد تنويمها إصابتها بالتهاب في السحايا، وكسور حادة ومتفرقة في بعض أجزاء الجسم. وأوضح رئيس قسم الأشعة بالمستشفى الدكتور عبدالإله مباركي أن "القسم اكتشف أن الطفلة تعاني من إصابات وكسور حادة في أزمنة مختلفة، فقمنا بإخطار المشرف العام الدكتور حسن الشعبي، فأمر بإبلاغ الشؤون الاجتماعية، وقسم حماية الطفل بالمستشفى، والشرطة للتحقيق في الأمر". وقال مدير الخدمة الاجتماعية بالمستشفى إبراهيم عاتي أن فحص الرضيعة أوضح أنها تعاني من نزيف بالجمجمة، وارتشاح مائي بالدماغ، وكسور متعددة في العظام، وبعد الرجوع لاستشاري الأطفال علمنا أنها ولدت سليمة ولا تعاني من عيوب خلقية، فرفعنا خطابا لمركز شرطة الحرث الذي قام باستدعاء والد ووالدة الطفلة، واستجوبهما، وزعم الأهل أن سبب حالتها سقوطها من عربتها داخل البيت، فرفضنا تسليمها لذويها، خاصة بعدما اكتشفنا أن المرافقة ليست أمها، وأن آخر مولود مسجل ببطاقة العائلة عمره سنة وثلاثة أشهر، وأرسلنا خطابا ثانيا للشرطة المعنية لوجود شبهة جنائية. وأضاف أن المستشفى خاطب جمعية حقوق الإنسان، ومديرية شرطة جازان، وإمارة المنطقة، "ووردنا اتصال من شرطة جازان يفيدنا بعدم تسليم الطفلة، وتم تشكيل لجنة عاجلة للتحقيق بالموضوع، وكشف أسباب آثار العنف الواضح على جسد الرضيعة".

# اسألوا رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130312/Con20130312580083.htm

- صباح الخير معالي الرئيس.
- مرحبا .. صباح النور.
- هناك خلط لدى الكثيرين بين مهام هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن وجود قضايا كثيرة تعد هما رئيسا لدى المواطن.. نود أن نجيب عنها في حوار معكم.
- نرحب بذلك.. الهيئة تأسست من أجل حقوق الإنسان، ونحن في خدمة المواطن أساسا..
- شكرا معالي الرئيس بندر العيبان.

# كسور ونزف في جمجمة الرضيعة آمنة.. أصغر معنَّفة في الجنوب

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ- 12 مارس 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130311/ac33996.htm

جازان - عبدالله عكور
لم تشفع للرضيعة آمنة أشهر عمرها العشرة لدى معنِّفها، إبان تعرضها لممارسة عنف أسري، لم يكشف حتى الآن عن هوية مرتكبها، ربما تجعل منها أصغر معنفة في تاريخ مشاهد التعنيف التي باتت تقض مضاجع المجتمع السعودي، بين حادثة والتي تليها.
وكان مستشفى الملك فهد المركزي بجازان استقبل الرضيعة آمنة مصابة بكسور في الجمجمة وإصابات متفرقة في جسدها، ما دعا إدارة المستشفى إلى مخاطبة حقوق الإنسان والشرطة، إثر توقيع الطبي الكشف عليها والتأكد من وجود آثار عنف لحقها، وادعى والد الرضيعة في أثناء التحقيق معه من قبل الشرطة أن ابنته تعرضت للسقوط على الأرض من أعلى الكرسي أثنا لعب إخوتها معها بالمنزل.
وعلمت (الجزيرة أونلاين) أن والد الطفلة أحضر خطاباً للمستشفى يسمح له بتسلم الطفلة لإخراجها من المستشفى، إلا أن إدارة المستشفى تحفظ على الطفلة، لحين رد جمعية حقوق الإنسان على خطابهم.
وأوضح الناطق الإعلامي لمديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان محمد صميلي أن الطفلة تعاني كسوراً ونزفاً في الجمجمة، "وقدمت لها الرعاية الطبية اللازمة"، وأضاف أن الطفلة نومت بوحدة العناية الفائقة بمستشفى الملك فهد المركزي بجازان وأكملت الإجراءات النظامية اللازمة في مثل هذه الحالات".

# المتضرِّر يطالب بالتحقيق وتدخُّل "حقوق الإنسان"

# مواطن "يبصم" بأصابع القدمين واليدين بأمر قاضٍ في عسير!

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://sabq.org/I7yfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
تعرَّض مواطن سعودي لموقف مُحْرج داخل المحكمة العامة في أبها قبل أيام قليلة، عقب إجباره على البصم بأصابع قدميه ويديه على ورقة تعهُّد بعدم الحديث خلال جلسة قضائية، بتوجيه من قاضي المحكمة.
المواطن الذي تحتفظ "سبق" باسمه وبياناته أوضح أنه حضر للمحكمة مع أحد مكفوليه؛ لوجود دعوى ضد الاثنين، وخلال الجلسة تحدَّث المواطن مع مكفوله؛ ما أغضب القاضي الذي وجَّه بتوقيف المواطن لمدة 24 ساعة.
ويقول المواطن: "اعتذرتُ، وطلبت من القاضي الصفح، والتراجع عن أمر التوقيف؛ كون أبنائي وبناتي في المدارس، وليس هناك من يحضرهم سواي".

وأضاف "بعد مداولات وتدخُّل بعض أهل الخير تراجع القاضي عن أمر التوقيف، ووجَّه بكتابة تعهد على أن أبصم عليه بأصابع اليدين والقدمين".
وأكمل "توقعت أن الأمر كان وقت غضبه فقط، ولكن فوجئت بعد كتابة التعهد برجال الأمن يلزمونني ببصمة أصابع اليدين والقدمين؛ فاضطررتُ لتنفيذ ذلك، رغم الحرج ونظرات عدد من الموجودين، حرصاً على إعادة أبنائي وبناتي من المدارس".
وقال: "تعرضت لإهانة؛ فلأول مرة يتم طلب بصمة القدمين، حتى الجرائم الكبرى لا يتم فيها طلب بصمة القدمين؛ فلماذا أنا؟ ولمجرد حديثي مع مكفولي!".
المواطن طالب المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل و"حقوق الإنسان" بالتدخل، وتشكيل لجنة للتحقيق فيما حدث، مؤكداً أن لديه شهوداً على جميع ما تعرَّض له وما حدث داخل المحكمة، مبدياً استغرابه من تصرف القاضي، خاصة أنه في اليوم نفسه أصدر أوامر توقيف لعدد من المراجعين دون مبررات تستدعي التوقيف.

# مواطن يتهم "مستشفى جازان" بالتسبب في وفاة زوجته وجنينها

# طبيب يباشر حالتين والنتيجة "الوفاة" بعد مضاعفات مرضية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137104&CategoryID=3

جازان: عصام عريشي
في الوقت الذي لم تظهر فيه حتى الآن نتائج التحقيق في وفاة فتاة دماغيا في مستشفى جازان العام يوم الجمعة الماضي ونشرت "الوطن" تفاصيل قصتها، اتهم المواطن حمد محمد خلوي أطباء الطوارئ في المستشفى بإهمال حالة زوجته الحامل وعدم إنقاذ جنينها، حيث كانت تعاني ضيقا في التنفس مما أدى إلى وفاة الزوجة والجنين.
وسرد خلوي في حديث إلى "الوطن" قصة وفاة زوجته هدية غشوم وجنينها قائلا: "نقلت زوجتي إلى قسم الطوارئ بالمستشفى الساعة الواحدة ظهرا الخميس ما قبل الماضي، وهي تعاني من ضيق في التنفس في شهرها الثامن وقد تم تزويدها بالأوكسجين ولم تتحسن حالتها بل ازدادت سوءا واستمرت تعاني من ضيق في التنفس ولم يحرك الطاقم والطبيب المناوب بالمستشفى أي ساكن وكأن كل إمكانيات المستشفى تتمثل في الأوكسجين فقط".
وأضاف "كانت تتعذب دون أن يتمكن الأطباء من فعل شيء، ومن ثم أخبرنني الممرضات أن الطبيب ذهب في جولة داخل غرف التنويم وعند حضور الطبيب كشف عليها مرة أخرى وأحالها إلى قسم التنويم ووصف لها بعض المحاليل والأوكسجين الذي لم يخفف من معاناتها".
وأكد الزوج أن زوجته عاشت حالة من الألم بسبب ما مرت به داخل ذلك المستشفى واستمرت حالتها على هذا النحو حتى فجر اليوم التالي، حيث عاد الطبيب وطلب إجراء أشعة لها وللجنين واتضح أن الجنين ما زال على قيد الحياة وفي حالة جيدة وهي تعاني آلاما شديدة في الرئة اليمنى.
وتساءل الزوج: لماذا لم يتم عمل الأشعة لها بعد دخولها المستشفى مباشرة؟ وأضاف أن زوجته دخلت قسم العناية المركزة الساعة الثالثة والربع من صباح الجمعة، وعندما سأله الزوج عن سبب التأخر في إدخالها قسم العناية المركزة رد عليه الطبيب بأنه لا يوجد سرير، مشيرا إلى أن حالة الزوجة ساءت بشكل أكبر، مما أدى إلى وفاتها في الساعة السابعة والنصف من اليوم نفسه هي وجنينها.
الخلوي طالب وزير الصحة بمحاسبة المتسبب في إهمال حالة زوجته وجنينها وحرمان أبنائه بيادر، وزياد، وحياة من أمهم بسبب ما وصفه الزوج في شكواه بأنه "تقاعس" من القائمين على المستشفى.

وعلمت "الوطن" أن الطبيب الذي باشر حالة زوجة المواطن حمد الخلوي - تحتفظ الصحيفة باسمه - هو نفسه الذي باشر حالة الفتاة فاطمة راجح التي توفيت دماغيا الأسبوع الماضي بعد أن أعطيت كمية كبيرة من المحاليل لدرجة أثرت على الرئة وتسببت في انخفاض الضغط وأثرت على وظائف القلب، مما أدى إلى وفاتها دماغيا، حسب ما ذكرت عائلتها.
وفي متابعة لقصة الفتاة المتوفاة فاطمة، قال زوج شقيقتها عبدالرحمن المحيميد إنهم تقدموا بشكوى إلى إمارة منطقة جازان وإلى الهيئة الطبية الشرعية وأنهم سيخاطبون فرع حقوق الإنسان بخصوص ما حدث للفتاة والتحقيق مع المستشفى المتسبب في وفاتها، على حد قوله.
وأضاف المحيميد أن الإمارة بدورها وجهت خطابا للشؤون الصحية للإفادة عن حالة الفتاة.
إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي لصحة جازان محمد الصميلي أن التحقيق ما زال جاريا بشأن وفاة الفتاة فاطمة راجح إضافة إلى أنه ستتم الإجابة على تساؤلات "الوطن" بشأن شكوى زوج المواطنة هدية غشوم التي توفيت وجنينها بعد مضاعفات مرضية في الرئة.
يذكر أن الانتقادات تواجه مستشفى جازان العام منذ تفجر قضية الطفلة رهام الحكمي التي نقل إليها بالخطأ دم ملوث بالإيدز في قضية أثارت الرأي العام في المملكة.

# ربما - أفراد العائلة ليسوا ممتلكات

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/492104

## بدرية البشر

قضايا العنف ضد الأطفال أصبحت مادة دسمة للإعلام، وهي قضايا تواجه الضمير مباشرةً وتوجعه، ولا يمكن أن يتدخل فيها التبرير السياسي ولا المؤدلج من الدين فيجعلاها مقبولة أو قضية خاصة وليست عامة، ولهذا فإن من لا يتعاطف مع ضحاياها أو يقف ضد عقاب مجرميها فهو بلا عقل ولا قلب ولا دين. لكن الملاحظ أن صور الأطفال أصبحت مجالاً لترويج مندفع في وسائل الإعلام ومن دون حذر، فهو من جانب يريد أن يكون لسانَ حال الطفل ويصور أين وصلت به الحال! فالطفل المعنَّف راكان مثلاً قال: «بودِّي لو كان لديّ ساطور لأقتل به أمي وأبي»، وهذا سيكون لسان حال كل إنسان يتعرض للعنف الذي تعرض له راكان، حتى لو كان معذبُه أباه، وهو الرغبة الشديدة في الانتقام، وكذلك في حال الطفلة الإماراتية «ميرة» أخت «وديمة» التي عبّرت عن مشاعر حقد وكراهية ضد والدها قاتل أختها، فتمنت لو تحرقه وتحلق شعر زوجته، لكن محل الاعتراض هو أن تكشف هوية الأطفال بوجوههم وأجسادهم المحروقة أمام جمهور متعدد المستويات من الفهم والوعي، وأن يُدخل عليها بعض المزايدات وتتحول إلى بكائية أشبه بمسلسل هندي، فيفقد الناس التعاطف فلا يتحرك فيهم الرأي العام ولا يأبه بها القضاء.
قضية الطفلة لمى ضحية والدها السعودي -على رغم أنها قتل واضح لا لبس فيها ولا تعقيد- لا تزال حتى اليوم في دراسة القاضي الذي لم يطلب الاستماع إلى زوجة الأب إلا بعد خمسة أشهر، في الوقت الذي أعلنت فيه الإمارات في قضية «متزامنة» عن صدور حكم بقتل قاتل ابنته «وديمة» وسجن زوجته مدى الحياة، بل وصدر قانون باسم «وديمة» لحماية الطفل.. فما الفارق الفقهي بين الإمارات والسعودية في قضية قتل يرفضها الإسلام بحق قطة لا بحق طفلة؟
جمعية وهيئة حقوق الإنسان لدينا تعلن في كل مرة موقفها وتطالب عاجلاً بسن قوانين حازمة ومشددة لحماية الأطفال، بينما قضاؤنا لا يزال يراوح بين موقف فقهي يستند إلى حديث ضعيف يقول: «لا يؤخذ والد بولده»، بينما يظل الجمهور يحظى بفرجة يومية تقدمها له وسائل الإعلام وبتفاصيل تعذيب وحرق وحرمان من الطعام وتحرش جنسي بحق أطفال.
أما في القضية الأخيرة للطفلة «رهام»، التي تسبَّبَ الإهمال الصحي في نقل دم ملوث بالأيدز لها كشف وجهها صراحة في الإعلام وأصبحت وكأنها نجمة. والسؤال هنا: إلى أي حد يتم كشْف وجوه الأطفال -من دون تمويه- أمام الرأي العام

للأذى النفسي! خصوصاً أمام جمهور مستهتر أو غليظ القلب، وإلى أي حد يمكن أن يجعل الاستهلاك بلا طائل لقضايا الطفولة مادةً مفيدةً لطرف ليس هو الأطفال المعذبين؟
الضوابط الإعلامية لا تحكم قبضتها على الاستخدام المنفلت لقضايا مثل ظهور التدخين والكحول، والإعلانات الطويلة التي لا تنتهي، وبالتالي فإنها أيضاً تترك صور الأطفال المعنفين من دون حماية وعرضة للنشر المفتوح. صحيح أنه من المفيد أن يتعرض الإعلام وبشكل مستمر للمطالبة بحماية الأطفال والإصرار على وجود نظام وقانون لحماية الطفل لكن من دون إلحاق الأذى بهم، كما أن المعايير الدولية لحماية الطفولة هي ذاتها التي يحتاج إليها الطفل في كل مكان من العالم. ليست المسألة عصية على الفهم، لكنها أحياناً تقع في أيدي أناس يقلقهم أن يكون حق الإنسان محفوظاً من دون أن يوافق هو عليه، فهو يظن أن أفراد العائلة ممتلكات لرب العائلة، وكأنّ القضاء لا يريد أن يؤذي شعور رب العائلة حتى ولو تسبب في فنائها.. فهل هذا منطق حضاري وديني أيضاً؟!

# المرأة في يومها الأممي

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ- 8 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/08/article815770.html

## د. عبدالعزيز بن عثمان الفالح

حينما يكون للمرأة اثر في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فهذا يرنو الى ان لها دوراً في الحياة عامة فمدرسته صلى الله عليه وسلم شاملة جامعة، احداثها ومجرياتها لها مدلولاتها وغاياتها ومراميها، كان التجاؤه صلى الله عليه وسلم الى زوجته ام المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها حين خوفه ووجله العظيم في ذلك اليوم المبارك يوم هبط عليه الوحي يرنو فيما يرنو اليه الى اهمية ذلك الدور، استشارته لها وطلبه رأيها في الحدث الجلل، وتطمينها اياه بعبارتها ذائعة الصيت (كلا والله ما يخزيك الله ابداً انك لتصل الرحم وتحمل الكلّ وتكسب المعدوم، وتقرئ الضيف وتعين على نوائب الحق) وانطلاقها به صلى الله عليه وسلم الى ابن عمها ورقة بن نوفل لإخباره بأن ما راه هو ذلك الناموس الذي نزل على موسى امعاناً بتأصيل دورها، وذلك ايماءةٌ الى حصافة رأي النساء وانهن شقائق الرجال بل امهاتهم، تهيئة الله سبحانه وتعالى لنبيه هذا المرأة العظيمة لهذا الموقف العظيم ايحاءً اخر الى عظم دور المرأة واشراكها في الحياة فهي نصف المجتمع ان لم تكن المجتمع كله، كثيرة هن النساء العظيمات الاخريات فعائشة وحفصة ورقية وفاطمة وام كلثوم واسماء وام عبدالله بن الزبير واولئك النسوة اللاتي بايعن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة ونزل فيهن قرآن يتلى الى يوم القيامة، وتخصيص سورة بأكملها بالقرآن الكريم باسمهن لعظم دورهن فلم تكن عائشة رضي الله عنها زوجة فقط بل استاذة حديث وناقلة فقه اذ اخذ عنها علم المواريث ولقد كانت صاحبة رأي وحكمة ومعترك سياسي فما قصة الافك وما دار حولها وموقفها منها الا اشارة لا تقبل الجدل بعظم مسؤولية المرأة في الحياة العامة والخاصة وكيف تواجه المعضلات.
وموقف ام المؤمنين ام سلمة التاريخي في صلح الحديبية حين تباطأ الصحابة في التحلل من الاحرام فدخل خيمته صلى الله عليه وسلم وطلب من ام سلمة ان تشير عليه فأشارت ان يبدأ بنفسه ويتحلل من احرامه ليتبعه المسلمون في تحللهم فكان ما اشارت به، وحفصة رضي الله عنها حيث حفظت نسخة القرآن الاولى في بيتها وجويرية بنت الحارث رضي الله عنها حيث كانت سببا في اسلام قومها بعد اسلامها وزواجها من النبي صلى الله عليه وسلم وما زال موقف ام سليم بنت ملحان ساطعا في تاريخ البشرية حين خطبها ابو طلحة رضي الله عنه قبل اسلامه فاشترطت مهرها اسلامه فكان لها ما ارادت فاصبح اغلى مهر في التاريخ، وكان لام هانئ بنت ابي طالب دور ذا شأن اذ كانت سببا في اسلام رجل استجار بها فأعطته جوارها فقبل ذلك النبي صلى الله عليه السلام وقال لقد اجرنا من اجرتي يا ام هانئ . وقد كان للعرب شأن مع المرأة فالملكة بلقيس ملكة سبأ وذي ريدان، والتي اشار اليها القرآن واشاد بحكمتها اذ استطاعت بقوة ادراكها وغزارة

فهمها معرفة فحوى اول رسالة رمزية حملها اليها الهدهد من نبي الله سليمان عليه السلام ، والملكة اروى بنت احمد الصليحي آخر ملوك الدولة الصليحية باليمن والتي حكمت اربعين عاما وتميز عهدها بالرخاء والتطور وتأمين طرقات الحج وكانت اول ملكة تحكم اليمن في العصر الاسلامي . شجرة الدر الملكة التي استطاعت بحكمتها ان تخفي خبر وفاة زوجها الملك الصالح الايوبي فأنقذت مصر والشرق الاسلامي من ازمة حقيقية حيث هزمت لويس التاسع ملك فرنسا بل اوقعته في الاسر فكانت اول ملكة تحكم مصر من المماليك وثاني ملكة تحكم في العالم الاسلامي، لن ينسى التاريخ زبيدة بنت جعفر المنصور زوج هارون الرشيد فعين زبيدة شاهدة على عظم عقلها وتدبيرها، والتاريخ يعرف الخنساء تماضر وموقفها في الجاهلية والاسلام، وزوجة نبينا ابراهيم عليه السلام ( هاجر) حينما رحل بها الى مكة مع وليدها اسماعيل وسؤالها له أالله امرك بهذا؟ فحين اجابها بنعم ردت بعقلانية اذا لن يضيعنا، واسيا بنت مزاحم امرأة فرعون التي رفضت زخرف الدنيا فكرمها الله في القرآن واصبحت من اللاتي كمُلن من النساء، وزوجة النبي موسى عليه السلام حينما جاءت تمشي على استحياء واختارته زوجا مع عوزه وفقره دليل على حصافة رأي وذكاء ولن ينسى التاريخ موقف نورة بنت عبدالرحمن بن فيصل ال سعود شقيقة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن ال سعود ودورها في شحذ همة اخيها الملك عبدالعزيز رحمة الله عليهما في السعي نحو استعادة ملك ابائه فكانت تقوي من عزيمته وارادته وكان يعتزي بها دائما وكانت ذات يد في حل كثير من المشكلات اذ كانت صاحبة رأي وعقل وكان اول خط هاتفي يربط الملك عبدالعزيز بالاخرين كان معها، ولعظم ما قامت به شرفت اكبر جامعة للبنات في المملكة العربية السعودية بحمل اسمها. وايمانا من حكومة المملكة العربية السعودية بدور المرأة فقد اهتم النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بالمرأة حيث هي نواة الاسرة والمجتمع فاكد في مادته التاسعة ان يربى افراد الاسرة على اساس العقيدة الاسلامية واحترام النظام وتنفيذه فهذه المادة لم تقتصر على الرجال دون النساء بل شملت الجنسين معا وفي المادة العاشرة منه اكدت ان الدولة تحرص على توثيق اواصر الاسرة والحفاظ على قيمها العربية الاسلامية ورعاية جميع افرادها وافي المادة الحادية عشرة ذكرت ان المجتمع السعودي يربى على اساس من اعتصام افراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم، وهاتان المادتان لم تفرق بين ذكر وانثى بل هما سواسية في الحقوق والواجبات واكدت المادة السادسة والعشرون ان الدولة تحمي حقوق الانسان وفق الشريعة الاسلامية ولم تفرق هذه المادة بين رجل وامرأة فالمرأة لها حقوقها مثلما للرجل حقوقه، ووفرت الدولة التعليم للجميع دون استثناء حيث جاء في المادة الثلاثين من النظام الاساسي للحكم ان الدولة توفر التعليم العام وتلتزم بمكافحة الامية وفي جانب الصحة فإن الدولة تعنى بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطنيها نساءً ورجالاً، وعنيت سياسة التعليم في المملكة ايما اهتمام بتعليم المرأة ايمانا منها بأن المرأة ركن اساس من اركان المجتمع يبنى من خلالها امنه ورخاؤه وصحته وتعليمه وجاء في المادة الثانية والخمسين بعد المئة يستهدف تعليم الفتاة تربيتها تربية صحيحة اسلامية لتقوم بمهمتها في الحياة فتكون ربة بيت ناجحة وزوجة مثالية واما صالحة ولإعدادها للقيام بما يناسب فطرتها كالتدريس والتمريض والتطبيب وجاء في المادة الرابعة والخمسين بعد المئة تهتم الدولة بتعليم البنات وتوفر الامكانيات اللازمة ما امكن لاستيعاب جميع من يصل منهم الى سن التعليم واتاحة الفرصة لهن في انواع التعليم الملائمة لطبيعة المرأة والوافية بحاجة البلاد وجاء في المادة التاسعة من الاسس العامة التي يقوم عليها التعليم تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها ويعدها لمهمتها في الحياة على ان يتم هذا بحشمة ووقار، وفي ضوء الشريعة الاسلامية وبعد ان هُيأت المرأة علمياً وثقافياً واجتماعياً وأعدت اعداداً جيداً مثل شقيقها الرجل أسند اليها مهام وانيطت بها مسؤوليات فأصبحت استاذة جامعة بل مديرة لها ونائبة لوزير في التربية والتعليم ووكيلة في وزارة الصحة وطبيبة ومعلمة واعلامية وعضو في مجلس الشورى وفي المجالس البلدية ودخلت في المعترك السياسي اذ هي مسؤولة في الامم المتحدة وفي اليونوسكو و مسؤولة في هيئة حقوق الانسان وفي الجمعيات الوطنية لحقوق الانسان، ما كان هذا ليكون لولا فضل الله ثم ارادة ملكية واعية تدرك ما لدور المرأة في البناء فهي المسؤولة عن تنمية ورعاية مجتمعها فهنيئا لمملكةٍ اختطّت استراتيجية اوصلت المرأة الى مجلس شوريتها ومجالسها البلدية وجامعاتها ووزاراتها ومستشفياتها ومؤسساتها العلمية والاكاديمية فكانت عنوان مجدها وهنيئا لنساء مملكةٍ حضين بها رعايةً واهتماماً.

فلا ريب فهن حفيدات تلك النساء العظيمات اللاتي ملأت الارض نورا وذكرا وهنيئا لنا لمن احيا دور المرأة واناط بها مسؤوليات المشاركة في بناء مجتمع قائم على العدل والحق والفضيلة والمساواة ، وهنيئا لنا بنساء عاملات مؤمنات امتطين صهوة العمل بكل جدارة واقتدار مسلحات بالعلم والادب والاخلاق ليساهمن مع اشقائهن في اكتمال البناء.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# معرض الكتاب لا يستحق الشكر فقط

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ 9 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/09/article_737597.html

## د. رشود الخريف

سعدت كثيراً بحلول موعد افتتاح معرض الرياض الدولي للكتاب، وازدادت سعادتي بما شاهدته أثناء حفل الافتتاح من حسن تنظيم وتنوع في فقرات الحفل، وكذلك قاعة العرض، ما يعكس الجهد الكبير الذي بذلته الوزارة في الإعداد لهذه المناسبة المهمة. لم يكن معرض الكتاب لهذا العام نشاطاً عادياً أو مناسبة عابرة لعرض الكتب فحسب، بل كان عرساً ثقافياً مميزاً ومناسبة رائعة استطاعت الوزارة من خلاله أن تتواصل مع المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته لتخلق تفاعلا مفيدا وترفيها ممتعا.

وأنا أتجول في أنحائه وأمتّع نظري بمغازلة عناوين الكتب المثيرة كنت أشعر بأن معرض الكتاب لهذا العام لم يقتصر ـــ في الحقيقة ـــ على توفير الكتب الجديدة تحت سقف واحد، أو جلب عناوين مثيرة ومتنوعة لا يمكن الحصول عليها بسهولة من خلال المكتبات المحلية، أو لقاء المثقفين مع بعضهم بعضا من شرق المملكة وغربها ومن شمالها وجنوبها، أو التفاعل بين القراء والمؤلفين، أو توفير ترفيه أسري مفيد يبني الروابط ويعزز التواصل بين الناشئة والأطفال من جهة والكتاب من جهة أخرى، لكنه استطاع أن يمد ذراعيه للمجتمع ويعمّق الصلات بين مؤسسات المجتمع المدني وبين الناس من خلال التعريف بالمؤسسات والهيئات المهمة مثل "الحوار الوطني" وجمعية حقوق الإنسان وغيرها، ومن خلال برنامجه الثقافي الحافل، ومن خلال تكريمه للرائدات السعوديات في مجالات متعددة، هي: قضايا المرأة (الأميرة عادلة بنت عبد الله) والأدب (خيرية السقاف) والعمل الخيري (نورة آل الشيخ) وخدمة المجتمع (مها فتيحي) والفن التشكيلي (نوال مصلي) والتربية (موضي النعيم) والإدارة (ابتسام حلواني)، وكذلك تكريم الفائزين العشرة بجائزة وزارة الثقافة والإعلام للكتاب.

لا ينبغي أن نواجه هذا الجهد الرائع إلا بالشكر والتقدير للوزارة والقائمين عليها، وبدعم جهودهم من خلال الاستفادة من هذه الجهود الكبيرة، وتقويمها ونقدها نقداً بنّاءً، بعيداً عن التشنج وضيق الأفق والنظر إلى الأمور من ثقب ضيق لا يتيح المجال لرؤية صورة مكتملة للواقع.

أتمنى أن تقوم إدارة المعرض بتقويم تجربة كل عام من خلال استقصاء وجهات نظر الزوار وتوزيع استبانة خاصة في أرجاء المعرض، وكذلك في المقاهي ووضعها على البوابة الإلكترونية للمعرض. ولكي يكتمل عقد الحسن، كنت أتمنى أن تكون ورش العمل شاملة للتأليف والنشر وأساليب الكتابة وتقنيات التصوير والفن التشكيلي، وتشتمل ـــ أيضاً ـــ على إبراز قصص نجاح مميزة في هذه المجالات وغيرها. كما أقترح أن تلصق أسعار الكتب عليها؛ حتى لا يضيع وقت المتسوق والبائع في طلب التخفيض، وحتى لا يلجأ قلة من الناشرين للزيادة في السعر متى ما شاءوا. ومن الواضح عدم وصول كتب بعض الناشرين في وقتها؛ ما جعل بعضهم ينشغل بتنظيم الكتب بعد افتتاح المعرض وأثناء تجول الزوار.

كما كنت أتمنى أن يواكب تكريم الرائدات السعوديات تخصيص مساحة لعرض إنتاج المرأة العلمي والثقافي.

في الختام، أقدم الشكر الجزيل للوزارة، وزيراً ووكيلاً ومديراً للمعرض على جهودهم المميزة، متمنياً أن يشهد المعرض تحسناً وتطوراً عاماً بعد عام لتحقيق رغبات الزوار ورضاهم بما يخدم العلم والثقافة في بلادنا.

# ومن يحفظ حق المواطن ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130311/Con20130311579720.htm

## حمود أبو طالب

تستمر قضية العمالة المنزلية واحدة من القضايا التي تراوح مكانها، أو تزداد تعقيدا، دون بوادر لحلول جذرية حقيقية. الدول التي بدأت تضع شروطا عديدة من أجل فتح الاستقدام منها، أو إعادة فتحه بعد أن توقف، لها الحق في ذلك من أجل حفظ حقوق عمالتها وضمان سلامتهم، ولكن المواطن الذي يستقدم العمالة ما زال في مهب الريح دون توفر أدنى ضمانات معقولة لحفظ حقوقه، كما أن الوطن يعاني من تسرب نسبة كبيرة من هذه العمالة إلى الشوارع المجهولة بعد قدومها، وكأن هناك ترتيبات محكمة لعصابات منظمة تتلقفها، وترتب معها قبل قدومها، لتضيف خطرا أمنيا واجتماعيا كبيرا.

آخر الأخبار تفيد بأن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتجه إلى إصدار لائحة تنظيمية للعاملات المنزليات تكفل حقوق الأطراف (أرباب العمل، الأسر، العمالة)، بحيث يتمتع الجميع بكامل الحقوق دون أي انتهاكات، ومن ذلك متابعة حالات العاملات اللاتي يتم حرمانهن من التواصل مع ذويهن، أو عدم دفع مستحقاتهن المالية، بالترتيب مع بعض الجهات الحكومية المختصة. وتوجه مثل هذا نؤيده؛ لأننا بالفعل لا نريد لهذه العمالة أن تشعر بالظلم أو تنتهك حقوقها، ولكن ماذا ستفعل الجمعية مع بقية الجهات المختصة لحفظ حقوق أرباب العمل؟

لنأخذ فقط ظاهرة هروب الخادمات من المنازل، فالخادمة التي تهرب خلال فترة الاستبدال وبعد مراجعة كل الإدارات المعنية، ليس أمام مستقدمها سوى الرضوخ لمماطلة المكاتب في استبدالها، ربما بأسوأ منها وبعد وقت لا يتم الالتزام به في معظم الأحيان. أما التي «تلعبها صح»، أي بعد فترة التجربة، فإن صاحب العمل ليس أمامه سوى أن يرفع كفيه قائلا: عليه العوض ومنه العوض، فالمبلغ الكبير الذي دفعه لاستقدامها ذهب مع الريح، والخادمة تكون قد انضمت إلى آلاف المقيمين بصورة غير نظامية، وإذا أرادت الظهور في يوم ما كي تعود إلى بلدها، فإن صاحبنا المغلوب على أمره قد يتحمل تكاليف وتبعات سفرها، فأي حق ستحفظه له جمعية حقوق الإنسان أو غيرها من الجهات؟

العمالة الوافدة بكل أنواعها، والمنزلية على وجه الخصوص، تحتاج إلى تنظيم صارم؛ كما تفعل الدول الخليجية المجاورة التي نتمنى على الجمعية مراجعة أنظمتها التي تحفظ حقوق جميع الأطراف بشكل فعلي، وتقلل من مخاطر تسربها، وتمنع خطرها حين لا يعرف إلى أين تسربت أو ماذا تفعل.

# هيئة حقوق الإنسان

# قلبي على ولدي .. وقلب ولدي على حجر ..

# أمهات رغم العقوق يتنازلن عن سجن أبنـائهن

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ- 8 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130308/Con20130308578917.htm

عدنان الشبراوي، تماضر الرحيلي «جدة»

أي قلب يملكه هؤلاء الأبناء الذين يمارسون العقوق على والديهم وأي وعيد وعقاب ينتظرهم نظير ما قاموا به من إجرام بحق أمهاتهم وآبائهم، فبرغم صدور أحكام في قضايا عقوق والدين إلا أن رحمة زرعت في قلوب الأمهات تحد من تطبيق الأحكام حيث تتراجع 95% من الأمهات الشاكيات ويقررن التنازل عن حقهن في الدعوى بمجرد الحكم بسجن ابنها وتطالب عادة من المحكمة أخذ التعهد عليه.

وثمة تأكيدات أن ما يصل المحاكم وهيئة التحقيق والادعاء العام هي حالات لا تعكس حقيقة الواقع، حيث إن كثيرا من حالات العقوق لا تصل للجهات المختصة خشية الفضائح ودرءا لتفاقم الأمور إضافة إلى عدم قدرة أمهات طاعنات في السن من التواصل مع الجهات المختصة لتبقى بعض الأمهات على أمل «أن ينصلح الحال».

وثمة قصص مدوية يندى لها الجبين في ملف عقوق الوالدين، حيث توفيت مريضة بالفشل الكلوي بعد أن عانت إهمالا من ابنها حتى انه تركها في ثلاجة الموتى عدة أيام، وشاب آخر رفع السكين في وجه أمه لتهرب من أمامه وتغلق الباب، وآخر مدمن مخدرات تجرد من ملابسه أمام والديه وتلفظ عليهما بألفاظ تقشعر لها الأبدان.

سجن حتى الرضا

وسجل القضاء نماذج لقضايا عقوق منها حكم بالسجن على عاق حتى يرضى عنه والده ووالدته إضافة إلى ألفي جلدة بحق عاق وهو شاب ثلاثيني هدد والده بالقتل وظل يكرر ألفاظا مشينة ونابية بحق والدته مهددا بتعرية شقيقاته وهتك أعراضهن في حين ثبت للمحكمة انه تجرد من ملابسه أمام والديه متجردا من كل قيم أو حياء أو دين، و تكررت تهديداته لإخوانه وزوجاتهم بالقتل، وجاء في سياق الحكم أن لا يشمله عفو إلا بموافقة والديه، وقدم المدعي العام تهمة المغالاة في العقوق للشاب فضلا عن تناول المسكرات والاعتداء على والده بالضرب وتهديدهم بالسكين وإظهار عورته أمامهم فضلا عن إساءته لإخوانه وأبنائهم وزوجاتهم ومحاولته الاعتداء عليهم.

وشدد المدعي العام أن الشاب مغالٍ في العقوق وسبق أن دخل السجن وخرج منه في نفس الجريمة إلا انه لم يرتدع.

وأصدرت محكمة جدة وحدها العام المنصرم نحو 343 حكما في قضايا إيذاء أو عقوق أحد الوالدين، فيما مازالت نحو 200 قضية منظورة ولم تصدر فيها أحكام، وانهت اكثر من 90 قضية صلحا وشطبت 30 قضية لعدم مراجعة الخصوم، وينظر المكتب القضائي الواحد نحو 15 قضية شهريا بمتوسط 250 قضية شهريا وهو رقم وصف انه كبير جدا.

عقوق عائلي

وتسلمت محكمة جدة الجزائية قضية قدمتها أم تطلب معاقبة ابنها بتهمة عقوقها وعدم طاعتها وتجاهلها فضلا عن عدم احترامها والتلفظ عليها بألفاظ غير لائقة ورفع الصوت والبصق عليها، وقالت الأم المدعية في لائحة الدعوى – حصلت «عكاظ» على نسخة منها – إنها وصلت إلى طريق مسدود مع ابنها العاق 26 عاما – وقد وجه القاضي بإيقاف الشاب لحين إصدار الحكم.

أخرجوه من السجن

وتقدمت مواطنة ستينية إلى المحكمة تشكو عقوق ابنها والتهجم عليها ومحاولة ضربها فأمر القاضي على الفور بإيقافه، وعلى الفور بكت الأم وتنازلت عن حقها تجاه ابنها الذي أدين، وقالت لناظر القضية وهي تبكي «أنا سامحته، طلعوه من السجن».

وعاقبت المحكمة الجزائية في جدة شابا بسجنه عاما وجلده 600 سوط لإدانته بعقوق والدته والتلفظ عليها، وقنع الشاب والمدعي العام بالحكم، وأحيل لجهة التنفيذ.
وروت مواطنة تقدمت بشكوى ضد ابنها، تتهمه بالعقوق، وعدم إنفاقه عليها ويتلفظ عليها بألفاظ غير لائقة، وحققت هيئة التحقيق والادعاء العام مع الشاب، وقررت إيقافه على ذمة القضية، ثم إحالته للقضاء بطلب محاكمته، وتعزيره على الوجه الشرعي. فيما قدر عدد حالات عقوق الوالدين التي حققت فيها هيئة التحقيق والادعاء العام بأكثر من ألف وخمسمائة قضية خلال العام، وبلغ عدد قضايا عقوق الوالدين المسجلة خلال العام 1433هـ في محاكم السعودية 1174 قضية، وكشفت وزارة العدل نسبة قضايا عقوق الوالدين الواردة إلى محاكمها حيث كانت النسبة الأعلى لمحافظة جدة بعدد 280 قضية، تليها الرياض 233 قضية ومكة المكرمة 117 قضية وتبوك 66 قضية، فيما بلغت قضايا عقوق الوالدين في المدينة المنورة 60 قضية والطائف 49 قضية و 42 قضية في سكاكا و 39 قضية في الدمام و 36 قضية في حائل و 27 قضية في خميس مشيط و 18 قضية في أبها و 15 قضية لكل من الأحساء والخبر و 14 قضية عقوق في نجران و 12 قضية في الخرج و 11 قضية في عرعر.
وسجلت محاكم بريدة وجيزان سبع قضايا لكل منهما وست في محافظة ينبع بينما سجلت محاكم الدرعية وعنيزة وصبيا أربع قضايا لكل محكمة منهم، وثلاث قضايا في محكمة أبوعريش، فيما تساوت محاكم الرس والقطيف والخفجي بواقع قضيتين في كل محكمة، وكانت الجبيل وبقيق الأقل نسبة في قضايا عقوق الوالدين خلال العام الماضي بواقع قضية لكل منهما.
وأبلغت «عكاظ» مصادر أن جدة سجلت العام الحالي زيادة ملحوظة في قضايا العقوق تصل 15-20 % عن النسبة المتداولة أمام هيئة التحقيق والادعاء العام وأمام المحاكم، وسجل مكتب أحد القضاة 15 دعوى عقوق والدين في شهر ذي القعدة ما بين عدم الطاعة والتلفظ على الوالدين والتهجم ومحاولة الاعتداء والضرب، فيما بلغ متوسط عدد قضايا العقوق لدى كل قاض في المحكمة الجزائية في جدة ومحكمة الأحداث 7 قضايا عقوق أسبوعيا . ووصفت المصادر هذه النسبة بالعالية جدا، داعية الجهات الأكاديمية والهيئات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني إلى دراسة وتشخيص هذه الظاهرة والحد منها.
جريمة كبرى
وارجع القاضي الشيخ طالب آل طالب عقوق الوالدين إلى أسباب منها عدم استقرار الأسرة و انفصال الزوجين، وتعاطي المخدرات في حالات كثيرة جدا إضافة إلى خلاف مالي في حالات ليست كثيرة وفي مجتمعات ثرية للأسف وراقية، وتضامنا مع أحد الوالدين أحيانا، وعدد مظاهر العقوق ما بين الإعراض والهجر والسب والشتم ويصل للضرب والاعتداء، وقال ان ثمة قصصا مأساوية من الربط والتقييد والتعذيب حتى وان كانت حالات نادرة.
وأضاف الشيخ آل طالب نظرت عشرات القضايا لأولاد يعقون أمهاتهم ولم أنظر قضية واحدة لبنت تعق والديها مستدركا «لكن الله أيها البنات»، ونبه إلى أن بعض الآباء يستغل رفع دعوى العقوق للأسف لابتزاز ابنه أو والدته في حال طلاقها.
ووصف قضايا عقوق الأبناء بأنها من أشد القضايا عاطفة وأزحمها بالمشاعر، فحين يكون الابن مقيدا بحضور والدته في مجلس الحكم وهي تغالب زفراتها في طلب السماح عنه على ألا يعود لضربها وشتمها.
وبين القاضي آل طالب أن جريمة عقوق الوالدين من الجرائم الكبرى وهي موجبة للتوقيف بنص النظام، ومن الشواهد التي عايشها قال: نظرت قضية مواطن يسنّ السكين أمام والدته ويقول لها وهو في حالة هستيرية لتناوله المخدرات: «مشتهي الليلة لحم» رافعا السكين في وجهها وهي تتحاشاه وتصرخ وتهرب منه وتغلق دونها الباب وأوضح القاضي آل طالب أن غالب القضايا يكون فيها الوالدان أكثر شفقة على أولادهما ويسارعون بالتنازل عن القضية بشرط أخذ التعهد على الأولاد.
وأضاف: للوالدين حق خاص في الدعوى وللدولة حق عام يتمثل به المدعي العام .. غير أن تنازل الوالدين عن حقهما الخاص يساهم في تخفيف عقوبة الحق العام أو يسقطها .. وارجع عامة قضايا العقوق من تفريط الوالدين في رعاية أولادهما في الصغر.
وينشأ ناشئ الفتيان فينا
على ما كان عوده أبوه
وختم بقوله اللهم ارزقنا بر والدينا وأسعدنا بقربهم واغفر لنا ولهم واشملنا جميعا برحمتك ورضوانك.
آثار الخادمات
وتحدث المحامي والمستشار القانوني خالد السريحي بقوله تختص المحكمة الجزائية بالنظر في قضايا عقوق الوالدين، وتعد قضية عقوق الوالدين كليهما أو أحدهما من القضايا الموجبة للتوقيف، وأضاف: الأسباب كثيرة منها ما هو ديني أو اجتماعي أو نفسي، ولا يمكن تعميم كل هذه الأسباب مجتمعة أو منفردة، ولكل منطقة من مناطق المملكة أسبابها، فالمدن

تختلف فيها الأسباب عن القرى لكن يظل الدور الغالب في معظم قضايا العقوق وفي مدينة جدة تحديداً بحكم عملي هنا هو المال، كما يحدث في قضايا الإرث سواء كان ذلك لوفرته، والعقوق يبدأ للاستحواذ على النصيب الأكبر منه، أو لقلته والتي عادة تكون مصحوبة بضغوط اجتماعية ملحة أو لحالات مرضية كالإدمان على المخدرات ونحوها، وأضاف المحامي السريحي: حتى لا أكون ظالماً فالإعلام وأقصد هنا الإعلام المرئي له دور حيث إن الانفتاح الإعلامي وتطور وسائل الاتصال سبب للمجتمع صدمة من جميع النواحي الإنسانية، وفجأة أصبح يرى العالم بضغطة زر، وتجدر الإشارة إلى أن انشغال الوالدين بالبحث عن لقمة العيش سبب للأسف في ضعف التربية فضلا عن إسناد أغلب مهام التربية إلى الخادمات اللاتي يأتين من مناطق مختلفة الثقافة.

بر الآباء للأجداد

الدكتورة فتحية القرشي الأستاذة الأكاديمية في جامعة الملك عبدالعزيز والمشرفة على القسم النسائي في جمعية حقوق الإنسان قالت: من أهم أسباب عقوق الوالدين التقصير في الرعاية والخلل في التربية وبصفة خاصة التربية الدينية والعقوق نسبي فهناك من الوالدين من يبالغ في ممارسات سلطة الوالدية ويعاني من فراغ السلطة لأن والديه كانا يسيطران على جميع قراراته، كما أن منهم من يحصر رضا الوالدين في الزيارة اليومية أو رضا أحد أو بعض الأولاد الآخرين وهناك تأثير من زوجة الابن أو زوج الابنة وكذلك من متطلبات العمل ورعاية الأولاد والإقامة في مناطق بعيدة عن مقر إقامة الوالدين وكل هذه الأسباب لا تبرر العقوق المتضمن إعلان المقاطعة أو الإهمال لاحتياجات الوالدين المسنين أو المعاملة السيئة للوالدين فهذه تصرفات تعتبر عقوقاً مشيناً ومعيباً ،وتمنع التربية الدينية ظهوره ومن أهم شكاوى العقوق التي عالجتها الهيئة عقوق بالإهمال وقد تم تذكير الابن بخطورة عقوق الوالدين أما الشكوى الثانية فكانت العقوق بالحبس ومنع الخروج من المنزل وقد اتضح أن الشاكية معتلة نفسياً ومضطربة عقلياً وقد منعتها ابنتها من الخروج بمفردها حفاظاً عليها، وهناك عقوق بسبب رفض البنات الإقامة مع الوالد الذي بعد أن تزوج بغير سعودية طلقها وتزوج بأخرى ومنع مشاهدة التلفاز وكل ما كان متاحاً ومقبولا عند زوجته السابقة كما منع بناته من البقاء مع والدتهن التي تزوجت بشخص آخر وامتنع البنات عن الرجوع لوالدهن حيث رغبن البقاء مع جدتهن لأمهن حيث تعودن على حياة معتدلة بدون مبالغة في المحظورات.

أم مثلجة

الأخصائية الاجتماعية في مستشفى الملك فهد منى بنقش تقول : للأسف الشديد شاهدت نماذج ومشاهد لعقوق الأبناء منها ما وقع لسيدة مريضة بالفشل الكلوي، انتهت باكتئابها ومن ثم وفاتها وبقيت بالثلاجة أياما عديدة ولم تفلح الجهود في ثني ابنها من بر والدته في حياتها، وقالت إن الحل المقترح هو زيادة الوعي للمجتمع ببر الوالدين من خلال جميع وسائل الإعلام وتنشئة الأبناء وتربيتهم على أهمية بر الوالدين خاصة في سن الدراسة، والاهم إنشاء دار للمسنين المرضى أو ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من عقوق الوالدين أو الإهمال ويمتنع الأبناء عن رعايتهم، وروت بنقش عن مريضة أولادها رفضوا بقاءها في المنزل وهددوها برميها في الشارع وحاولت إيجاد مكان تقيم فيه وللأسف بحثت ولم تجد، وأوضحت أن هذه السيدة كان ابنها يتركها في مركز الكلى من يوم الغسيل إلى اليوم الآخر للغسيل وهي نائمة في استراحة السيدات إلى أن توفيت وبقيت في ثلاجة الموتى عدة أيام إلى أن جاء ولدها واستلمها بعد عدة اتصالات.

وطالبت ببرامج مستمرة للتعريف ببر الوالدين ولابد من تكريمهم وحمايتهم من الإهانة والذل من أبنائهم، والتكريم يأتي من الدولة التي تعتبر منبع الحماية، لذا فان إنشاء دار للمسنين من المرضى والمعوقين الذين يجدون جحودا من أبنائهم أمر مهم لحمايتهم.

نماذج بر

وعلى النقيض ضربت الخالة فاطمة التي تجاوزت المائة عام مثلا ببر ابنها ورعايته لها ودوام استمراره على زيارتها وتلبية طلباتها وقالت جاراتها في السكن: ابنها يداوم على زيارتها ويتمنى أن ترضى بالسكنى لديه ولكنها لا تلبث يومين عنده حتى تطلب العودة إلى هنا من أجل البقاء بجانب جاراتها وعندما تعود من بيت ابنها نلاحظ عليها علامات الاهتمام والرعاية خصوصا وأنها هي من ربت زوجة ابنها منذ صغرها واختارتها عروسا له عندما كبرت ،وقالت عند سؤالنا عن ابنها: لم يرزقني الله سوى هذا الابن وهو أيضا كبير في السن ولديه أحفاد ومع ذلك يحرص على زيارتي مع أبنائه وأدعو الله له بالبركة في العمل وأن يرضى عنه ويفتح له أبواب الخير فلم تأخذه مشاغل الدنيا بعيدا عني ولم أضفر بغيره في الحياة.

# في جلسة علنية بحضور وسائل إعلام محلية وأجنبية وحقوق الإنسان الحكم على مؤسسي حسم بالسجن 21 سنة والمنع من السفر وحل الجمعية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130310/Con20130310579310.htm

منصور الشهري (الرياض)

أصدرت المحكمة الجزائية بالرياض حكما ابتدائيا ضد المتهمين عبدالله الحامد ومحمد القحطاني، المتورطين في التخطيط لإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن داخل المملكة عبر المظاهرات في الميادين وإنشاء جمعية لمناهضة سياسة الدولة (حسم) بالسجن 21 سنة والمنع من السفر مدة مماثلة، إضافة إلى حل الجمعية وإغلاق جميع مناشطها ومصادرة ما يوجد ليها من أموال ووسائل نشر .

وعقدت المحكمة الجزائية بالرياض أمس الجلسة الأخيرة للنطق بالحكم، بحضور المتهمين وعدد من الحضور ووسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.

وبعد دراسة ملف القضية وتداولات الجلسات وقبل نطق الحكم استعرض ناظر القضية القاضي حماد العمر أسباب حكمه على المتهمين تمثلت في 52 صفحة.

وحكم القاضي بسبعة أحكام أولها حل الجمعية المسماة جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)، إغلاق جميع مناشطها ومنع أي نشاط لها، مصادرة ما يوجد لها من أموال ووسائل نشر سواء كانت إعلامية أو إلكترونية لعدم حصولها على إذن وترخيص بمزاولة أعمالها وهذا مشمول بالنفاذ المعجل.

وثانيا الإذن بإعادة المحكومية السابقة للمدعى عليه عبدالله الحامد لمخالفته شروط إعفائه من باقي محكوميته، حيث لم يرتدع وقد سبق أن صدر في حقه في عام 1426هـ حكم بالسجن سبع سنوات مع أخذ التعهد عليه بعدم العودة لإثارة ما يمس المصالح العامة للبلاد بسوء وترك الخوض فيما يعود بالضرر على وحدة البلاد وأمنها، وقد أطلق سراحه بعد سجنه لمدة عام مشروطا بعدم العودة لما بدر منه وأفهم بذلك لحظة إطلاقه آنذاك، ثالثا تعزير المدعى عليه عبدالله الحامد على ما نسب إليه بسجنه لمدة خمس سنوات تبدأ من انتهاء المحكومية السابقة.

الحكم الرابع بتعزير المدعى عليه محمد القحطاني بسجنه لمدة عشر سنوات اعتبارا من دخوله للسجن، خامسا تعزير المدعى عليهما على مخالفتهما للمادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بما نصت عليه المادة من سجن أو غرامة مالية أو بهما جميعا، وحيث إن المدعى عليهما صدرت عليهما عقوبة سجن، لذا اكتفى القاضي بها عن عقوبته بما نصت عليه المادة السادسة رغم استحقاقهما لها.

سادسا منع المدعى عليهما عبدالله الحامد ومحمد القحطاني من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميتهم لمدة مماثلة لسجنهم تعزيرا (أي أن عبدالله الحامد سيمنع من السفر لمدة 11 سنة ومحمد القحطاني 10 سنوات)، فيما جاء الحكم السابع بأنه لم يثبت لدى ناظر القضية باقي ما أسند إلى المدعى عليهما من قبل المدعي العام.

واعترض المدعي العام على الحكم الصادر بحق المدعى عليهما واستعد بتقديم لائحة اعتراضية، فيما قدم المدعى عليهما عدم القناعة بالحكم.

وأوضح ناظر القضية حماد العمر أن على المدعي العام والمدعى عليهما مراجعة المحكمة يوم السابع من جمادى الأولى المقبل لاستلام صورة من القرار الشرعي، ولديهم مدة للاعتراض على الحكم تبلغ 30 يوما ،تبدأ من الثامن من جمادى الأولى المقبل، وبعد مضي المدة النظامية ترفع المعاملة لمحكمة الاستئناف لتطبيق الحكم بموجب المادة 195 من نظام الإجراءات الجزائية.

وسبق أن نطق القاضي حماد العمر تلاوة حيثيات وأسباب الحكم على جميع الحضور وتضمنت 52 صفحة مكونة من 21 ألف كلمة، تناوب على تلاوتها شخصان من موظفي المحكمة، وذلك وفق الأنظمة والتعليمات المعمول بها وأيضا توضيحا للجميع حيثيات الحكم.

أبرز حيثيات وأسباب الحكم

وأقر المدعى عليهما ومن خلال الدعوة والإجابة عليها بأنهما مسؤولين عن جميع البيانات الصادرة عن جمعية (حسم) وأنهما قد وقعا عليها وأن ما يصدر عن الجمعية يعتبر أمرا مسلما به لدى جميع أعضائها، وجواز الخروج على الحاكم، فالخروج المحرم لديهما محصور في الخروج عن ولاية الأمة وعلى قطعيات الشريعة، ودعوتهما إلى الإضراب الجماعي عن الأكل ووصف من في السجون بالأبرياء، وأن المظاهرات ضد الحاكم أمر شرعي وجهاد سلمي وأمر بمعروف أو نهي عن منكر، واحتجاجهما بما ورد في الأنظمة المعمول بها في المملكة بالأخص النظام الأساسي للحكم - نظام الإجراءات الجزائية، مراسلتهما للجهات الخارجية في شأن داخلي لم يثبت لديهما، وإنما مبني على الشائعات والحدس والظن، جواز قتل النفس في المظاهرات واعتبار قتل النفس لإزالة الظلم فرع عن الجهاد العام.

كما أقر المدعى عليهما بوصف أن فتاوى هيئة كبار العلماء من أسباب التطرف والعنف، والتشكيك في فتاوى مفتي عام المملكة سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز وسماحة الشيخ محمد بن عثيمين، قيام المدعى عليه محمد القحطاني بالسماح لزوجته بقيادة سيارته في شوارع الرياض وهو بجانبها وتم إركاب ثلاث نساء أجنبيات أوروبيات، والمقصود من ذلك لينقلن تصرفات الدولة مع قيادة زوجته في حال القبض عليها.

وكانت أبرز حيثيات المسبب في صدور الحكم على المدعى عليهما أن من تأمل حالهما وجديتهما في حال عدم ثبات اعتقادي، فمرة يجنحون إلى مذهب المعتزلة في إنكار المنكر والأمر بالمعروف من أركان الإسلام أو أركان الإيمان وأن إنكار المنكر يجب وجوبا عينيا على أفراد الأمة، وتارة يجنحون إلى مذهب الخوارج في إجازة الخروج على ولي الأمر، وتارة يذهبون إلى مذهب المرجئة بتقسيم التوحيد إلى قسمين قسم روحي عموده الصلاة وقسم بدني عموده العدل والحكم الشورى، وتارة أخرى إلى مذهب الفلاسفة اليونانيين في العقد الاجتماعي وتارة أخرى إلى التعاون والاتفاق.

وكما يتضح من أدبيات معتقد المدعى عليهما وقامت عليه جمعية (حسم) تطابقه مع أدبيات معتقد (القاعدة) من أمرين أولاهما القدح في الحكام وعدم الشرعية، وثانيهما التشكيك في علماء الأمة بعدم فهم الواقع السياسي، وتختلف مع القاعدة في كيفية الخروج على ولي الأمر، فالقاعدة تسلك منهج العنف وإباحة الدماء المعصومة وتدمير الأموال المصونة والتكفير والتصريح لتحقيق ما تعتقده، وأما هؤلاء فيرون المنهج هو الجهاد السلمي بالمظاهرات والكلمة وإظهار ذم الحكام، جواز بذل النفس والاستشهاد في سبيل إنكار هذا المنكر، وأن هذا الاستشهاد أمر مشروع، وبهذا يتضح أن المآل لهذا المنهج هو العنف والقتل والدمار وهو مما يتفق في مآله مع منهج (القاعدة) في التعبير، وبهذا ينكشف اتفاق المعتقدين فكرا ومسلكا.

وحول اتهامهم وزارة الداخلية باعتقالات تعسفية أوضح القاضي في مسبباته أن هذه الاعتقالات تمت خلال العقد الماضي، ولا يخفى على الجميع أن المملكة تعرضت خلال العقد الماضي للاستهداف الداخلي والخارجي المباشرين من الإرهاب والإرهابيين الذين يرون إباحة الدماء المعصومة، جواز تدمير الممتلكات، وقد عم الخوف في البلاد، وتم ترويع الآمنين وانتشرت الفتن وسالت الدماء المعصومة ودمرت الأموال المصونة، ولا يخفى عند الجميع أن من المتقرر شرعا والقانون الدولي استثناء تصرفات الدولة في حالة الحرب عن حالة السلم، وإذا نظرنا إلى الموقعين فنجد أن سبب الإيقاف في الأعم الغالب قائم على شواهد الحال وقرائن تدور حول المقبوض عليه أو من تعددت منه المخالفة وتمت مناقشته ومناصحته ولم يعدل منهجه، وفي هذا المنهج ما يؤثر على السلامة العامة للبلاد والعباد.

وإذا نظرنا إلى عدد الأحكام الصادرة على هؤلاء الموقعين وجدنا ما يزيد عن ألفي حكم ابتدائي، وعدد الأحكام التي صرف النظر عنها المدعي العام لا تتجاوز 25 حكما منها أحكاما بصرف النظر لعدم اختصاص المحكمة المختصة بنظر القضية، ويعمل بنسبة تناسب بين أحكام الإدانة وعدم الإدانة نجدها في حدود 1 في المائة تقريبا والذي أراه في هذا الأمر وجوب إيضاح سبب الافتعال بصورة جلية لكل معتقل وما هو معتقده الإسراح إذ يبلغ عدد من أجل للمحاكمة ما يقارب من 2500 أمرت المذكرة بمحاكمته وإطلاق سراحه، ومن أمرت المحكمة بإطلاق سراحه ومن كان في أمر إطلاق سراحه خطورة يحق للمدعي العام الاعتراض على أمر الإطلاق ثم يرفع الأمر القضائي لمحكمة الاستئناف للفصل في الاعتراض.

يشار إلى أنه تم إيقاف المتهمين عبدالله الحامد ومحمد القحطاني بعد النطق بالحكم في مركز شرطة المربع، حيث سيتم إيقافهما حتى تقديم طعونهما واعتراضهما على الحكم الصادر عبر محاميهما.

مشاهدات:
ـــ تم نطق الحكم في جلسة علنية حضرها 50 شخصا وعدد من النساء.
ـــ شهدت المحكمة حضور ممثلين لوسائل الإعلام المحلية والخارجية وممثل هيئة حقوق الإنسان.
ـــ في بداية الجلسة قال القاضي حماد العمر: «اللهم سامح كل من أخطأ في حقي».
ـــ اعترض محامي المدعى عليهما على التواجد الأمني وبين له القاضي أن هذا الإجراء الأمني جاء من تجربة مع المتهمين والحضور في جلسات ماضية ووجودهم ضروري.

الوئام

# جناح حقوق الإنسان بمعرض الكتاب يستقبل حالات معنفة

المصدر: جريدة الوئام الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
رابط الخبر

الرياض- الوئام
تشارك هيئة حقوق الإنسان في معرض الرياض الدولي للكتاب 2013م بعدد من العناوين الجديدة منها مناهج التربية على حقوق الإنسان ( إطار مفاهيمي) للدكتور عبدالله بن محمد السهلي.
كما تقوم الهيئة بتوزيع المطويات التوعوية للعديد من القضايا التي يشهدها المجتمع السعودي مثل سلسلة برامج دعم الطفولة والتي تشمل العنف ضد الأطفال ، واحموا أطفالكم من التحرش الجنسي ، واحذروا الإساءة النفسية للطفل ، والأطفال وحقهم في المعاملة الحسنة ، والإهمال وذوو الاحتياجات الخاصة.
كما أن الجناح حظي بإقبال الكثير من الزوار، كما استقبل الجناح بعض حالات العنف التي حضرت لتطلب حلولاً لبعض مشاكلها.

عكاظ OKAZ نبض الحقيقة

# فيما أكد الناشرون أن الباركود يمنع سرقة الكتب ويسهل جرد المبيعات

# خوجة: المعرض يجسد الناس والنظام.. سعود بن محمد: الموعد مرتبط بأجندة ثقافية دولية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ- 12 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130312/Con20130312580013.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
تجول وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة البارحة الأولى في أرجاء معرض الرياض الدولي للكتاب في دورته الحالية 1434هـ / 2013م، واطلع على سير عمله وما تقدمه الوزارة من خدمات لمرتادي المعرض

والمشاركين فيه، وقال: «هذا المعرض ترى فيه الناس والنظام وإحساسهم بما يرونه، والناس بدأوا يتعودون على حب هذا المعرض وأحسوا بقيمة هذا الشيء الذي يزورونه، ففي هذا المعرض كل واحد من الزوار يلتقي إنتاج كبار المؤلفين والمفكرين والأدباء القدماء والجدد، الأحياء والأموات، سواء في الغرب أم الشرق»، واصفا الموقف بأنه تظاهرة ثقافية عظيمة جدا، معبرا عن سعادته بهذا الجمع الغفير في المعرض.

سوق عكاظ مصغر

من جهته، لفت مدير الأسابيع والمهرجانات الثقافية بوكالة الشؤون الثقافية الأمير سعود بن محمد بن مساعد لـ«عكاظ» إلى أن معرض الرياض الدولي للكتاب يعد حدثا ثقافيا هاما ومتميزا ويكاد يكون الأبرز في مدينة الرياض، وبين أن وزارة الثقافة تستضيف كل عام مجموعة من أدباء ومثقفي المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية وباقي دول العالم، وتعقد ندوات ولقاءات يومية على هامش معرض الكتاب في المقهى الثقافي وفي لقاءات الضيوف بعضهم البعض، وأوضح أن بهو الفندق الذي ينزل فيه ضيوف المعرض وبخاصة وفد دولة المغرب «ضيف الشرف» تحول إلى ساحة أدبية ثقافية أشبه ما تكون بسوق عكاظ مصغر، يعج بالملتقيات والحوارات والمساجلات والنقاشات بين الأدباء والكتاب السعوديين وأقرانهم من مختلف دول الخليج والدول العربية، ومن خلال ذلك يتم تبادل الأفكار والثقافات ومقاربة الرؤى والتصورات وتنقيح الأحكام والمشاهدات.

وحول إقامة المعرض والفعاليات المصاحبة له أثناء فترة الدراسة، أوضح الأمير سعود بن محمد أن المعرض مرتبط بأجندة ثقافية تكاد تكون دولية، وأضاف أن المعارض ودور النشر تتنقل بين معرض الرياض والقاهرة ومسقط وبيروت وعلى المستوى العالمي مثل فرانكفوت وغيرها، ومعرض الرياض للكتاب يتماشى مع الأجندة الدولية ويتم تنظيمه في هذا التوقيت وفقا لتلك الأجندة، معتبرا أن وقت تنظيم المعرض مناسب خاصة في مدينة الرياض من حيث طبيعة الجو الذي يكون معتدلا ومناسبا للزوار، وقال: «كل سنة هناك تطور، والتطور هذا فرضته التقنية، والآن بإمكان أي شخص شراء أي كتاب وإيصاله من أي مكان سواء كان في المملكة أو خارجها وبمبلغ معقول، وهذا يعد نقلة نوعية في الكتاب».

تطبيق الباركود

وفي سياق متصل، شكلت مسألة إدخال الباركود على الدور المشاركة في معرض الكتاب شدا وجذبا لا يمكن تجاهله بين وزارة الثقافة والإعلام والناشرين المنقسمين بين تأييده ورفضه، وقبل مدة وجيزة من افتتاح المعرض أعلن أن معرض الكتاب لن يستخدم الباركود هذه السنة.

واعتبر المسؤول بالمركز الثقافي العربي فادي فاضل لـ«عكاظ» أن الأزمة تشكلت بسبب التوقيت الذي بحثت فيه هذه المسألة من اعتمادها أو تأجيلها وقال: «ليس لدينا مشكلة في استخدام الباركود لو تم التجهيز لهذه المسألة في وقت مبكر رغم أنني لا أفضل العمل به في معرض الرياض تحديدا»، مبررا ذلك بأن معرض الرياض يحظى بكثافة كبيرة جدا من الزوار وعملية الباركود تعطل عملية البيع في أوقات الزحام.

ومن جانبه، أوضح المسؤول عن الدار العربية للعلوم عمار شبارو أن استخدامه للباركود أظهر لديه بعض الملاحظات على النظام الذي تم اعتماده من وزارة الثقافة والإعلام، وقال: «النظام بطيء ولا يعطي نتائج رقمية للمبيعات وواجهته الحوارية صعبة، وأبرز مميزاته سهولة عملية الجرد وصعوبة وقوع أي حادثة سرقة ممكنة مع الزحام»، وأعرب عن أمله في تلافي الملاحظات.

بدوره، طالب المسؤول عن دار الآداب نبيل نوفل أن يستخدم الباركود جزئيا في الكتب الحديثة المجهزة لاستعمال الباركود وفي أوقات لا يكون الزحام فيها كثيفا، مبينا أنه يعتزم تجهيز الكتب القديمة بباركود حتى يتم العمل بالنظام العام المقبل بعد أن ألزمت به الوزارة، وذكر نوفل أن النظام يوفر دقة في حصر الكتب والفواتير كما لا يتيح التلاعب بالأسعار أو المفاصلة.

من ناحيته، قال المسؤول في جناح دار الريس محمد الجعيد: «الباركود رغم جودة حصره وحفظه للأسعار إلا أنه غير مناسب للمعارض خاصة التي يغلب عليها الزحام نظرا لتعرض النظام للتعطل، خاصة وأن الجناح الواحد يكون لديه جهاز واحد فقط وهو ما سيبطئ عملية البيع ويزيد الزحام».

وذكر المسؤول في دار جداول عماد عبدالحميد أنه كغيره من الدور يفضل الباركود كثيرا كونه يسهل المبيعات وحصر الكتب المباعة ومعرفة عددها خلال نهاية اليوم، مشيرا إلى أن الباركود له سلبياته وإيجابياته، وأوضح أن جهاز باركود واحد لا يكفي في أوقات ذروة المبيعات، وتساءل كيف يكون التصرف حين يتعطل النظام؟، وأضاف أن إدارة المعرض طلبت من المسؤولين عن دور النشر حضور دورات خاصة لتعلم إدخال البيانات غير أن ذلك كان صعبا في البداية.

في المقابل، أعرب مسؤول المؤسسة العربية للدراسات والنشر عبادي الطباخي عن ترحيبه بالباركود، موضحا أنه يسهل عليه الكثير من الجهد في كتابة الفواتير وحصر المبيعات والحد من التلاعب بالأسعار، لكنه انتقد الأسعار العالية لتأجير الأجهزة الخاصة بالباركود، مبينا أنه فكر في استقطاب جهازه الخاص من الأردن حتى يتخفف من مصاريف التأجير لكن إدارة المعرض رفضت، فيما قال مسؤول دار الفارابي علي بحسون: «الباركود مطلب إيجابي للجميع لكنه غير مجد في أوقات زحام المبيعات إذ تكون هناك حاجة إلى أكثر من جهاز وهو مالا يمكن أن يتحمله الدار».

منصات التوقيع

في السياق نفسه، شهدت منصات التوقيع في المعرض توقيع أكثر من 200 إصدار من المؤلفات المتنوعة الجديدة خلال الأيام الماضية، وذلك من خلال خمس منصات توقيع مقسمة على ثلاث منصات خاصة بتوقيع المؤلفين ومنصتين مستقلتين لتوقيع المؤلفات النساء في جناح الطفل. وفي سياق متصل، يشهد معرض الرياض الدولي للكتاب هذا العام 2013م إقبالا غير مسبوق من الزائرين والزائرات، وقد انعكس ذلك على منصات توقيعات الكتب والإصدارات التي تتولى الإشراف عليها اللجنة الإعلامية لمعرض الرياض الدولي للكتاب طيلة أيام المعرض.

وأوضح رئيس اللجنة الإعلامية أحمد بن خضر الزهراني، أن توقيعات الكتب تعد عرفا ثقافيا تشهده المحافل الثقافية ومعارض الكتب في مختلف بلدان العالم ولاسيما معارض الكتب الدولية، كما تعد نافذة يلتقي عبرها القراء والمؤلفون، مشيرا إلى أن توقيعات الكتب تعتبر شكلا من أشكال الاتصال الحيوي والذي يسهم في ترويج الكتب والإصدارات الجديدة.

من جهة أخرى، أكد عضو هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة عبدالله السميح أن تكون البرامج ممثلة للرسالة الإعلامية ومناسبة للجمهور المستهدف المعروف مسبقا من القائم بالاتصال الإعلامي، وأشار إلى أن القنوات الشعبية يفترض فيها التعليم والتثقيف والترفيه بالإضافة إلى تعزيز الأواصر الاجتماعية وخدمة الفنون التراثية الأخرى، جاء ذلك في خلال مشاركته في ندوة «القنوات الفضائية الشعبية» التي أقيمت البارحة الأولى ضمن البرنامج الثقافي لمعرض كتاب الرياض، وأدارها عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالله المعيقل.

وتشارك هيئة حقوق الإنسان في المعرض بعدد من العناوين الجديدة منها «مناهج التربية على حقوق الإنسان إطار مفاهيمي» للدكتور عبدالله بن محمد السهلي، كما توزع المطويات التوعوية للعديد من القضايا التي يشهدها المجتمع السعودي مثل سلسلة برامج دعم الطفولة.

# هيئة حقوق الانسان في معرض الكتاب

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ 13 مارس 2013م

http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130312/ln34102.htm

تشارك هيئة حقوق الإنسان في معرض الرياض الدولي للكتاب 2013م ، بعدد من العناوين الجديدة منها مناهج التربية على حقوق الإنسان ( إطار مفاهيمي ) للدكتور عبدالله بن محمد السهلي .

وتقوم الهيئة بتوزيع المطويات التوعوية للعديد من القضايا التي يشهدها المجتمع مثل سلسلة برامج دعم الطفولة والتي تشمل العنف ضد الأطفال ، واحموا أطفالكم من التحرش ، واحذروا الإساءة النفسية للطفل ، والأطفال وحقهم في المعاملة الحسنة ، والإهمال وذوو الاحتياجات الخاصة .

ويقدم الجناح المقترحات والحلول للزائرين الذين يعرضون بعض المشكلات وحالات العنف .

الوئام

# محاضرة حقوقية بمناسبة اليوم العربي لحقوقالإنسان بالجوف

المصدر: جريدة الوئام الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ 13 مارس 2013م
رابط الخبر

الجوف-الوئام-مشعل الرخيص:
وجه فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف ،الدعوة للإعلاميين وعدد من المهتمين بالجانب الحقوقي والمثقفين ،لحضور محاضرة معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور /زيد بن عبد المحسن آل حسين ،والتي ستنعقد بعد مغرب هذا اليوم الثلاثاء في قاعة مركز الكايد الثقافي بالجوف ،تحت شعار "التسامح والحوار في تعزيز حقوق الإنسان"،وذلك بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان.
حيث أوضح للوئام الدكتور على الرويشد مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف أن ذلك يأتي ضمن جهود الهيئة في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ،والمبادئ التي تحقق هذه الثقافة انطلاقا من تعاليم ديننا الحنيف والذي يدعو إلي التسامح.

الرياض www.Alriyadh.com

# بحضور وسائل الإعلام وهيئة حقوق الإنسان وأقارب المتهمين

# الجزائية تواصل استماع دفوع متهمين في خليتي13 و24

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ 13 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/13/article817040.html

الرياض - عبدالله الحسني
مثل صباح أمس أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض ثلاثة متهمين من خلية ال 13 وهم 3 و11 و12 الذين قدموا إجاباتهم التفصيلية كتابة على التهم الموجهة لهم من قبل الإدعاء العام في الجلسة التي عقدت بحضور ممثلي وسائل الإعلام وهيئة حقوق الإنسان وأقارب المتهمين.
وكشفت لوائح الدعوى عن العديد من التهم لهذه الخلية من أبرزها دعم تنظيم القاعدة مادياً وإعلامياً والترويج لفكر القاعدة الإرهابي وتجنيد بعض الهالكين المشاركين في تنفيذ تفجير مصفاة بقيق والتستر والتواصل مع بعض الإرهابيين الهاربين من السجن والتنسيق لخروج عدد من الأشخاص لموطن القتال والفتنة.
وقد تضمنت الردود نفيهم لما سبق وأن اعترفوا به وصدق عليه شرعاً فيما رد الإدعاء العام، وقال إن نفي المتهمين 11 و12 للتهم الموجهة لهم غير صحيح والصحيح ما جاء في الدعوى وكان متوافقاً مع الأدلة والبراهين مطالباً بالرجوع إليها كما أكد أن دعوى الإكراه التي دفع بها المتهمون غير صحيحة مشيراً إلى أن الصحة في الإجراءات جميعاً السلامة.
وفيما يخص إجابة المتهم رقم 3 طالب ممثل الإدعاء العام إرجاء رده على إجابة المتهم للجلسة القادمة معللاً ذلك بسبب تقديم المتهم لإجابة تفصيلية طويلة تستوجب المراجعة والتدقيق ليعلن القاضي بعد ذلك رفع الجلسة.

كما قدم ستة متهمين ( 7-8-9-10-11-12)من الخلية ال 24 دفوعاتهم عن التهم الموجهة لهم في جلسات سابقة مكتوبة وذلك بحضور محاميهم وعدد من ذويهم وممثلين وسائل الإعلام ومندوب هيئة حقوق الإنسان بشكل مكتوب عبر محاميهم.

وكشفت لائحة الاتهام انضمام المتهم السابع إلى تنظيم القاعدة الإرهابي عبر الخلية التي يتزعمها المتهم الأول وتدربه على الأسلحة وتشريك المتفجرات وكذلك حيازته على ( CD) من أحد أعضاء الخلية تحتوي على مواد إرهابية تصف رجال الأمن بالقتلة وتصف طرق الإفلات من الأمن في الداخل.

أما المتهم الثامن فيواجه تهماً عديدة من أبرزها انتماؤه لخلية إرهابية وارتباطه بعلاقة مع زعيم الخلية (المتهم الأول) بالإضافة الى التدرب على الأسلحة وطرق التشريك والتفجير الأمنيات للإفلات من رجال الأمن مع تستره على مجموعة أشخاص يحملون الفكر الضال وطلبه منهم مساعدته في الخروج للعراق ودعم المقاتلين وتمويله الإرهاب والأعمال الإرهابية من خلال جمعه التبرعات المالية لصالح المقاتلين في العراق.

فيما وجه المدعي العام –في جلسة سابقة تهماً للمتهم التاسع تضمنت انتماءه للخلية الإرهابية من خلال خروجه من زعيمها (المتهم الأول) ومجموعة من أعضائها إلى منطقة صحراوية للتدرب على الأسلحة والأعمال القتالية ودعمهم بالأسلحة للتدرب عليها وحيازته عدداً من الأسلحة والذخيرة وحيازته مواد حاسوبية تحتوي على موضوعات تحث على التفجير داخل المملكة وتؤيد الفكر الضال ومقاطع لزعيم تنظيم القاعدة الهالك أسامة بن لادن ونقضه ما سبق أن تعهد به من الابتعاد عن مواطن الشبهات.

أما المتهم العاشر فقد كشفت اللائحة توجيه عدد من التهم له من أبرزها انضمامه إلى تنظيم القاعدة الإرهابي بانضمامه إلى الخلية التي يتزعمها الأول باستعداده للتدرب لدى زعيم الخلية على الأسلحة للقيام بأعمال إرهابية داخل البلاد وتستره عليهم وتضليل الجهات الأمنية وتمويله الإرهاب والأعمال الإرهابية من خلال تستره على تجميع أعضاء الخلية للأموال لتمويل الأسلحة والذخائر إعداداً للأعمال الإرهابية في داخل المملكة.

وكانت أبرز التهم التي وجهت للمتهم ال 11انضمامه إلى تنظيم القاعدة الإرهابي بانضمامه إلى الخلية التي يتزعمها الأول باستعداده للتدرب لدى القائم على الخلية على الأسلحة للقيام بأعمال إرهابية داخل البلاد وتحقيقه لأهداف الخلية الإرهابية باستجابته لمطالب زعيمها بتضليل الجهات الأمنية باستخدام أسلوب الأمنيات للإفلات من رجال الأمن واعتصامه في السجن واعتداؤه على أحد الخفراء بالضرب مما أحدث به إصابة.

واتهم المدعى عليه ال 12 بعدد من التهم كانت أبرزها انضمامه إلى تنظيم القاعدة الإرهابي بانضمامه إلى الخلية التي يتزعمها المتهم الأول لتدربه لدى أحد أعضاء الخلية على طرق التفجير والتشريك للمتفجرات واستئجاره شقة لتكون محلاً للتدرب بطلب من القائم على الخلية وتستره عليهم واستعداده للخروج مع الخلية الإرهابية لمعسكر تدريبي على الأسلحة والأعمال القتالية في جبال جنوب.

# أشاد بدور الهيئة في إنصاف المتضررين

# أمير الجوف يستقبل نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/13/article817179.html

الجوف - فهد الكريع

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف بمكتبه في الإمارة امس نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين يرافقه عدد من أعضاء الهيئة والمشرف على فرع الهيئة بالجوف الدكتور علي بن مد الله الرويشد. وفي بداية اللقاء رحب سموه بهم، مستمعاً من الحسين عن نتائج جولتهم ولقاءاتهم لعدد من الإدارات الحكومية والملاحظات التي تم رصدها.

وأشاد الأمير فهد بن بدر بدور الهيئة في متابعة القضايا الإنسانية والسعي لإنصاف المتضررين.
وقدم الدكتور الحسين شكره لسمو أمير منطقة الجوف وللإمارة على دعمها للهيئة في قضاياها الحقوقية وتسهيل أعمالها بالمنطقة. حضر اللقاء وكيل الإمارة الأستاذ أحمد بن عبدالله بن محمد آل الشيخ.

# غياب ممثل الشؤون الاجتماعية" يؤجل النظر في قضية عدالة"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/492210

الدمام – ياسمين الفردان
اعتبر ممثل مركز «عدالة لحقوق الإنسان»، غياب ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية، عن جلسة عقدتها المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) في الدمام، «مماطلة». فيما أرجأت الدائرة الثالثة في المحكمة النظر في القضية، إلى الخامس من جمادى الآخر المقبل. وكان ممثل الوزارة تغيّب عن الجلسة الـ11، «من دون إبداء أسباب، أو إخطار المحكمة الإدارية بالتغيّب». وشـــهدت القضية، التي بدأت فصولها العام الماضـــي، وتابعتها «الحياة»، تغيّب ممثل الوزارة، 3 مرات، ما دفع أعضاء المركز إلى التعبير عن «الاستياء»، معتبرين ذلك «تملصاً من الحكم، ورغبة في تمييع القضية، من أجل عدم منح المركز صبغة رسمية لمزاولة نشاطه الحقوقي» بحسب قول محامي المركز طه الحاجي، الذي لم يجد «سبباً يُذكر لهذه المماطلة».
وقال الحاجي، في تصريح إلى «الحياة»: «إن إدارة الشؤون القانونية في وزارة الشؤون الاجتماعية لم تخاطب المحكمة، بطلب التأجيل، أو تقديم مسببات الغياب، بشكل رسمي، أو حتى من طريق الهاتف»، لافتاً إلى أن هذه «المرة الثالثة التي يتكرر فيها الأمر». وتوقع أن يكون سبب غياب ممثل الوزارة « مماطلتهم في منح المركز الصبغة النظامية الرسمية التي نسعى جاهدين للحصول عليها».
وذكر المحامي، أنه «خلال 10 جلسات عُقدت سابقاً، منذ إقامة الدعوى، لم يقدم ممثل الوزارة ضمن المذكرات الردود المطلوبة، وكان جل تركيزه على الناحية الشكلية، وتجاهل مضمون القضية الأساسية، وبعد قيامنا بإثبات صحة الإجراءات الشكلية، قدم مذكرات لا تستند على أي مواد نظامية». ووصف تعامل الوزارة مع القضية بـ «التملص»، عازياً ذلك إلى أن «الوزارة تحـــاول قـذف المسؤولية على جهة أخرى، مثل هيئة حقوق الإنسان. فيما لم يقدموا ردوداً على المستندات والحجج التي قدمناها، لامتناعهم عن النظر في القضية من أساسها، لأنهم لا يرغبون في منح المركز التصريح من دون إبداء أسباب مقنعة لذلك».
وتطرق الحاجي، إلى حديث دار بينه وبين رئيس الدائرة في الجلسة الأخيرة، «تحدثت معه بخصوص الغياب المتكرر لممثل المُدعى عليه، الذي يجده المركز مماطلة، وأخبرني القاضي أن مجمل ما يحدث يوضع في الحسبان، ولا يتم تجاهله، وسيتم النظر بهذا الشأن في الجلسة المقبلة». وتوقع المحامي أن «تتمسك الوزارة برفضها منح المركز صبغته النظامية في العمل، من خلال الترخيص، على رغم تقديم المستندات الرسمية»، مستدركاً بأن «المركز سيظل في متابعة حيثية، بالطرق والأساليب النظامية، لأن تأسيس الجمعيات حق مشروع للجميع، من أجل خدمة المجتمع، من دون التقيد بالبيروقراطية الحكومية. كما أن فيه توفير للجهد وموازنة الدولة. ومن المفترض تقديم الدعم لهذه التوجهات، وتشجيعها».
وحول احتمال رفض طلبهم من خلال المحكمة الإدارية، أكد الحاجي أنهم «عازمون على إكمال المسيرة، وتقديم الاستئناف، ومتابعة المشوار إلى النهاية، وأبدى عدم تخوف المركز من صدور الحكم، لكونه منذ اللحظات الأولى لتأسيسه، يسلك مسلكاً نظامياً، مستوفياً للشروط، بالتجائه إلى القضاء، بعد رفض منحه رخصة مزاولة النشاط، من أجل أخذ حقه بالطرق النظامية المشروعة».
ولفت المحامي، إلى أن أعضاء المركز «يمارسون عملهم التطوعي، ما يزيح عنهم إرهاق تتابع سير القضية، التي تستمر فصولها بتغيب ممثل الوزارة»، واصفاً شعورهم إزاء التغيب المستمر لممثل الوزارة بـ «الاستياء». وأضاف أنه «من

خلال سير القضية التي يجاهد المركز من أجلها؛ نأمل أن يكون الحكم بوابة لانطلاق مؤسسات المجتمع المدني، لإقرار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية».

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# الهيئة الشرعية تنظر قضية "رهام"

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ 8 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136478&CategoryID=3

الرياض، جازان: محمد العواجي، محمد حكمي
كشفت مصادر مطلعة في وزارة الصحة لـ"الوطن" أن الوزارة أحالت ملف قضية الطفلة رهام الحكمي إلى الهيئة الطبية الشرعية بالرياض الأربعاء الماضي، وذلك للنظر في الأخطاء التي تسبب فيها عدد من الممارسين الصحيين أثناء مباشرتهم علاج الطفلة في مستشفى جازان العام، ونقل دم ملوث بالإيدز إليها في قضية أثارت الرأي العام السعودي الشهر الماضي.
وبينت المصادر أنه سيتم الإفصاح عن نتائج التحقيق الذي سيجريه المختصون بالهيئة الشرعية فور انتهائها منه، لافتاً إلى أن الهيئة المشكلة لنظر القضية سيرأسها قاض شرعي "من الدرجة أ". وبينت المصادر أن الهيئة تعتبر جهة محايدة وأن وزارة الصحة لن يكون لديها أي يد في التحقيقات في هذه القضية، وأن جميع أعضاء هيئة التحقيق ليس لهم علاقة بوزارة الصحة.
وعلى جانب آخر قال عبدالرحمن حكمي محامي الطفلة رهام لـ "الوطن": اختلطت التصريحات بشأن تبليغ ناقل الدم إلى رهام والصحيح أنه لم يبلغ، وأكد هذا الأمر الدكتور علي الشمري وشرطة منطقة جازان؛ حيث قال إنه لم يبلغ ولم يردنا أمر في ذلك. وتنص المادة الحادية عشرة في مزاولة المهن الصحية على أنه يجب على الممارس الصحي فور معاينته لمريض مشتبه في إصابته جنائياً، أو إصابته بمرض معد أن يبلغ الجهات الأمنية والصحية المختصة.
وأكد أن هناك عدة قضايا سترفع، "وما يخص القضية من الجانب المدني سوف نلفت لبعض الجوانب فيها، ومنها أن موظف المختبر فني وليس أخصائي، وكيف يتم نقل الدم بدون فحص؟ وهناك أشخاص لابد من وجودهم في ذلك المكان لم يوجدوا، فقط شخص واحد كان يحمل المسؤولية كاملة، ثم أين دور بقية الطاقم الطبي؟ ولماذا لم يوضع الشخص المتبرع في قائمة الممنوعين من التبرع ولم يُبلغ ذلك للجهات المختصة الطبية والأمنية وقد تبرع مرة أخرى؟"
أما من ناحية التعويض المادي فلو أعطيت رهام هي وأهلها ملايين الدنيا لن تعوضهم في ابنتهم، لكن على الأقل عندما ننظر للقضايا على أرض الواقع نجد أن شخصا فرنسيا حُقن بدم ملوث بفيروس الإيدز، فماذا حدث؟ أولاً استقالت الحكومة الفرنسية ثم فصل وزير الصحة وحقق معه ثم أعدم الشخص الذي نقل الدم وعوض المريض بـ 169 مليون دولار.

# القنفذة.. طبيب "غير معتمد" ينسى الشاش في بطن مريضة

# لجنة المخالفات: إفادة الطبيب لا تتماشى مع العرف الطبي

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ 8 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136480&CategoryID=3

القنفذة: محمد المجدوعي
حملت لجنة المخالفات الطبية بوزارة الصحة في قرارها رقم ( 34/10 ) الصادر في 10 محرم الماضي والقرار رقم ( 34/11 ) في 27 من الشهر نفسه والمعتمد من وزير الصحة طبيب نساء وولادة من جنسية عربية يعمل في مستشفى القنفذة العام مسؤولية بقاء شاش طبي مقاس 40 × 40 سم داخل بطن المريضة (هـ.ف) التي يحمل ملفها الطبي رقم 76409.

وكان الطبيب قد أجرى للسيدة عملية ولادة قيصرية دون أن يعمل البحث الجراحي المتعارف عليه للشاش المفقود داخل البطن بل اكتفى بنفي وضع شاش داخل البطن عندما أفاد خلال تحقيق اللجنة معه أن من خطوات إجراء العملية القيصرية عدم وضع شاش طبي.
وقالت اللجنة إن إفادة الطبيب لا تتماشى مع العرف الطبي الذي يؤكد ضرورة وضع شاش لإبعاد وحماية الأمعاء وبخاصة في العمليات العاجلة التي لا يتم فيها تحضير المريضة بشكل جيد. كما تضمن تقرير لجنة المخالفات ما نصه: أن الطبيب - تحتفظ "الوطن" باسمه- يمارس عمل ومهام وظيفة أخصائي نساء وولادة منذ مباشرته العمل في 1432 دون أن يكون معه المؤهل العلمي لذلك وحتى تاريخ شخوص اللجنة لم يكن لديه تسجيل أو تصنيف من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.
وقد بحثت اللجنة حالة طلب الطبيب للتسجيل والتصنيف على الموقع الإلكتروني للهيئة السعودية للتخصصات الصحية بعد إدخال رقم طلبه الخاص لديهم فتبين رفض طلبه، وأظهرت الشاشة وبالخط الأحمر العريض أن طلبه مرفوض بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية. وأبلغت اللجنة مدير الشؤون الصحية بالقنفذة بذلك هاتفياً إبراءً للذمة. كما تضمن قرار اللجنة أن التحقيق مع الطبيب كشف أن معلوماته الطبية ضعيفة وأنه يميل إلى اتخاذ قرارات علاجية أعلى من مستواه العلمي مع إصراره على قراره وهذا ما حدث للمريضة (هـ. ف)، حيث أقفل البطن دون التأكد من عدد قطع الشاش البطني والبحث في جرح العملية القيصرية وحول الرحم عن الشاش المفقود، وهذا ينم عن عدم فهم جراحي من الطبيب مما أدى إلى تعريض المريضة لعملية فتح بطن مرة أخرى لاستخراج الشاش؛ وهو ما كان بالإمكان تداركه وتجنيبه للمريضة لو استعان بزملائه قبل قفل البطن في المرة الأولى بعد العملية. وفي الإطار نفسه فقد تضمن تقرير لجنة المخالفات الذي تحتفظ به "الوطن" كاملاً الإشارة إلى إفادتي مدير الشؤون الصحية بالقنفذة والمدير الطبي بمستشفى القنفذة العام المتضمنتين وجود أربع قضايا أثيرت ضد الطبيب ولكن اللجنة لم تقم بدراستها لعدم الاختصاص. كما تضمن التقرير رأي اللجنة النهائي في القضية الذي أكد خطأ الطبيب في قفل بطن المريضة دون التأكد من عدد قطع الشاش، وكذا عمله في قسم النساء والولادة دون حصوله على تسجيل وتصنيف الهيئة السعودية للتخصصات الصحية مخالفا بذلك المادة رقم ( 31) من نظام مزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية. وبعد دراسة اللجنة للقضية فقد ثبت لها وجود قصور وإهمال في علاج حالة المريضة وبعد المداولة قررت اللجنة توجيه إنذار كتابي لطبيب النساء والولادة بمستشفى القنفذة العام استنادا للمادة ( 32) من نظام مزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية، مع التأكيد على مدير الشؤون الصحية بالقنفذة بعدم تمكينه من العمل كأخصائي نساء وولادة إلا بعد تسجيله وحصوله على تصنيف الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

# عرعر.. أكثر من 200 أسرة أنهكتهم الديون والأمراض

المصدر: جريدة الشرق الخميس 25 ربيع الثاني 1434 هـ 7 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/07/753769

عرعر – عبدالله الخدير
«العوز والجهل والمرض إذا اجتمعت ماتت في النفوس الأشياء الجميلة»، جملة لا يدرك معناها إلا من ذاق مرارة عيشها، كما هو حال حوالي مائتي أسرة، يعيشون في إسكان الوليد بن طلال الخيرية في مدينة عرعر، فتوفير السكن لم ينه معاناتهم رغم أنه ساهم في حل جزء كبير منها، كما أن هناك دورا حكوميا كبيراً قد لا يكون موجوداً في مكان آخر، تمثل في توفير هذه المساكن الخيرية وما يقدمه الضمان الاجتماعي من رواتب شهرية، وبرامج مساعدات متنوعة تتناسب مع حجم كل أسرة. لكن هذا لم يكن كافياً، فالمشكلة متفاقمة وتحتاج إلى حلول جذرية .
أموات بين الأحياء
لن يكون هناك تعبير أو وصف للبؤس أدق من مشاهدة وضع أسرة عنود مسطو «أم فيصل» التي لم تجد عملاً ولا دخلاً يساعدها بعد تعرض زوجها المواطن دخيل فريج البناقي بجلطة دماغية قبل سبع سنوات، أفقدته الذاكرة والنطق، وعدم

ضبط تصرفاته، وأصبح يشكل خطراً على نفسه وعلى من حوله ليصبح الحمل ثقيلاً على هذه السيدة الخمسينية فأصبحت تنطلق كل يوم بصحبتها أبناؤها، تجمع الحديد والخردة من بين الأنقاض؛ لتبيعها وتعود في المساء، وهي تحمل في أحسن أحوالها ثلاثين ريالاً قيمة ما تم بيعه. واستمرت على هذه الحال قرابة أربع سنوات، وهي تحمل الهم، وتضحي بكل شيء في سبيل ألا يبيت أبناؤها جياعاً وهذا مطمعها.

سرطان في «المبايض»

ولكن يبدو أن الزمن أخذ على عاتقه أن تكون قسوته قدراً لهذه السيدة بعد أن نقلت ذات يوم إلى المستشفى ليخبرها الأطباء بأنها مصابة بمرض السرطان في «المبايض» إلا أن إصرارها على الحياة ليس من أجل نفسها، بل من أجل أطفالها جعلها تكابد المرض وتقاوم الظروف .

ففي الوقت الذي كانت تخشى على أبنائها من المجهول كانت تستمد قوتها من نظرة الحزن التي تشاهدها في عيون أطفالها، وكأن لسان حالها يقول: ولكن خلفي صبية قد تركتهم، إن عشت عاشوا وإن مت ماتوا.

غيبوبة تامة

وبقيت ثلاث سنوات أخرى في هموم قد لا يتحملها كثير من الرجال إلى أن تمكن السرطان من جميع جسمها، وهي الآن منذ عدة أيام في غيبوبة تامة في العناية المركزة بمستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد في عرعر.

قسوة أهل

وذكر لـ «الشرق» الابن الأكبر فيصل البالغ من العمر عشرين عاماً أنه لا يوجد بين أفراد أسرتهم موظف، ولم نجد من يقف معنا سوى جارتنا «أم بشير» تلك المرأة الفقيرة المتعففة، فقاسمتنا ما تأكل وما تشرب مثلما قاسمتنا دخلها الوحيد، وهو ما تتقاضاه من الضمان الاجتماعي، وتنفق منه على بناتها فالكل تخلى عنا. وأكدت لـ «الشرق السيدة» «أم بشير» إحدى جيرانهم منذ خمس سنوات أن أقاربهم تخلوا عنهم، ولم تمتد إليهم أيدي محبي الخير ممن حولهم، رغم ظروفهم القاسية التي تخلى فيها كثير من أقاربهم عنهم، وقد أن هناك من أبناء عمومتهم من كان يضرب أطفالهم، ويقوم بتعذيبهم.

ظلم وتعذيب

ويذكر فريج أحد أبناء دخيل أنه كان يتعرض للتعذيب من أحد أبناء عمه لدرجة أنه قام في إحدى المرات بتسخين الماء يريد أن يضع أيدينا فيه.

ويذكر أنهم كانوا يرغبون في زيارة والدتهم حينما كانت منومة في أحد مستشفيات الرياض، وتبرع أحد فاعلي الخير بخروف ليقوموا ببيعه؛ وليتمكنوا من السفر إلى الرياض لزيارة والدتهم فأخذ الخروف وقدمه لوالد زوجته. ويذكر أن أحد فاعلي الخير أحضر لنا مبلغ 2900 ريال لنشتري بها ملابس، فقام ابن عمي بأخذ المبلغ بحجة أنه سيشترى لنا ملابس، وغاب ولم نشاهده حتى الآن.

معاناة العنزي

وبدأت معاناة عادل مرضي العنزي الذي يبلغ من العمر 36 عاماً، ويعول زوجته وأبناءه الخمسة قبل عشر سنوات بعد إصابته بمرض وراثي هو خلل في الغدة الدرقية نتج عنه زيادة مستمرة في الوزن؛ ليتحول إلى كتلة من الشحوم، وبلغ وزنه 180 كجم وتصعب عليه الحركة، وتضاعفت معه الحالة وتسببت له السمنة في أمراض لم يستطع الأطباء عمل التحاليل لها لعدم قدرتهم على إظهار العروق في جسمه بسبب زيادة الوزن، كما تسببت له السمنة في الدسك الذي لم يتمكن الأطباء من عمل الأشعة اللازمة؛ لأنه لا يستطيع دخول الجهاز الخاص بالأشعة بسبب كثافة جسمه الزائدة.

وأصبح لا يستطيع النوم أكثر من ساعة متواصلة بسبب حالات الاختناق وضيق التنفس الذي يأتيه أثناء نومه، والآلام التي يعانيها، إلى أن تم تحويله إلى عيادة المخ والأعصاب وأصبح تصرف له أبر مهدئة، لمقاومة الآلام التي لم يعد له قدرة على احتمالها.

ونصح بأن العلاج الوحيد هو إجراء عملية تغيير مسار، التي رفض الدكتور المختص إجراءها له في عرعر لقلة نسبة نجاحها الذي لا يتجاوز 5% لعدم توفر الإمكانيات والأجهزة اللازمة، ورأى أن يقوم بإجرائها في أحد مستشفيات الرياض.

طلاق وفصل

ومع تزايد الحـــالة أصبح العنزي انفعالياً لا يستطيع السيطرة على أعصابه حتى مع زوجته وأطفاله ينفعل ويثور عليهم لأتفه الأسباب إلى أن وقع الطلاق بينه وبين زوجته، وتفرق شمل الأسرة مدة ثلاث سنوات. وبسبب هذا المرض انقطع عن العمل فتم فصله من عمله في شرطة منطقة الحدود الشمالية لتجاوزه المدة النظامية في الغياب، ليفقد بذلك الدخل الوحيد الذي كان يجده. فحاول أن يؤمن لقمة عيش شريفة لأبنائه من خلال عمله سائق مشاوير على سيارته الخاصة، لكن هذا الأمر لم يرق لأصحاب تكاسي الأجرة، فباتوا يضايقونه فهو في نظرهم مخالف، وأصبحت المخالفات المرورية من نصيبه.

تغيير مسار
واضطر عادل لترك السكن مع عائلته بعد أن كان يعيش في غرفة تجمعه هو وزوجته، وأبناءه الخمسة بسبب بعض المشكلات التي كانت تحدث بين أبنائه وشقيقه الأصغر، فقام أحد الأشخاص الذين تم منحهم منزلا من إسكان الوليد بإعطائه المنزل على وعد بتسجيل التنازل رسمياً تعاطفاً مع حالة عادل، ولم يتنازل عنه رسمياً حتى الآن. وأصبح مهددا بالطرد من المنزل في أية لحظة. ويبحث عادل عن فاعل خير يتكفل بإجراء عملية تغيير مسار له، ومساعدته في شراء سرير طبي حيث إن الأسرة العادية لا تتحمل وزن عادل، وتسجيل هذا المنزل باسمه رسمياً ليضمن مكانا يأوي أبنائه إليه.

مأساة منوة
ولم تجد منوة الحازمي مكانا يؤويها بعد أن طلقها زوجها سوى غرفة سقفها من الصفيح، ووضع في زاويتها ما يشبه المطبخ، وقد قام ببنائها بعض فاعلي الخير بعد أن اقتطعت لها شقيقتها جزءا من المنزل الذي تسكن فيه. وتسرد منوة تفاصيل معاناتها قائلة « بعد أن تعرض شقيقي «مصلح» 33 عاماً إلى حادث مروري تسبب له باعاقة تامة عن الحركة، وتقوس وتشوه في الضلوع وانفصام في الشخصية، ولم يجد من يؤويه بعد أن رفضه إخوانه وأخواته وزوجته «العربية» التي تركته لتعود إلى بلادها تاركة أطفالها الذين لم يتجاوز عمر أصغرهم ثمانية أعوام، ولم أجد بداً من أن أحضره هو وأطفاله عندي، الأمر الذي لم يرض زوجي فكان يضربني تارة، ويسبني تارة أخرى، إلى أن وصل به الأمر لتخييري ما بين البقاء على ذمته إذا تركت شقيقي أو الطلاق فلم يترك لي خيارا، فآثرت الطلاق والتضحية بحياتي من أجل شقيقي، وبالفعل تم تطليقي، فخرجت من منزلي ومعي أبنائي الستة، وشقيقي وأبناؤه، وجعلت هدفي في الحياة التكفل والاهتمام بشقيقي، فتراكمت علي الديون في سبيل علاج شقيقي في الأردن وفي المستشفى السعودي الألماني إلى أن تمكن «مصلح» من الحركة بعد إعاقة دامت سبع سنوات». والآن منوة وشقيقها «مصلح» بلا سكن ولم تسطع تسديد تكاليف علاجه.

أسرة «لطيفة»
وكانت لطيفة خضر تسكن الصفيح فانتقلت إلى مساكن الوليد بن طلال، توفي عنها زوجها وتركها تحمل مسؤولية ثلاثة أبناء وأربع بنات لم يستطعن إكمال تعليمهن، فالكبرى تركت الدراسة بعد حصولها على شهادة السادس الابتدائي لتقوم والدتها»لطيفة» بتزويجها وهي صغيرة، علها تخرج من دائرة الفقر، ولم تعلم بأنها ستعود لها مطلقة وتحمل على يدها طفلتها. بينما الصغرى تركت المدرسة بعد أن حصلت على شهادة الصف الرابع الابتدائي. تقول لطيفة لا أدرى من ألوم نفسي أم الظروف حينما أشاهد زميلات بناتي تخرجن من الجامعة، وبناتي أشبه بالمحرومات، وأنا أرى الحسرة في أعينهن. و تتحدث لطيفة بأنها أخذت على عاتقها بعد وفاة زوجها الذي كان مديناً بما يقارب 300 ألف ريال لعلاجه أثناء مرضه، سداد هذا الدين وبالفعل استطاعت سداد ما يقارب تسعين ألف ريال، ولم تقو على سداد الباقي، والآن صدر بحقها صك من الحقوق يلزمها بالدفع، وهي لا تستطيع ما يعني السجن لها. تقول لطيفة «لا قدرة لي على السجن خصوصاً وأنه لدي مرض في القلب، وارتفاع ضغط الدم».

معالجة الأسباب
ومن جهته اعتبر خبير المسؤولية الاجتماعية الرمضي بن قاعد العنزي أن إيجاد مساكن خيرية لمحدودي الدخل في حيز جغرافي واحد محدد في المدن له جوانب سلبية متعددة، منهـــا جوانب اجتمـــاعية واقتصادية وأمنية وأخلاقية. وبالتالي عدم الخروج من الدائرة فالتغير في البيئة يحتاج أن يواكبه العمل على تغيير في الثقافة بالعمل على معالجة الأسباب.
وأضاف» رغم أن الإسكانات الخيرية هي جهود مشكورة سواء كانت من الدولة -أيدها الله- أو من المحسنين، ولكن يبقى الدور الأهم للجهات الرسمية الخدمية والثقافية والتربوية والاجتماعية، وكذلك القطاع الخاص بحيث ينبغي أن تتولى هذه الأحياء أو الأماكن بالرعاية والعناية وتحويلها إلى أحياء تنموية تتوفر فيها كافة المقومات التنموية

ضمان اجتماعي
وأكد مدير الضمان الاجتماعي في منطقة الحدود الشمالية عوض المالكي أن جميع سكان مساكن الوليد بن طلال من مستفيدي الضمان ويستفيدون من رواتب الضمان الشهرية ومن البرامج المساندة ودعم الضمان لفواتير الكهرباء والدعم المالي لبرامج الحقيبة والزي المدرسي التي يتم إيداعها في حساباتهم بداية كل فصل دراسي.

دعم مادي
و كشف نائب المدير العام لجمعية الأمير عبدالعزيز بن مساعد الخيرية في عرعر عبدالله بن خنيفس العنزي بأن 90% من سكان إسكان الوليد بن طلال بعرعر هم من مستفيدي الجمعية.

تقدم لهم المساعدات حسب الفئات الثلاث المصنفة لدى الجمعية وحسب الدخل المادي وعدد أفراد الأسرة. وتقدم الجمعية لكل أسرة دعما ماديا وفي الشهر الذي يليه ودعما عينيا يكون عن طريق الشراء ببطاقة «البركة» من مؤسسة العثيم التجارية. كما أن هناك مساعدات دورية تقدمها الجمعية لهم ولكنها ليست ثابته إنما تعتمد على ما يرد إلى الجمعية من إيرادات. إضافة إلى أنها تقدم لأبناء وبنات المستفيدين برامج تدريبية لتأهيلهم لسوق العمل ودورات تدريبية في اللغة الإنجليزية، ودورات في مجال الحاسب الآلي إضافة إلى البرامج التثقيفية. وأشار إلى أن العدد الإجمالي للمستفيدين من الجمعية 996 أسرة تتكون من 5700 فرد.

تعليم البنات

وبين المتحدث الرسمي للإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة الحدود الشمالية سطام السلطان أنه لا توجد مدرسة لتعليم البنات حالياً في الحي، ولكن هناك وسيلة نقل تقوم بنقل الطالبات من وإلى المدارس، وأنه تم هذا العام استحداث مدارس للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في حي الضاحية. وأكد على وجود مجمع مدرسي للبنين في جميع المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

مركز صحي

وأكد مساعد المدير العام للرعاية الصحية الأولية الدكتور رضا قبلان العنزي أنه تم اعتماد مركز صحي لحي الضاحية الذي تقع فيه إسكان الوليد بن طلال سيتم الإعلان الأسبوع المقبل عن استئجار المبنى الخاص به، وتم اعتماد الكادر الطبي لهذا المركز، وسيستقبل جميع ملفات سكان الحي الموجودة في المراكز الصحية الأخرى، وسوف تتم متابعتهم صحياً، وزيارتهم في المنازل في حال وجود أمراض معدية، وإقامة البرامج التوعوية لهم.

# جازان: مركز صحي من دون أوكسجين"... وآخر تسربت إليه مياه المجاري

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ- 8 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490298

جازان - يحيى الخردلي

طالب مواطنون يراجعون المركز الصحي في حي المطار بمدينة جازان، بإيجاد حل لمشكلة طفح المجاري في المركز، في حين أبدى مراجعون للمركز الصحي في قرية المطايا (30 كيلومتر جنوب مدينة جازان) استياءهم من نفاذ أسطوانات الأوكسجين من المركز منذ أيام.

وذكر مواطن (فضّل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»، أن مياه المجاري طفحت وتسرّبت إلى داخل المركز الصحي في حي المطار، ما حرم بعض المراجعين من الحصول على العلاج اللازم، داعياً إلى إيجاد حل لهذه المشكلة التي باتت تنفّر الناس من مراجعة المركز.

وأكد أن مبنى المركز بات قديماً ولا يمكن إصلاح الأعطال فيه مهما جرى فيه من ترميم، وكذلك الحال في المركز الصحي في حي الشاطئ الذي يتحاشى كثير من أهالي الحي دخوله.

وأشار مراجعون عاملون في مركز صحي المطايا، إلى عدم توافر أسطوانات الأوكسجين في المركز الصحي، ما حرمهم من تلقّي العلاج خلال الأسبوع الماضي. وقال مصدر طبي في المركز لـ«الحياة»: «على رغم أهمية الخدمات التي يقدمها المركز للمواطنين، إلا أنه خلا من أسطوانات الأوكسجين طوال الأسبوع الماضي، ما أدى إلى تحويل المرضى الذين يحتاجون إلى الأوكسجين لمراكز أخرى أو إلى طوارئ مستشفى جازان العام. إلى ذلك، أوضح مساعد مدير الشؤون الصحية في منطقة جازان لشؤون المراكز الصحية الدكتور يحيى صولان لـ«الحياة»، أن «الشؤون الصحية» حاولت مراراً تأمين مراكز صحية بدلاً من المراكز القديمة لكنها لم تجد. وقال صولان: «بعض المراكز الصحية في منطقة جازان في حاجة إلى النقل، ونحن نعاني منها مثل المركز الصحي في حيّي المطار والشاطئ، وسبق أن جرى

الإعلان عن الحاجة إلى مراكز لاستئجارها، إلا أننا لم نعثر على مباني حديثة لهذا الغرض حتى الآن»، لافتاً إلى أن من أهم اشتراطات المباني أن تكون قريبة من الحي، لتخدم المرضى في شكل أفضل.
وعن انقطاع الأوكسجين في مركز المطايا، ذكر أنه سيستوضح الأمر، لكنه لم يعطِ «الحياة» معلومات في هذا الشأن، على رغم مرور ثلاثة أيام على الاتصال به.

# جدة: مشردون" يتوسدون الأرصفة... ووزارتان تتبرآن من المسؤولية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ- 8 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490320

جدة - سلطان بن بندر وعبدالرحمن باوزير
«رصيف» وظل «المباني الاسمنتية» هذان ما يعتمد عليهما المشردون في أحياء العروس بعد منتصف الليل، متخذين من الهموم «وسادة»، ومن الخوف غطاء، يضبطون وقت استيقاظهم على صوت المركبات.
ويبدو تقسيم الأمم المتحدة في عام 2009، للأشخاص المشردين «بلا مأوى» إلى قسمين، تشرد ابتدائي وآخر ثانوي، عرفت النوع الأول بأشخاص الذين يعيشون في الشوارع بلا مأوى، داخل نطاق الوحدات السكنية، ووصفت التشرد الثاني بمن لا يملك مكاناً للإقامة المعتادة، مترحلين بين عدد من أماكن الإيواء، بات واضح المعالم في الأحياء الجنوبية لمحافظة جدة والمتمثلة في منطقة البلد، باب مكة، الكندرة، وما جاورها من جسور، لأشخاص اتخذوا من العراء مسكناً لهم.
و بين هذا وذاك جاء رد من مكتب الشؤون الاجتماعية بمحافظة مكة المكرمة على معضلة التشرد في محافظة العروس على لسان مديره عبدالله آل طاوي الذي قال لـ «الحياة» «إن مكتب الشؤون الاجتماعية يقدم لهم الخدمة المادية إن كانوا محتاجين، أو تحولهم إلى الجمعيات الخيرية المختصة»، مؤكداً أنهم يحتاجون إلى دور إيوائية وصحية وأن ذلك من اختصاص وزارة الصحة التي من المفترض أن تقدم لهم الرعاية الصحية.
و بالمقابل نفت الشؤون الصحية في محافظة جدة لـ «الحياة» مسؤولية وزارة الصحة في إيواء المشردين، موجهة المسؤولية لوزارة الشؤون الاجتماعية، موضحة أن دور «الصحة» يقتصر على تقديم الخدمات العلاجية والأدوية إن تطلب الأمر.
فيما أوضح المتحدث الإعلامي لشرطة محافظة جدة الملازم أول نواف البوق أن دوريات شرطة جدة تقدم المساعدة لعدد منهم إضافة إلى تسليمهم لذويهم بعد التحقق من هوياتهم والتأكد من أوضاعهم.

# التعليم العالي": ملاحقة 210 مؤسسات تروج شهادات وهمية"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ- 8 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490411

الرياض - حياة الغامدي
قال المدير العام للإدارة العامة لمعادلة الشهادات الجامعية بوزارة التعليم العالي الدكتور عبدالله القحطاني، إن وزارته تتعاون مع وزارات عدة مثل «الداخلية والخارجية والتجارة» لمكافحة الشهادات الوهمية، والعمل على إغلاق المكاتب التي تروّج لها داخل المملكة، مشيراً إلى أن هناك نحو 210 مكاتب ومؤسسات تروّج لهذه الشهادات، وأن «التعليم العالي» لا تملك قرار الإغلاق بحقها».
وأكد القحطاني خلال محاضرة له على هامش معرض الرياض الدولي للكتاب مساء أمس، أن «عدد الجامعات الوهمية حول العالم بلغ نحو 480 جامعة، تروج لشهاداتها إلكترونياً، وتضع مبالغ متفاوتة لكل درجة من البكالوريوس والماجستير، وشهادة الدكتوراه، وتنتشر شهاداتها داخل الدول النامية عن الدول المتقدمة، لما تفرضه هذه الدول من شهادات عُليا للمناصب، مما يجعل بعض الأفراد يلجأ إلى تلك الشهادات للحصول على المنصب».
وقال، إن المملكة تحتاج حالياً إلى إصدار نظام صارم لتجريم أصحاب الشهادات الوهمية ومصدّرها، مشيراً إلى أن هذا الأمر هو ما تلجأ له وزارة التعليم العالي مع مجلس الشورى لإصدار هذا النظام التجريمي.
من جهته، قال عضو مجلس الشورى الدكتور موافق الرويلي، إن المجلس سيُصدر (الإثنين) المقبل، نظام تجريم الشهادات الوهمية في شكله النهائي ورفعه إلى مجلس الوزراء لاعتماده، وذكر بأن الشهادات الوهمية في المملكة بلغت 3080 شهادة وهمية منها 600 دكتوراه.

# جولة لـ الحياة" في مستشفى النقاهة تكشف عن تقييد مريضة وغياب أجهزة العلاج الطبيعي

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490630

الرياض - حياة الغامدي
يبدو أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) لم تكشف في بيانها الذي أصدرته قبل نحو شهر عن جميع المخالفات التي تحدث في مستشفى النقاهة، إذ تبيّن لـ«الحياة» التي قامت بجولة في المستشفى أخيراً، أن غرفة العلاج الطبيعي خالية من الأجهزة، وحولت إلى مستودع لخزانات ملابس، وتغطي أرضياتها النفايات، في حين أن إحدى المريضات كانت مقيدة بقطعة قماش إلى سريرها على رغم أنها عاجزة.
داخل مستشفى النقاهة، الذي خصصت له وزارة الصحة موقعاً وسط الصناعية الجنوبية في مدينة الرياض، لا مكان إلا لمريض مُقعد يئس ذووه من خدمته، وآخر غاب عن الوعي منذ 20 عاماً ولم يعد.
هناك لا وجود للعلاج، بحسب تأكيد عدد من المرضى، بل خدمات سريرية لمن لا يُرجى برؤهم، وعناية بالنظافة الشخصية للمرضى الذين لا يزيد عمر بعضهم على 20 عاماً، في حين تجاوز بعضهم الـ 70 عاماً، وغالبية إصاباتهم نتيجة لحوادث مرورية نتج منها شلل أو جلطة، ليكون المستشفى آخر مكان لهم قبل الموت.

في الغرف الـ30 المخصصة للمريضات، لا أثر لورد أو هدية، ولا أثر يوحي بأن هناك من يزور هذه الأجساد المتعبة، فلا يُسمع سوى أصوات أجهزة التنفس الاصطناعي، وحديث مرافقي المرضى بين الفينة والأخرى، أما غرفة العلاج الطبيعي فلا وجود للأجهزة فيها، إذ حولت إلى مستودع ملابس تملأ أرضيتها النفايات.

وكشف مصدر مطّلع في مستشفى النقاهة لـ«الحياة»، أن طبيباً واحداً فقط يشرف في شكل يومي على 35 مريضة منومة داخل المستشفى، مؤكداً أن وزارة الصحة «لم تخصص أية عيادات متخصصة داخل المستشفى للإشراف على علاج المرضى المنومين، باستثناء عيادة الأسنان».

ولفت إلى أن المستشفى يضم قسماً وحيداً مخصصاً للطوارئ، يستقبل الحالات الحرجة والمنقولة إليه، إضافة إلى مكتب الدخول، بيد أنه لا يضم مكتباً لإذن المغادرة، لأن المغادرين يخرجون لنقلهم إلى «مثواهم الأخير» عادة، على حد قوله.

وذكر أنه توجد داخل قسم التنويم النسائي حالات تجاوزت فترة دخولها للمستشفى 20 عاماً، في حين أن جميع المريضات يعانين من جلطات أو حوادث مرورية وصعقات كهربائية، ومن بينهن من لديها إعاقة منذ ولادتها، وهناك حالتان لطاعنتين في السنّ لا تستطيعان المشي، ألقى بهما ذووهما في المستشفى.

وتطرق المصدر، إلى أن من بين المريضات سيدة صومالية الجنسية تبلغ من العمر 35 عاماً، نُقلت إليه عن طريق مستشفى الشميسي وتعاني من حروق، وأصغر الموجودات سعودية تبلغ من العمر 19 عاماً تعرضت لصعقة كهربائية وهي تسبح.

وزاد أنه يُسمح لكل مريض بمرافق واحد، وغالباً يُخصص له ذووه مرافقاً على نفقتهم الخاصة.

وفي غرف التنويم الخاصة بالنساء، تبيّن لـ«الحياة» أن فريق التمريض لجأ إلى تكبيل يد مريضة (تحتفظ «الحياة» باسمها) بواسطة قطعة قماش في السرير الذي ترقد عليه، على رغم أنها عاجزة عن المشي، وتقبع في غرفة بمفردها، إلى جانب أن معظم المريضات فاقدات للوعي، باستثناء امرأتين بوعيهما، لكنهما لا تستطيعان المشي.

واتصلت «الحياة» بالمتحدث باسم وزارة الصحة للتعليق على معاناة المرضى في المستشفى، لكنه لم يُجِب.

وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أعلنت في 1 شباط (فبراير) الماضي، أنها رصدت قصوراً في بعض الخدمات الصحية، التي تقدم لمرضى مستشفى النقاهة في الرياض، وأكدت أن مبنى المستشفى متهالك، ويعاني من العيوب الهندسية، كما دعت وزارة الصحة إلى تشكيل لجنة تحقيق ومعاقبة المسؤولين.

وقالت «نزاهة» في بيان وقتها: «تم تكليف مندوبين عن الهيئة للتحقق من بعض البلاغات على المستشفى، وتم تفحص وضعه، واتضح للهيئة أنه يتكوّن من مبنيين، أحدهما قديم ومتهالك، مع وجود تصدعات في أسقف بعض الغرف، وعدم مناسبة موقعه، كونه يقع في المنطقة الصناعية جنوب الرياض، التي يوجد فيها مصنع الأسمنت والجبس، وعدد من محال الرخام والحجر، وينتج منها تطاير الغبار والمخلفات الصناعية، الأمر الذي يؤثر في صحة المرضى جراء البيئة الملوثة، كما لوحظ عدم انضباط الممرضين السعوديين في الحضور والانصراف، ومتابعة حالات المرضى، ونتج منه تذمر كثير من المرضى من سوء معاملة الممرضين السعوديين لهم، والإهمال وعدم الدقة في متابعة حال المرضى، وعدم أخذ العلامات الحيوية (حرارة، ضغط، نبض) لهم من الممرضين، لضعف الرقابة عليهم». وأضاف: «تمّ رصد عدم تقيد اختصاصيي العلاج الطبيعي بعمل جلسات العلاج للمرضى بحسب ما هو مجدول في سجل متابعة حال كل مريض، كما لاحظت الهيئة أن مستوى النظافة في المستشفى عموماً متدنٍ، وتستخدم أدوات قديمة وبالية، وأن التعقيم سيئ، خصوصاً في المبنى القديم، وأن عمال النظافة لا يقومون بأداء أعمالهم وفقاً للعقد المبرم مع المتعهد، ويتم استخدامهم من بعض الموظفين في أعمال أخرى لا تخص المستشفى، وكذلك قيامهم بمساعدة الكادر التمريضي المختص في تحميم المرضى، على رغم أن ذلك خارج اختصاص أعمالهم، وفقاً لما نصّ عليه عقد التشغيل والصيانة، كما اتضح وجود نقص في بعض الأجهزة المهمة، مثل أجهزة التعقيم».

# الشريف: استراتيجية لمكافحة الفساد تشمل حداً أدنى للأجور

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490810

الرياض - حياة الغامدي
أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) محمد بن عبدالله الشريف أن الهيئة ستطبق إقرار الذمة المالية على موظفي الدولة ذوي العلاقة المباشرة بالأموال العامة. وكشف أن الهيئة رفعت استراتيجية وطنية إلى خادم الحرمين الشريفين تنص على ضرورة اختيار ذوي السمعة الحسنة للموظفين ذوي العلاقة المباشرة بالأموال العامة، وتطالب بوضع حد أدنى لرواتب الموظفين.
وأفصح الشريف، خلال محاضرة، أمس في ندوة بعنوان «الفساد قضية» ضمن فعاليات معرض الرياض الدولي للكتاب 2013، عن انخفاض معدل البلاغات الواردة إلى الهيئة بنسبة 10 في المئة، إذ تتلقى 90 بلاغاً يومياً بواقع 2700 بلاغ شهرياً بعد أن كانت 100 بلاغ يومياً. وقال: إن الهيئة لا تكتفي بملاحقة «قشرة الرأس» في قضايا الفساد، وإنما تلاحق «الرأس كاملاً»، مشدداً على أنه لا حصانة للمسؤولين في المساءلة من الفساد أياً كانت مناصبهم. وأشار إلى أن الهيئة لا تمتلك المقدرة على محاكمة المتورطين في قضايا الفساد، وأن عليها فتح ملفات الفساد والتثبت حولها، وإحالتها إلى هيئات التحقيق.
وتعهد بأن تراقب الهيئة المشاريع الكبيرة وعدم الاكتفاء بالصغيرة. وشهدت المداخلات مطالبات بأن يكون جهد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مماثلاً للجهود المبذولة من الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورة إنشاء جمعية أهلية معنية بمكافحة الفساد.

# العمالة المخالفة فتيل يشتعل في غياب الرقابة

# خطط موسمية تحد من انتشار الظاهرة في أم القرى

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
رابط الخبر

عايض البكيري - مكة تصوير: منصور السندي
أبدى عدد من مواطني مكة المكرمة تذمرهم من «العالمة السائبة» المنتشرة بشكل لافت في أنحاء مكة المكرمة، وقالوا إن هؤلاء يمثلون صداعًا في العاصمة المقدسة، كما أنهم أداة لارتكاب الكثير من المخالفات من قتل وسرقة وغيرها.
«المدينة» قامت بجولتها لتتعرف على سيناريو المخالفة وحيل المخالفين في الاختفاء.
هرب من الجوازات
مقبل صالح يماني الجنسية قال بأنه أتى إلى مكة عن طريق التهريب وأن له سنة وستة أشهر يعمل في مجال السباكة منذ الصباح الباكر وبعد نزوله من سفوح الجبال يجلس هناك حتى وقت الظهيرة يعمل خلالها ثم يصعد مرة أخرى لمخبئه السري، وذكر بأن دخله في حدود 100 ريال يوميًا، وأشار في حديثه الى أن هناك أماكن عديدة في أنحاء مكة المكرمة

تقوم بمثل هذه التجمعات لطلب الرزق وذكر أنه يتنقل بين الأحياء لمكان التجمعات وعند رؤية الجوازات يلوذ هاربًا هو ومن على شاكلته.

6 أشهر

محمد جمل باكستاني الجنسية قال انه يعمل في مكة من قرابة 6 أشهر دخل خلالها لأداء العمرة ثم بعد ذلك علم بمكان تجمع العمالة السائبة فاصبح يرتاد هذه الاماكن وقال انه يعمل حمّالا أو أي شيء يدخر من خلاله المال الذي يفوق 50 ريالًا يوميًا، وذكر أنه منذ دخوله لم ير الجوازات، وأشار الى أنه يقوم بهذا العمل ليكسب من خلاله ويصرف على أبنائه، وذكر أنه يسكن مع بني جلدته الذين لا يحملون مثله الإقامة النظامية داخل حي شعبي بعيدا عن الانظار.

الاقامة النظامية

أكرم علي يماني الجنسية الذي يعمل منذ 10 أشهر في مجال التشطيبات التي تعلمها في بلده، وذكر أنه أتى إلى مكة عن طريق التهريب وأن دخله ما بين 50 إلى 100 ريال يوميًا، وأشار في حديثه بقوله أنني غيري من مجهولي الهوية نعاني من ارتفاع قيمة الإقامات النظامية التي تفوق 15000 ريال ومكتب العمل يأخذ 2500 ريال على ذلك فهذا المبلغ مُبالغ فيه لدرجة أننا كمجهولين لا نستطيع جمع هذا المال الذي أصبح عائقا كبيرًا في أخذ الإقامة النظامية،

طريق التهريب

آدم محمد أفريقي الجنسية قال إنه دخل إلى مكة منذ 10 أشهر لأداء العمرة وعن طريق التهريب، وذكر أنه يعمل في هذا الميدان بسبب ظروفه وأن دخله يفوق 50 ريالا يوميًا، وأشار بأنه تعلم المهنة هنا من بني جلدته مجهولي الهوية وذكر أنه لم يشاهد الجوازات منذ دخوله إلى مكة.

خطط موسمية

الناطق الإعلامي للجوازات المقدم محمد الحسين قال ان هناك حملات تقام بالتعاون بين الجوازات والجهات الأخرى للقبض على العمالة السائبة والمخالفة كما أن هناك خططا موسمية ومجدولة تحد من انتشار ظاهرة المخالفين والمتخلفين واشار إلى أن هناك اجراءات نظامية تتخذ لهؤلاء العمالة السائبة كل بحسب حالته سواء غرامة مادية أو سجن أو تسفير إلى بلدانهم.

# رصدت أكثر من 560 حالة ضمانية وأكثر من 170 حالة من ذوي الاحتياجات الخاصة

# الشؤون الاجتماعية" تبحث عن مستحقي الضمان في أعلى الجبال والأودية والقرى بتهامة قحطان

المصدر: جريدة الرياض الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/03/10/article816251.html

الرياض - أسمهان الغامدي

انطلقت عدد من فرق العمل التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية خلال الأيام الماضية للبحث عن مستحقي الضمان بمراكز تهامة قحطان.

وقد رصدت الفرق خلال الجولة مجموعة من النتائج والأعمال تقدر ب 560 حالة ضمانية و 170 حالة رعاية.

وتهدف هذه اللجان لشمولية الاستفادة من الضمان والبرامج المساندة واستلام المشاهد المدرسية وفواتير الكهرباء ورصد ودراسة بعض الحالات وطلب الإعفاء وطلب المساعدات كما تم رصد الرأي والمقترح حيال كثرة حالات الشباب وخاصة المتزوجين العاطلين عن العمل ممن يتقدمون بطلب الحصول على الضمان والمساعدات المقطوعة.
جاء هذا بتوجيه من وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن احمد العثيمين بتشكيل عدداً من اللجان المشكلة من باحثين من (الضمان الاجتماعي والرعاية والتنمية والصندوق الخيري الاجتماعي) بمراكز تهامة قحطان.. لما يمكن تقديمه أو يأملون تحقيقه للنهوض بالمستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي لأبناء هذه المراكز وبمتابعة ميدانية من سعادة وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي محمد بن عبدالله العقلا.
كما يقوم مدير عام الضمان بالمنطقة ومنسق المنطقة بالعمل اليومي من خلال زيارتين ميدانيتين لمشاركة فرق العمل والوصول معهم ميدانياً ومتابعة سير العمل ومقابلة رؤساء المراكز وإحاطتهم بوصول اللجان والبحث معهم لآلية الوصول لأكبر شريحة من المستهدفين من أعلى جبال الحشر وسهول أودية العطف والمتية وقرى الفرشة والجوه ووادي سريان ووادي الحياة وكحلا والربوعة ونتاور وضموه ومو حسايل لحل ما ما يمكن من اشكالات أو صعوبات إن وجدت.
كذلك يقوم فريق الإشراف والمتابعة والمساندة في العمل الميداني من خلال زيارات مفاجئة لفرق العمل ميدانياً والإطلاع على سير العمل والمشاركة ومقابلة رؤساء المراكز والمشايخ والنواب وحثهم للتعاون مع اللجان للوصول لأكبر عدد وشريحة من المواطنين.
أوضح ذلك الناطق الرسمي باسم الوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي، وقال: أن هذه الزيارة تأتي بتوجيه مباشر وعاجل من قبل معالي وزير الشؤون الاجتماعية وبمتابعة ميدانية من قبل وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي وعلى ضوء ذلك تم تشكيل فريق عمل مكون من ( 30) مديراً وباحثاً مختصون منهم ( 24) موظفاً من وكالة الضمان الاجتماعي و( 4) موظفين من وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة و( 4) موظفين من وكالة التنمية الاجتماعية و( 2) من الباحثين من الصندوق الخيري الاجتماعي. وأشار الثبيتي ان فريق العمل قسم إلى ( 4) مجموعات من أجل جولات مسحية للمنطقة وتحديد احتياجات المواطنين بذلك. كما بين بأن وكيل الأمارة المساعد أحمد بن علي القحطاني وبحضور وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي محمد بن عبدالله العقلا قد دشن وحدة الخدمة الضمانية في (مركز فرشة قحطان) التابعة لمحافظة سراه عبيدة، وجاء ذلك كي لا يتكبد المستفيد عناء السفر ويقطع عشرات الكيلو مترات وان تكون الخدمة متاحة لُه عن قرب.
وأضاف بأن احتياج تلك القرى تم بدراسة من قبل الفريق لتقديم برامج الضمان الاجتماعي والرعاية والتنمية والتأهيل في مقر سكنهم وتقديم التوصيات لكي تسهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لسكان تكلك القرى.

# سجين جدة 11 عاماً خلف القضبان والدرن يهدد حياته

المصدر: جريدة الشرق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/10/758059

حفر الباطن – حماد الحربي
لم يكن المواطن الشاب محمد بن رابح الأحمدي الملقب بـ«سجين جدة» يتوقع أنه سيواجه خطراً جديداً ينسيه سجنه الذي قضى فيه أكثر من 11 عاماً خلف القضبان، فقد زادت مساحات ألمه ومعاناته بعد أن هاجمه مرض «الدرن»، وهو في عنبره والتهم أجزاءً من جسده، وكانت معاناة الأحمدي قد بدأت عندما أراد ذات يوم أن يستغل طفرة (الأسهم) الشهيرة لينتهي به المطاف سجيناً يحيط به المرض بين أربعة جدران ومطلوب منه أكثر من خمسة ملايين ريال.
شهادات مزورة
واتهم سجين جدة بتزوير شهادات أسهمه البالغ عددها 311438 سهماً، وتم القبض عليه في السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى من عام 1423، ولم تثبت عليه التهمة لكنه ظل سجيناً، يقول محمد رابح الأحمدي: «المتهم الرئيسي في القضية هو الطرف الأول الذي زور شهادات أسهمي بعد الاتفاق معه وقمت ببيعها، وتم القبض عليه قبلي، ومن ثم أطلق

سراحه بكفالة حضورية بعدها صدر أمر بالقبض عليّ والتحقيق معي، وفي ذلك الوقت تم إحالة القضية من مكافحة التزوير بتهمة أنني مزور لشهادات الأسهم دون أن يكون هناك دليل على صحة الادعاء كما نصه نظام مكافحة التزوير»، ويضيف: «في هيئة التحقيق تم استدعاء المتهم الأول في تزوير الشهادات والتحقيق معه لكنه أخلي سبيله، بينما أثبت أنا أن الشركة متلاعبة بمستندات رسمية وإثباتات تدل على أنهم يصدرون شهادات ويتلاعبون بها».

لعبة حقيرة

وبكل مرارة يعترف الأحمدي بأنه وقع ضحية للعبة حقيرة مارستها شركة أسهم شهيرة كانت متداولة في السوق آنذاك قبل أن تغير اسمها في الوقت الحالي، ويقول: «وقعت ضحية لمؤامرة أحيكت ضدي من الشركة من أجل تقليص خسائرها قبل بيعها لعلمهم بأن والدي – يرحمه الله – كان عضواً مهماً في مجلس إدارة الشركة لما يملكه من أسهم فيها، والدليل على صحة كلامي هو أن هذه الشركة أعلنت بعد قضيتي بقرابة سنتين عن بيع الشركة الخصم وتحولها إلى شركة قابضة حالياً، وعندما تم تصفية رأس مال الشركة وجدوا أن رأس مالها (مليار و 200 مليون) على ورق، والمتبقي هو (مليار و192 مليوناً) ولم يقم أحد بمحاسبتها عن ضياع حقوق الناس».

اتهامات باطلة

ويتابع الأحمدي بألم : «ادعت الشركة أن شهاداتي مزورة، وهي معتمدة عند بيعها آلياً وخطياً من مؤسسة النقد وتداول، وقد صدر أمر من مؤسسة النقد للبنك الأهلي بإلزامهم شراء أسهمي أو ستقوم المؤسسة بشرائها وتحتسب مقاصة الأسهم على حساب البنك»، ويمضي متسائلاً :»هل من المعقول شهادات تعتمد وتباع بهذا العدد وهي مزورة؟، أين كان ادعاء هيئة الرقابة التي تتدعي هي أيضاً أن الشهادة مزورة في قمة الاحتراف، رغم أننا لم نصل وقتها للتقنية لكي أنفذ ما تدعيه هيئة الرقابة، فلو أنني بهذه الاحترافية لكانت المدة بين بيع الأسهم إلى أن تم القبض عليّ كافية لأن أزور شهادات بالملايين كون شهاداتي عددها ست شهادات فقط»، ويضيف: «كيف يتم الحكم عليّ من قبل ديوان المظالم بناءً على قناعات لا أدلة أو براهين؟».

إصرار على السجن

ويستغرب سجين جدة إصرار المحاكم على أن يكون الحكم هو الذي جاء في الصك أي السجن إلى ما شاء الله رغم اعتراضه وتقديمه مستندات رسمية من دوائر حكومية تثبت براءته، لكنه تم تجاهلها: «ما حدث حدث ولن يعيد لي 11 عاماً من عمري قضيتها خلف القضبان منذ أن كان عمري 22 سنة، وقد تسبب ذلك في ضياع مستقبلي وسمعتي وكرامتي وصحتي، ويضيف «الشركة المتضررة تحولت إلى قابضة وشركة عملاقة ويفترض أنني أملك الآن بحسابات الوقت الحاضر أكثر من مائة مليون ريال بعد تطبيق تجزئة الأسهم وسعر الشركة الآن بالسوق بعد تغيير اسمها».

أريد والدتي

ويتابع الأحمدي سرد تفاصيل قضيته: «كل ما أريده فقط أن أخرج لوالدتي التي هي بأمس الحاجة لي، حيث لم تعد تستطيع المشي ولا الانحناء لمرض حل بها»، ويزيد: «أزيحوا هذه الظلمة القاتلة عني لأخرج وأسترد حقي، ولا أعتقد أنني بعد اليوم سوف أثق في أي شخص غير والدتي وإخوتي».

معاناة «الدرن»

ويروي محمد قصة المرض الذي فتك بجسده، قائلاً: «بينما كنت في السجن قُدّر لسجين آخر وهو رجل يبلغ من العمر عتيا شارف على سبعين عاماً أن يُصاب بمرض الدرن الرئوي المفتوح (السل – وهو معدٍ ونسبة خطورته 100% وفاة)، وتم تشخيص هذه الحالة من قبل مستشفى الملك فهد وبتقارير طبية تثبت إصابته، وذكر في التقرير أن حالته مستقرة بينما هو أشبه بهيكلٍ عظمي مكسٍ بطبقات اللحم في 1431/9/21هـ وقام المستشفى بإعادة المريض للسجن وتكابد عليه المرض ونحل جسمه واستسلم جسده للسرير، وأصبح مثل الطفل الذي لا يستطيع التحكم في إخراجه، وقد فوضت أمري لله، وقمت بالعناية والاهتمام والإشراف على شؤونه حتى أصبت بذات المرض الذي فتك بجسدي ورغم محاولاتي المستمرة لمعالجته قبل تفشيه لكنه مع الإهمال وعدم الاهتمام بحالتي وصلت نسبته في جسدي خمسين بالمئة قبل أن أجري عملية على نفقة أهل الخير في المستشفى السعودي الألماني ومازلت أعيش ألم المرض وويلاته كل يوم».

والدته تناشد

وقالت والدة «سجين جدة» في مقطع انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي إنها بحاجة أن يكون ابنها بجانبها في الفترة المقبلة مطالبة أهل الخير والمسؤولين برفع الظلم عن ابنها الذي ظل أكثر من 11 عاماً بعيداً عنها.

تفاعل إعلامي

وحظيت قضية سجين جدة بتفاعل من قبل وسائل التواصل الاجتماعي، قبل أن يتولى محامون مرافعات القضية في المحاكم بتدخل من منظمة حقوق الإنسان التي بدأت تتابع قضية السجين بعد الانتشار الإعلامي لها.

# مستشفى بالمدينة المنورة يُخزِّن عيِّنات مرضاه في دورة مياه.. والصحة تحقق

المصدر: جريدة الشرق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/10/758092

المدينة المنورة – تركي الصاعدي
فتحت الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة أمس تحقيقاً في تجاوز إداري وطبي كشفه مقطع فيديو تم تسريبه، تمثل في حفظ عينات المرضى المراجعين للعيادات الخارجية في مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، في دورات مياه، ما يحتمل أن يعرضها للتلوث في ظل عدم ملاءمتها لتلك المهمة. وأظهر مقطع الفيديو الذي بلغت مدته دقيقتين.

واطلعت عليه «الشرق»، أحد العاملين في المستشفى وهو يأخذ عينات حفظت في أحد الخزانات بدورة مياه مقابلة لعيادة سحب العينات ووضعها في كرتون والخروج بها إلى العيادة المقابلة وسوء النظافة وتخزين العينات في مكان ملوث بالجراثيم وغياب الرقابة على العاملين في هذا القسم المخصص لسحب عينات الدم.
وأكد مصدر في مستشفى الملك فهد بالمدينة لـ «الشرق» أن مدير الشؤون الصحية بالمدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي يتابع القضية؛ لملامستها لسلامة وصحة المرضى، مؤكداً أن الصحة فتحت تحقيقاً للتثبت من مضمون مقطع الفيديو ومحاسبة المقصر.
وأبدى عدد من الأهالي قلقه من مضمون المقطع، مؤكدين أنه ينم عن خلل وإهمال واضحين في المعايير الصحية، خاصة وأن التعامل مع عينات المرضى بهذا المستوى من الإهمال قد تنجم عنه عواقب يصعب تداركها.
وعد أحمد بشير الحسيني، 40 عاماً، أن تخزين العينات في دورات المياه كارثة صحية وأمر بالغ الخطورة وهذا يدل على الإهمال الواضح في النظافة والاهتمام بصحة المريض وهذه العينات لابد أن تكون في مكان نظيف معقم فما بالك أن تكون مخزنة في دورات مياه ملوثة وغير نظيفة، أمر صادم لخطورته، حيث يحتمل أن يتسبب ذلك في تلوث العينات، ما قد يؤثر أيضاً على نتائجها وطالب الصحة بسرعة البت في ذلك التحقيق ومعاقبة المتسبب في هذا الإهمال.
ويرى رأيه عبدالله العلوي، 45 عاماً، مؤكداً ضرورة أن تتسم التحقيقات بالشفافية وأن تجرى باهتمام ويتم إعلان نتائجها فور ظهورها، حتى يتأكد المريض من أنه يحظى برعاية آمنة ودقيقة وأنه لا تهاون في محاسبة المقصرين.
وعد أن تخزين العينات في دورة مياه أمر لا يليق، فضلاً عما ينطوي عليه من خطورة بالغة على صحة المرضى.

# عمالة تسكن الكهوف والخِرَب

المصدر: جريدة الشرق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/10/757521

الرياض – يوسف الكهفي- محمد العوني
تثير المنازل والمباني الطينية المهجورة في بعض أحياء مدينة الرياض الخوف والفزع لوجودها وسط الأحياء السكنية، فهي تشكل مخاطر عديدة أبرزها مخاطر أمنية؛ خاصة عند استخدامها من قبل ضعاف النفوس والمنحرفين والمتخلفين، فمعظم هذه المنازل تجد أنها أستُخدمت من قِبل البعض في أغراض ذات ضرر على من حول هذه المنازل، خاصة استغلالها من بعض العمالة المتخلفة، فتلك المنازل أبوابها مشرعة لمن أراد الدخول أو الخروج منها، فخطر هذه المنازل لا يتوقف على مخاطرها الأمنية فحسب، بل إن هناك مخاطر أيضاً على الأشخاص الذين يمرون بجانب هذه المنازل، فهي آيلة للسقوط والانهيار في أي لحظة، فهناك عديد من القصص التي نسمع بها بين الحين والآخر عن استغلال مثل هذه المنازل في أغراض تخالف النظام، وقد انتشرت خلال الأيام الماضية في شبكات التواصل الاجتماعي شائعات وقصص روّج لها البعض وتفننوا فيها، مثل أن هناك بعض الوافدين يقتحمون البيوت بهدف السرقة وترويع أهلها، وغيرها كثير مثير لمشاعر القلق والخوف..
الشرق قامت بعمل جولة في بعض أحياء الرياض المهجورة ورصدت وضعها بالصور.
حي السبالة
كانت الوجهة الأولى إلى «حي السبالة» في وسط العاصمة الرياض، ذلك الحي الذي يكتظ بالعمالة الذين يدّعي بعضهم أنه يعالج الناس بـ «الحجامة» من خلال دكاكين بسيطة حملت عنوان «حلاق» وهي بالأساس لعمل الحجامة، وصلنا «السبالة» وكان الجو العام يدعو إلى أخذ الحيطة والحذر، السيارات معظمها مهشمة الزجاج ومتعرضة لصدمات وحوادث، وسيلة النقل اللأكثر وجوداً وحركة هي الدراجات النارية «الدباب» يقودها شبان لا تطمئن لرؤيتهم، كذلك تجمعات للرجال والنساء أمام البيوت، وأطفال «حفاة» يتربصون بسيارات المارة ويستغلون أي فتحة نافذة ليرموا بالنصف الأمامي من أجسادهم إلى حضن السائق لأجل إرباكه وسرقته في نفس الوقت.
وحسب ما قال لنا المسن حسن حدادي، إن هناك من يسكن في الكهوف والخرب من العمالة والجنسيات الوافدة مما يقلق راحتهم ويثير فزعهم، وقال إنه يجمع على دراجته البدائية كسر الخبز اليابسة لكي يعتاش منها. وطالبنا الحدادي بأن نوصل صوته للمسؤولين وأن ينظفوا الحارة من العمالة مجهولة الهوية.
« المرسلات»
ثم انتقلنا شمالاً إلى «حي المرسلات» الجزء الذي يقع خلف شركة الاتصالات السعودية ورصدنا بيوته الطينية التي أصبحت مرتعاً للعمالة المخالفة، حيث يجدون في خرائبها مأوى ومسكناً يجتمعون فيه مع حلول الظلام، وهذا الحي تجد من الصعوبة أن تصفه بأقل من عبارة مخيف ومريب، مما جعل الزميل حمود البيشي يحذرنا ويطالبنا بسرعة الخروج منه؛ لأنه تعرض على حد قوله لموقف سابق أكل على إثره علقة ساخنة مع أحد زملاء المهنة، في حين كانت برود أعصاب محمد وتحركه ببطء تثير استفزاز حمود الذي راح يتعالى صوته ويقول أخرجني بسرعة من هنا. انتهينا من مهمتنا واقترحت على زميليّ أن نتجه مباشرة إلى مدير الأمن العام في المملكة الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني لنشرح له ما واجهناه.
مدير الأمن
ذهبنا إلى مدير الأمن العام الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني الذي كان يحضر ختام البرنامج المتكامل في القرارات الإدارية «تطبيقات قضائية» في مقر الأمن العام بالرياض، وبعد أن انتهت فعاليات حفل الختام تقدمنا لمدير الأمن العام في محاولة لمعرفة الكيفية التي يتعامل بها رجال الأمن مع تلك العمالة والرقابة على المباني المهجورة، فقال: إن لديه

موعداً مهماً، ووجهنا إلى مقابلة مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان بن أحمد الغامدي، الذي دار بيننا وبينه الحوار التالي:

أحياء مهجورة

الشرق: سعادة اللواء، نحن قادمون إليك من أحد الأحياء القديمة التي هجر بعض أصحابه مساكنهم وأصبحت مهجورة ومأوى للمخالفين والمتسللين، كيف تتعاملون مع هؤلاء المخالفين وكيف تحكمون الرقابة وضبط الأمن داخل هذا الحي وغيره من الأحياء المشابهة لوضعه؟

اللواء الغامدي: لا يوجد لدينا أحياء مهجورة بلا أمن، دورياتنا منتشرة في كل موقع، وإن كانت دوريات ظاهرة أو سرية، لا أقول إنه ليس هناك عمالة ومجهولون وأشخاص متسللون، ولكن تحت السيطرة والرقابة ولدينا حملات أمنية مستمرة وليس هناك ما يدعو للقلق ولله الحمد، لكن نود من الصحافة أن تركز على الأشخاص الذين يهرّبون تلك العمالة، للأسف إن من يهرّب هؤلاء المجهولين هم بعض المواطنين السعوديين، فتجده يأخذ ألف ريال أو أكثر ويقوم بتهريب هذا المجهول أو المتسلل، فهناك بعض المهربين والمتسللين من يموت في الصحارى، وهناك من يرتكبون حوادث وهم محمّلون بهؤلاء المجهولين، نتمنى أن تركزوا على هذا الجانب، وهذا هو الموضوع الذي يستحق أن نركز عليه، المواطن هو رجل الأمن الأول كما قال صاحب السمو الملكي الأمير الراحل نايف بن عبدالعزيز -رحمه الله-، يجب أن يكون بيننا تكاتف للجهود دون أن نحمِّل بعضنا البعض ما يجري وما يحدث ونروّع الناس ونبث الشائعات. يجب أن يكون السؤال: هذا المجهول أو المخالف كيف دخل؟ ومن أدخله البلد؟ ومن شغّله وآواه؟، وأرجو أن يكون التركيز على مثل هذه الأشياء، وهذا بلدنا ونرجو من كل مواطن أن يستشعر هذا الموضوع. ونكون كلنا رجال أمن.

مشكلات الإثيوبيين

الشرق: ماذا عن ما يروّج له عن مشكلات الإثيوبيين؟

الغامدي: أولاً الكلام عن جنسية معينة يجب أن يكون له مستند، ومن يروّج لهذه الشائعات على ماذا بنى كلامه؟.. هل فتش عن إقامة أو جنسية، حتى يحدد جنسية الشخص الذي يتحدث عنه، ثانياً من يرتكب جريمة، أياً كان جنسه وجنسيته، نحن في المملكة بلد جذب، بلد خير، نحن ولله الحمد الخير في بلادنا والأمن في بلادنا وتحيط بنا القلاقل من كثير من الجهات، والناس لظروف بلادها ومشكلاتها قد يأتي البعض منهم لأجل لقمة العيش والبحث عن الأمان، مثلما هناك أشخاص آخرون لهم أهداف وغايات، نحن لا نتستر على أي مشكلة أو جريمة، وإن حدثت فهذا لا يعني أن الأمن اهتز في البلد، هناك دعايات وشائعات تم تناقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من لدن البعض وهي عارية من الصحة، المملكة بلد خير وأمن وأمان، وكل ذي نعمة محسود، ومن يثير هذه القلاقل ويوهم الناس فهو دون شك له أهداف وضغائن، ومجتمعنا ولله الحمد يعلم حقيقة أمن بلاده ويثق به، وكما ترون على أرض الواقع ليس لهذه الشائعات دليل، ونحن بالنهاية ليس لدينا ما نخفيه أو نتستر عليه، نعم هناك مجهولون ومجرمون وغيره من الحالات الطبيعية في كل بلدان العالم، وفي كل مكان في الأرض هناك الخير والشر.

انخفاض الجريمة

الشرق: وماذا عن السرقات؟

الغامدي: أؤكد لكم أن نسبة الجريمة عندنا في انخفاض وليست في ازدياد، ولا يعني هذا أنه ليس هناك جريمة أو مشكلة، فهذا يحدث في أي مجتمع، ولكن للأسف هناك من يأخذ الشائعة ويضخمها ولا يستند إلى حقيقة في هذا الموضوع، وأؤكد أننا لا نتستر على أي مجرم سواء كان سعودياً أو أجنبياً، الناس كلُّهم تحت القانون.

جرائم الخادمات

الشرق: وماذا عن ما يشاع حول جرائم الخادمات؟

الغامدي: أي خادمة ارتكبت جريمة فنحن نعاملها بموجب القانون ولا نخفي الموضوع، وسبق أن نشرت وسائل الإعلام بعض جرائم الخادمات وكيف تعاملنا معها بموجب النظام والقانون. ومن يرتكب الجريمة، أياً كان نوعها، يُعامل حسب نظام وقانون المملكة الذي يحكم -ولله الحمد- بشرع الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأرجو من الإخوان في مواقع التواصل الاجتماعي أن يعلموا تماماً أننا لا نتستر على شيء، ومن يرتكب جريمة يحاسب ويعامل بموجب القانون، وأن يبتعدوا عن الإشاعات التي تثير البلبلة التي لا صحة لها، أو تضخيم المشكلات لأنه أحياناً تكون هناك مشكلة أو جريمة وتضخم لأغراض محددة.

حقائق وأرقام

الشرق: هل هناك إحصاءات تبين انخفاض مستوى الجريمة أو ارتفاعه؟

الغامدي : كل شيء لدينا موثق، وعندما قلت إن الجريمة في انخفاض فأنا أتحدث من خلال وثائق وحقائق وأرقام.

# خالد الفيصل: اتفاقية مع وزارة العمل لتشغيل قاطني العشوائيات" وتصحيح أوضاعهم

المصدر: جريدة الشرق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/10/758121

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم

كشف أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل عن إبرام اتفاقية مع وزارة العمل لإيجاد فرص وظيفية لقاطني الأحياء العشوائية وتوظيفهم في شركات كبيرة تنفذ مشاريع في مناطقهم، موضحاً أن التوظيف يشمل الشباب والرجال والنساء حتى تكون الفائدة لهم ولهذه البلاد.

وأضاف خلال رعايته ملتقى تطوير المناطق العشوائية الذي ينظمه كرسي الأمير خالد الفيصل في جامعة أم القرى ظهر أمس أن «تأمين الفرص الوظيفية يستهدف أن يكونوا من المقيمين فيما بعد وربما في يوم من الأيام من المواطنين الصالحين وهذه كانت رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهذا هو مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتصحيح وضع هؤلاء البشر، هذا تعهد من هذه الدولة للمقيمين في كنفها بعد أن أقاموا بيننا ولهم حق علينا بأن نحتضنهم ولن نطردهم أبدا».

وأكد الأمير الفيصل أن التجربة السعودية في هذه المنطقة تتميز عن جميع التجارب العالمية لمعالجة الأحياء العشوائية؛ لأنها ترتكز أولاً وقبل كل شيء على الإنسان، واصفا إياها أنها تجربة إنسانية قبل أن تكون عمرانية أو مدنية أو تخطيطية فهناك عشرات الآلاف بل وصلوا إلى مئات الألوف ممن يقطنون هذه الأحياء بدون هوية وبدون عمل، وأصبح هناك تحدٍ كبير؛ لأن المسألة ليست إعادة تخطيط هذه الأحياء وليست إزالة بعض المنشآت عليها أو فتح شوارع أو إقامة بعض المرافق الحكومية والخدمية، ولكن المشكلة الأساسية التي أصرت لجنة تطوير الأحياء العشوائية على مواجهتها وعلى حلها هي المشكلة الإنسانية.

وأبان الفيصل أنه يوجد في هذه المنطقة مئات الألوف من البشر يحتاجون إلى إصلاح وتصحيح وضعهم ونقلهم من إقامة غير نظامية إلى إقامة نظامية، ثم إيجاد فرص عمل لهؤلاء الناس لمن يستطيع العمل منهم، ثم تعليم وتدريب وتأهيل الشباب والشابات في هذه البلاد، بعد ذلك نبدأ في تنفيذ المخططات الجديدة لهذه الأحياء.

وبيّن أن مشكلة الأحياء العشوائية لا تقتصر على مكة المكرمة أو المملكة بل هي مشكلة عالمية.

وشهد الحفل إلقاء كلمات لمدير جامعة أم القرى الدكتور بكري عساس، والمشرف العام على الكرسي رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى الدكتور أمجد مغربي، وفي نهاية الحفل تسلم أمير منطقة مكة المكرمة هدية تذكارية من مدير الجامعة.

# اعترف أمام ثلاثة قضاة بأنه قام بالجريمة وهو بكامل وعيه

# مواطن يقتل عاملاً لتأخره عن القيام بأعمال النظافة أمام منزله بالرياض

المصدر: جريدة سبق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://sabq.org/qryfde

خاص- سبق- الرياض:
صادق مواطن سعودي على اعترافه بجريمة قتل، قام بها مساء الخميس الماضي وسط مدينة الرياض، وذلك بقتل أحد عمال النظافة الأجانب.
وأكد المواطن أنه خرج من شقته صباحاً، وطلب من العامل أن يقوم ببعض التنظيفات أمام منزله، إلا أنه لم يأتِ مباشرة إليه؛ حيث قال له العامل إنه بصدد الانتهاء من البيتين المجاورين له، ومن ثَمّ سيقوم بما طلبه منه.
وأضاف بأنه بعد وصول العامل إليه للقيام بما طلب منه والتنظيف أمام منزله، وأثناء انهماك العامل بما طُلب منه، قام المواطن بإخراج سكين، وضرب العامل ضربات عدة في أنحاء من جسمه، وطعنه بثلاث طعنات نافذة في صدره وقريبة من القلب، وتركه غارقاً في دمائه أمام منزله، ودخل إلى شقته حتى وصول الفرقة الأمنية، التي ألقت القبض عليه بعد ثلاث ساعات من ارتكاب جريمته.
وأكد القاتل أنه في كامل وعيه، ولا يتعاطى المخدرات، وأنه كان في حالة طبيعية جداً عندما قام بجريمته. وصادق المواطن على اعترافه لدى ثلاثة قضاة في المحكمة العامة بالرياض، تمهيداً لاستكمال باقي أوراقه لدى هيئة التحقيق والادعاء العام المعنية بمثل هذه القضايا تمهيداً لمحاكمته.

# على 3 مراحل مع بدء تنفيذ اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين

# "الجريس": 50 معتقلاً سعودياً بالعراق يبدؤون العودة للمملكة قريباً

المصدر: جريدة سبق الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://sabq.org/Yqyfde

سبق- الدمام:
كشف محامي المعتقلين السعوديين بالعراق عبد الرحمن الجريس لـ"سبق" أنه تلقى خطاباً من السفارة العراقية بالرياض يزف بشرى قرب تنفيذ اتفاقية تبادل السجناء، وبدء وصول الدفعة الأولى من أكثر من 50 معتقلاً سعودياً بالعراق في غضون أسبوعين.
وأوضح "الجريس" أن خطاب السفارة العراقية الذي تلقاه جاء رداً على استفساره حيال القضية، وتضمن أن الخطوات التنفيذية بشأن نقل السجناء من رعايا البلدين سائرة في الطريق الصحيح كما خُطط لها.

ولفت "الجريس" إلى أنه وصل للرياض أخيراً وفد عراقي رفيع المستوى أمضى ثلاثة أيام عقد خلالها عدة جلسات عمل مع المختصين من وزارة الداخلية السعودية واتفق الطرفان على آلية لتنفيذ نقل المحكومين بأحكام سالبة الحرية وفقاً لاتفاقية الرياض عام 1983م كما اتفقوا على جدول زمني لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.
وأوضح "الجريس" أن عملية تبادل السجناء ستكون بعد مضي أسبوعين تقريباً وستكون على ثلاث مراحل، وتشمل المرحلة الأولى السجناء المحكومين بأحكام مكتسبة للدرجة القطعية "تم تمييز أحكامهم والتصديق عليها".
وأضاف أن المرحلة الثانية تشمل السجناء المحكومين بأحكام لم تكتسب الدرجة القطعية "لم يتم تمييز الحكم".
وأما الثالثة فسيستفيد منها السجناء الموقوفون، الذين لم تصدر بحقهم أحكام قضائية بعد.
وقال "الجريس": "يظل ملف المعتقلين الصادر بحقهم حكم الإعدام معلقاً وعددهم ستة معتقلين".
وأضاف: "أبدت الحكومية العراقية موافقتها للتفاوض حيالهم، بعد حضور لجنة سعودية مختصة للتباحث بشأنهم".
وقال "الجريس": "تنص الاتفاقية الموقعة بين البلدين على احتفاظ دولة الإدانة وحدها بالاختصاص القانوني والقضائي فيما يتعلق بأي نوع من الإجراءات كإعادة النظر في الحكم الصادر، على أن يقوم كلٌ من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف الآخر على وجه السرعة عن الأحكام القضائية الصادرة على إقليمه بحق مواطني ذلك الطرف، مع توضيح مدد العقوبات الصادرة بحقهم، كما يقوم كلٌ من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف الآخر على وجه السرعة عن إيقاف أيّ من مواطني كل منهما أو القبض عليه".
وشدد "الجريس" على الاستمرار "بمطالبة المسؤولين العراقيين بطلب العفو على جميع المعتقلين سواء من صدرت بحقهم أحكام قضائية أو لم تصدر، وفق ما وعدت به الحكومة العراقية في متهمي القضايا المدنية. ولفت إلى أن ثلثي المعتقلين قضاياهم مدنية.
وأضاف: "في حال نقلهم الى المملكة نطلب من المسؤولين بوزارة الداخلية أن يكون للمعتقلين معاملة خاصة، وأن يكون لهم أيضاً أماكن مخصصة، بعيداً عن السجناء الآخرين".
وأعرب "الجريس" عن شكره لـ"سبق" "الوسيلة الإعلامية الأولى التي تبنت ودعمت قضية المعتقلين السعوديين بالعراق".
وقال: "إنها ساهمت بشكلٍ كبير في تسليط الضوء على قضاياهم وجعلها قضية رأي عام".
ورأى أنها "تواكب التطور المستمر لآلية العمل الصحفي وهذا يعد مصدر فخر واعتزاز لصحافتنا السعودية ولقيادتنا الرشيدة".
وكان "الجريس" استضاف بمنزله أخيراً، السفير السعودي لدى الأردن فهد بن عبدالمحسن الزيد الذي كشف خلال لقائه مع أهالي المعتقلين السعوديين عن زيارة وفد دبلوماسي سعودي إلى العراق خلال الأيام القادمة، بهدف زيارة السجناء السعوديين في المعتقلات العراقية.
كما استضاف نائب مدير عام إدارة الشؤون الدولية بهيئة الهلال الأحمر السعودي الأمير بندر بن فيصل بن فرحان، الذي أكد أن الهيئة عملت على إعادة الروابط العائلية من خلال طلب البحث عن السجناء السعوديين في العراق، وكذلك التواصل عبر الرسائل البريدية والاتصال الهاتفي بين السجين السعودي وأسرته.

# بعد حادثتي الدم الملوث لـ رهام وحنان"

# جرعة زائدة تدخل جامعية بجازان في غيبوبة تامة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130310/Con20130310579299.htm

عبدالله السروري (جازان)
تسببت جرعة زائدة للمحاليل الطبية في تعرض طالبة جامعية لإغماءة ودخولها العناية المركزة بمستشفى جازان العام.
ووفق محمد أبو بكر، أن ابنته فاطمة أصبحت بسبب هذه الجرعة الزائدة في غيبوبة في العناية المركزة في ذات المستشفى الذي قتل براءة رهام بنقل دم ملوث بالإيدز إليها، فيما شهد المستشفى المركزي حادثة أخرى ذهبت ضحيتها (حنان) التي نقل إليها دم ملوث أيضا.
وكانت فاطمة قد راجعت المستشفى تعاني من سخونة واحتقان في الحلق، ليتم تحويلها إلى قسم الطوارئ الذي توجهت إليه مشيا على قدميها وتتحدث مع والديها وبعض أقاربها، إلا أن الطبيب المعالج رأى بقاءها تحت الملاحظة ومكثت منذ الساعة العاشرة من مساء الخميس حتى صباح أمس، وفجأة أمر الطبيب المعالج بتنويمها رغم أن الأسرة توقعت خروجها، إلا أن أسرتها فوجئت بأن أحد الأطباء يجري لها إنعاشا للقلب، وبعد ذلك تم سحب كمية مياه من رئتها، وأبلغ الطبيب أن وضعها الصحي حرج جدا، ودخلت في غيبوبة لمعاناتها من انخفاض في الأوكسجين ودرجة الحرارة، وتم تحويلها إلى العناية الفائقة في نفس المستشفى وهي في غيبوبة تامة تحت جهاز التنفس الصناعي، وبين والدها أنه طلب من إدارة المستشفى نقلها لأي مستشفى خاص إلا أنهم رفضوا بحجة أن وضعها الصحي حرج.
وقال لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي للمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة جازان محمد الصميلي «سيتم مخاطبة إدارة مستشفى جازان العام والمدير الطبي لمعرفة وضع الطالبة الجامعية فاطمة وأسباب دخولها العناية الفائقة وتدهور وضعها الصحي».

# أب يخلع كتف ابنه ويطفئ السجائر بجسد آخر

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130310/Con20130310579442.htm

نادر العنزي (تبوك)
تجرد أب من مشاعر الإنسانية والرحمة بعد أن قام بكي أحد أطفاله وخلع كتف الآخر إثر خلاف بينه وبين زوجته التي خلعت بأمر المحكمة الكبرى بتبوك، وقال لـ«عكاظ» أبو عبدالعزيز وهو خال الأطفال المتضررين أن شقيقته طلبت الخلع من زوجها بعد أن أساء معاملتها من خلال ضربها وتبريحها، حيث تم خلعها، وحكم القاضي في المحكمة الكبرى بالسماح لوالدهم بأخذ أطفاله لمدة 3 أيام من كل شهر .
وأضاف خال الأطفال: «قام والدهم في شهر رمضان الماضي بأخذ الأطفال في مدة تجاوزت المحدد له من قبل المحكمة، حيث قام بتطفئة السجائر على جسد الطفل يزيد (4 سنوات) والتسبب بخلع كتف شقيقه حسن (4 سنوات).

«عكاظ» اتصلت على مدير مكتب الرعاية الاجتماعية في منطقة تبوك أحمد الجوهري الذي أكد أن الخلاف بين الطرفين بسبب حضانة الأطفال، مشيرا إلى أن المعاملة أحيلت إلى إمارة المنطقة وللشرع، وإحالتها للشرع للبت بموضوع الحضانة كونهم صغار السن، مؤكدا في ذات الوقت أنه من ضمن توصياتهم الإصلاح بين الطرفين بشأن الحضانة، وأضاف الجوهري أنهم قاموا بفحص الزوج وهو سليم من النواحي العقلية.

# تعاون بين "الهيئة" و"العمل" لتأنيث المحال

المصدر: جريدة اليوم الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/74665.html

اليوم ـ الرياض
اجتمع وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه والرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ في مقر وزارة العمل بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين لمناقشة توحيد جهود أعمال التفتيش على محلات بيع المستلزمات النسائية وتحديد الآليات المناسبة التي تضمن التزام مسنوبي الوزارة والهيئة الميدانيين بمعايير وآليات محددة تتفق مع مذكرة التفاهم المُوقعة ومع روح التفاهم العام الذي نشأ بين الوزارة والهيئة.
وبحث الجانبان كيفية مساعدة أصحاب المحلات على توفير البيئة المناسبة لعمل المرأة السعودية في مجال بيع المستلزمات النسائية وزيادة الفرص الكريمة أمامها والتأكد من التزام العاملين في تلك المحلات وفق توجيهات المقام السامي وما أنيط لوزارة العمل والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الاختصاص لكل جهة.
وتم الاتفاق خلال الاجتماع على آليات التعاون بين الوزارة والرئاسة في متابعة تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية تنفيذاً لمذكرة التفاهم المُوقعة بتاريخ 15 / 3/ 1434 هـ بمقتضى الاختصاص والمسؤولية المناطة للوزارة والرئاسة.

# "عمال ورش" و"خياطون"يديرون مقاصف المدارس

# تعليم محايل عسير على قائمة المخالفين في تقرير "ديوان المراقبة"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=136670&CategoryID=5

جدة: سلطان البلوي
رصد ديوان المراقبة العامة جملة ملحوظات على المقاصف الغذائية في مدارس البنين بعدة محافظات أبرزها وجود عمال يحملون مسميات "عامل ورشة" و"خياط".

وجاءت إدارة التربية والتعليم بمحافظة محايل عسير على رأس قائمة المخالفات، إذ كشف تقرير لـ"الديوان" حصلت "الوطن" على نسخة منه، مخالفة العقد الذي أبرمته إدارة تعليم محايل عسير مع مشغل المقاصف، لأنظمة وزارة التربية، إضافة لمخالفة العقد للمادة الخامسة من لائحة المقاصف، والتي تقضي بسداد قيمة العقد.
وتضمنت المخالفات إبرام إدارة تعليم محايل عسير العقد على النموذج الاسترشادي لعقود تشغيل المقاصف المدرسية لمدة 3 سنوات دراسية في حين أن أنظمة التربية تنص على أن يكون العقد سنة واحدة فقط قابلة للتجديد.
كما كشف الديوان تأخر المقاول في سداد 188.012 ريالا من قيمة العقد البالغ 3.252.899 ريالا ومقسمه على 6 فصول دراسية بواقع 542.109 ريالات لكل فصل دراسي، وأن ذلك يعد مخالفة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحة جزاءات المقاصف.
وأوصى ديوان المراقبة بضرورة مخاطبة إدارة التعليم للمؤسسة بدفع ما تبقى من قيمة إيجار تشغيل المقاصف بمبلغ 188.012 ريالا وإيداع المبلغ في حساب إدارة التربية وإرفاق ما يؤيد ذلك.
وطالب الديوان في تقريره الذي تلقته "التربية" بمحاسبة المتسبب في تأخر ترسية عقد المقاصف المدرسية بتعليم محايل على المقاول، وعدم تمكين المقاول من مزاولة عمله في فترة كافية قبل العام الدراسي والإفادة عن ذلك.
كما تضمن تقرير ديوان المراقبة مخالفات بالجملة في عدد من مدارس البنين التي زارها فريق المراقبة بعدد من المحافظات، منها قلة الكوادر العاملة في المقاصف المدرسية، ومخالفتها لشرط أن يكون لكل 150 طالبا فأقل عامل متفرغ لأعمال المقصف، ودللت على ذلك بوجود 14.627 طالبا بمحايل عسير، يفترض أن يخدمهم 97 عاملا، إلا أن الزيارة الميدانية لبعض المدارس كشفت أن المقاول لم يشغل سوى 5 مدارس فقط من أصل 65 مدرسة تم التعاقد على تشغيلها.
وأوصى الديوان بتطبيق ما ورد في المادة الأولى "الفقرة الثانية" من الشروط الجزائية لعقود تشغيل المقاصف المدرسية والقاضية بحسم غرامة 50 ريالا عن كل عامل لم يتم توفيره يومياً حتى يتم استيفاء المطلوب، وبواقع 573.750 ريالا بتعليم محايل عسير فقط، والاستمرار في تطبيق تلك الغرامة حتى يتم توفير العدد المطلوب من العمالة.
وكشف تقرير المراقبة تشغيل عمالة تحمل في إقاماتها أسماء مهن لا علاقة لها بالتغذية مثل "عامل ورشة" و"خياط ملابس"، إضافة إلى عدم التزام المقاولين بتقييد العاملين بالزي الرسمي والنظافة الشخصية، وتوظيف عمالة غير تابعة للمؤسسات المشغلة.
وشدد الديوان على ضرورة تطبيق غرامات عدم التقيد بالزي الرسمي وقدرها 10 ريالات عن كل يوم لا يرتدى فيه العامل الزي الرسمي، وغرامة عدم الالتزام بالنظافة والاشتراطات الصحية وقدرها 50 ريالا عن كل يوم، وغرامة 20 ريالا يومياً على المؤسسة نظير عدم الالتزام بالاشتراطات الصحية.

# 5 حالات "خلع" يوميا في مكة المكرمة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136734&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
كشفت مصادر بالمحكمة العامة في جدة لـ"الوطن" أن هناك زيادة في عدد قضايا الخلع المنظورة في أروقة المحكمة خلال العامين الماضي والجاري، حيث بلغ عدد الحالات المخلوعة في منطقة مكة المكرمة خلال عام 1433 وحتى بداية العام الجاري 5 حالات يوميا، بينما بلغ إجمالي حالات الطلاق خلال عام 1433هـ 2768 حالة طلاق. وأوضحت المصادر أن السيدات اللاتي يطالبن بالخلع من خلال عرض القضايا الخاصة بهن أمام المحكمة العامة أغلبهن من الموظفات اللاتي لديهن المقدرة على إرجاع مهر الأزواج وهن الأكثر في تلك القضايا، مشيرة إلى أن أغلب الأسباب الرئيسية في قضايا الخلع التي عرضت على محاكم منطقة مكة المكرمة تعود إلى شكاوى السيدات من رفض الأزواج الاستمرار في مناصبهن الوظيفية ودفعهن لترك وظائفهن، و60 % منها تكون بسبب سيطرة الرجل على راتب الزوجة.

ومن جهته أكد المستشار القانوني عضو برنامج الأمان الأسري أحمد إبراهيم المحيميد أن آخر الإحصائيات الصادرة من وزارة العدل لعام 1432 أشارت إلى أن معدل الطلاق بلغ 81 حالة يوميا، بينما بلغت حالات الخلع 4 حالات يومياً بعدد إجمالي بلغ 1468 حالة خلع.
وأكدت الإحصائية أن إجمالي صكوك الطلاق والخلع والفسخ المثبتة في المحاكم السعودية خلال عام 1432 بلغت 34622 صكا، بمعدل 96 صكا يوميا 4% منها للخلع.
وأضاف أن مدينة الرياض تعتبر أعلى المدن في قضايا الخلع تليها منطقة مكة المكرمة، مؤكداً أن أكثر الفئات التي تطلب الخلع السيدات العاملات اللواتي يتعرضن للمنع من العمل أو الاختلاف على الراتب ويكون بمقدورهن رد المهر، كذلك السيدات الكارهات للحياة الزوجية واللاتي يخشين عدم القدرة على الإيفاء بمتطلبات الحياة الزوجية خاصة من العاملات.
وأوضح المحيميد أن الخلع من الناحية الشرعية هو أن تفتدي المرأة نفسها بمال (المهر) تدفعه لزوجها على أن يطلقها إذا كرهته لأسباب مختلفة منها سوء أخلاقه أو قبح خلقته أو قسوته عليها أو شدة بُخله أو إضراره بها أو تقصيره أو عدم القيام بالقوامة الزوجية. وحذر المحيميد من الخلع المكروه أو المحرم شرعا الذي يكون بدافع الانتقام.
ومن جهته يرى الأخصائي النفسي الدكتور محمد الحامد أن التداعيات النفسية الواقعة على الرجل المخلوع تختلف عن حالات الطلاق على المرأة وتكون أقل بكثير في تداعياتها النفسية، من ناحية الإصابة بالصدمة والاكتئاب والقلق والحزن الذي يصيبها في حال حدوث انفصال بينها وبين الزوج.
وأشار إلى أن ما ينطبق على الطلاق ينطبق على الخلع من حيث الحق الشرعي، لكن نجد أن الحالة النفسية للزوج والزوجة تختلف تماما في كلتا الحالتين، فعند حدوث الخلع للرجل الذي يمارس التسلط على المرأة أو يكون غير مثالي بارتكابه سلوكيات قد تزعج المرأة تكون التداعيات النفسية المنعكسة على الرجل ضئيلة، بعكس الزوج المثالي أو الجيد في تعامله مع الزوجة.

# احتساب السجين ب ثلاث نقاط في برنامج نطاقات يحفز رجال الأعمال لن يستجيب السجناء لبرامج التأهيل إلاّ بالعمل لتعويض أسرهم بالمال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/11/article816425.html

إعداد: عبير البراهيم

حينما يخرج السجين من إطار صورة الحياة الاعتيادية؛ فإنه هنا لا ينال عقوبة الحبس لمدة محدودة جزاءً لجريمته، بل تتوقف به الحياة عند ذلك المسار، فيفقد القدرة على أداء عمل قد يساعده على تخطي تلك المحنة له ولأسرته، خاصة حينما يكون العائل الوحيد لها.. فماذا يمكن أن يفعل من يُحكم عليه بالسجن سنوات قد تتجاوز العشر؟.. هل يسهم السجن بتعطيل حياة أسر السجناء؟، أم نبحث عن بديل يعمل من خلاله السجين ليصرف على أسرته؟.

خرجت بعض المحاولات الجيدة في واقع السجون بالمملكة لإعداد برامج تشغيل السجناء داخل مصانع تبنّاها بعض رجال الأعمال، وسعت "وزارة الداخلية" لإنجاح الفكرة، إلا أن تلك المحاولات محدودة إذا ما قُورن ذلك بأعداد السجون في المملكة وعدد السجناء داخلها.. والسؤال: لماذا لا يتم إقرار نظام تشغيل السجناء، ويُحتسب تشغيل السجين (ثلاث نقاط) في برنامج نطاقات التي تشرف عليه وزارة العمل، وهو محفز لرجال الأعمال لتشغيلهم وفق آلية يُتفق عليها؟، إلى جانب تحفيز القطاع الخاص على تشغيل مصانع داخل السجون، ويتم إدراج السجين ضمن خطة العمل، بحيث يكون موظفاً يلتزم بأوقات دوام، وله مدير وراتب شهري وحوافز وتأمين؛ فيدفعه ذلك العمل نحو بناء كيان لحياته الجديدة؛ لأن بقاءه

بلا عمل في السجن يفرز نتائج سلبية عليه وعلى أسرته، فمتى يتم تبني نظام يُشغّل السجين، ويترك له المجال لتحديد خياراته داخل السجن، ويساعده ذلك على أن يكون مواطناً صالحاً من جديد؟.

إعادة تأهيل

وأكد "د.عبدالرحمن العطوي" - عضو مجلس الشورى ونائب رئيس لجنة الشؤون الأمنية - على أن الجهات المعنية الممثلة في "وزارة الداخلية" و"المجلس الأعلى للسجون" و"المديرية العامة للسجون"؛ تولي نزلاء السجون اهتماماً خاصاً مبنياً على الواجب الشرعي الذي يمليه الدين الإسلامي، والمسؤولية النظامية على هذه الفئة من المواطنين والمقيمين الذين زلّت بهم القدم، أو وقعوا فيما أوجب دخولهم السجن، مشيراً إلى أن هذا الاهتمام يتمثّل في ضرورة أن تكون فترة محكوميته في السجن إيجابية في حياته، ويلقى فيها عناية خاصة في كل جوانب حياته الدينية والصحية والعلمية والتعليمية والتدريبية والاجتماعية والأسرية والاقتصادية، وتوفير فرصة عمل تستمر معه حتى بعد انتهاء محكوميته، مع مراعاة العناية والرعاية لأسرته فترة قضائه لمحكوميته، مبيناً أن جميع السجون لديها دُور إصلاح ورعاية وإعادة تأهيل وتهيئة؛ ليكون من يخرج منها بعد قضائه فترة السجن مواطناً صالحاً في نفسه ومُسهماً إيجابيا في إصلاح وتنمية أسرته ومجتمعه ووطنه.

برامج مهنية وحرفية

وقال إن من أهم البرامج التي تدل على العناية بالسجناء توفير فرص العمل لنزلاء السجون والإصلاحيات، حيث يُعد من أهم البرامج لإسهامه في توفير الدخل الحلال المشروع للسجين وأسرته؛ وشغل وقت الفراغ بالنافع، والتدريب ليكون فرداً إيجابياً في الحياة، وحمايته من العودة إلى مسببات أسهمت في دخوله السجن؛ وتغيّر الصورة الذهنية عنه في المجتمع، والصورة الذهنية لديه بعد انقضاء فترة محكوميته، موضحاً أن هناك حرصاً على تنفيذ ذلك البرنامج بكافة الطرق المناسبة، ومنها إتاحة الفرصة للنزلاء لممارسة أعمال مهنية وحرفية، والإسهام في تسويق هذه المنتجات، وتشجيع القطاع الخاص بالمساعدة في هذا الجانب من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار وتوفير الدعم المالي المناسب الذي يتحمل منه "صندوق الموارد البشرية" نسبة ( 50%) من راتب السجين الموفّر له فرصة العمل داخل السجون والإصلاحية، مبيناً أن عدد المصانع والمعامل التي توفر فرص العمل في السجون قد بلغ ( 11) مصنعاً يعمل فيها (243) نزيلاً - حسب ما ورد في الموقع الرسمي ل"المديرية العامة للسجون" - وهي مُنحصرة في "جدة" و"المنطقة الشرقية" و"المدينة المنورة"، كما أن الفرصة متاحة للنزلاء بالعمل خارج مقر السجن وفقاً لضوابط مُحددّة يعود بعد انتهاء فترة عمل السجين إلى السجن ودار الإصلاح، وقد تم الاتفاق مع "هيئة المدن الصناعية" على إنشاء ( 120) مصنعاً في أرض خاصة بالسجون؛ ليعمل من يرغب من النزلاء في هذه المصانع.

تكاتف جهات

وأضاف أنه بالنظر إلى عدد السجناء داخل الإصلاحيات بالمملكة الذي يزيد على ( 47) ألفاً منهم ( 23) ألفاً مواطناً، يعكس ذلك حجم الجهود المبذولة في هذا الجانب، فإذا كان ( 47%) تعود أسباب دخولهم إلى السجن "المخدرات" فإن نوعية الأعمال وطريقة التعامل تحتاج إلى عناية خاصة، وهذه النتيجة تدعو على مختلف الأصعدة والقطاعات والمسؤوليات إلى التكاتف والتعاون نحو تحقيق الأهداف النبيلة لبرنامج فرص توفير العمل لنزلاء السجون والإصلاحيات، لافتاً أن هناك جهات عديدة عليها مسؤولية إنجاح برنامج تشغيل السجناء متمثّلة في وزارات "الداخلية"، و"العمل"، و"الشؤون الاجتماعية"، و"التربية والتعليم"، و"التعليم العالي"، و"التجارة والصناعة"، و"الخدمة المدنية"، إلى جانب "المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني"، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني وقطاع رجال الأعمال وسيداته، داعياً "وزارة الداخلية" متمثلةً في "المديرية العامة للسجون" أن تتبنّى خطة وطنية لتنفيذ هذا البرنامج المهم، بحيث تتولى كل جهة من الجهات السابق ذكرها بدورها في تنفيذ ذلك المشروع؛ لتخرج هذه الشريحة من المجتمع - السجناء- من السجون والإصلاحيات وهم مُحبين لهذا الوطن والمجتمع لإسهامه في تكوينهم الإيجابي ورفع المعاناة عنهم، حيث أن ممارسة الأعمال في القطاع الخاص والعام تحتاج إلى تعليم وتدريب، ومن أهم نجاح الاستثمارات القوية البشرية المُدرّبة التي تحب العمل وترغب فيه، وتشعر بالأمن الوظيفي فيه وتبادله ذلك بالانتماء والولاء له، وكذلك الحال في القطاع العام والمستثمر متى ما توفّر له الدعم المادي والأيدي العاملة المدربة والتسهيلات المناسبة في الموقع والمواد والموارد الأولية، فلن يتردد أبداً في إنشاء مصنعه ومتجره ومؤسسته الخدمية.

تحفيز السجناء

وأشار إلى أن تحفيز السجناء لن يحدث إلاّ من خلال التعليم والتدريب والتوجيه، ويكون أيضاً من خلال الإعفاء من السجن أو تقصير مدة المحكومية، وعلى "وزارة الخدمة المدنية" وغيرها من جهات التوظيف أن لا تحرم السجين من حقه في الوظيفة العامة أثناء تواجده في السجن وبعده مادام أن النظام يخدمه، وكذلك على القطاع الخاص أن يحرص على استمرارية ارتباط السجين بعمله أثناء وبعد خروجه من السجن وتحفيزه نحو ذلك على الاتفاق والاستمرار في التوجه

الإيجابي، موضحاً أن توفير الرعاية لأسرة السجين من أهم مقومات نجاح برامج الإصلاحية، فمتى أطمأن السجين على أسرته كانت إفادته من البرامج الإصلاحية كبيرة، وهذا الجانب يُسهم في تحقيقه وزارة الشؤون الاجتماعية والمعني من مؤسسات المجتمع المدني، وهذه المهام والمسؤوليات متى ما كانت واضحة ومحددة وهناك تعاون وتكامل من جميع الجهات في تنفيذها؛ كانت الإنتاجية والنجاح هي تحقيق ثمرة البرامج الإصلاحية على السجين ومجتمعه ووطنه.
وقال إن هذه الجهات أسهمت في الإصلاح، إلاّ أن مستوى برامجها وخدماتها التي تقدمها يشوبها قصور كبير يمكن تلافيه من خلال التعاون والتكامل والتكاتف لتحقيق خطة وطنية إصلاحية، مشدّداً على ضرورة الإسراع في إقرار نظام العقوبات البديلة أو بدائل السجن الذي تبنته "وزارة العدل"، وسيسهم بدور كبير في توفّر فرص عمل للمحكوم عليهم، فقد يكون الحكم بإلزام المحكوم عليه بالعمل في مؤسسة عامة أو خاصة مدة محكوميته، مع توفر وسائل التتبع الإلكتروني كصورة من صور الإسهام في إصلاح المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية.
أوضح "د.مازن الخياط" -عضو مجلس الشورى الأسبق- أن الأسرة كفيلة دائماً بأن تحتضن السجين بعد خروجه خاصة بعد أن نال جزاءه، فمهموم العائل هنا لا يكمُن في الأمور المادية فقط على الفتاة، بل يفترض أن يحضر معنوياً كذلك، فمن الملزم أن تحتضن الأسرة السجينة بعد انقضاء فترة سجنها، فلابد أن يكون هناك من يُلزم الأسرة أن تحتضن ابنتها بعد انتهاء فترة سجنها، مشيراً إلى أن السجون
تنفذ بعض البرامج لتقويم سلوك السجين حتى يكون مؤهلاً بعد خروجه للاندماج في المجتمع بشكل طبيعي، وذلك ما يستوجب على أسرة السجينة أيضاً أن يكون لها دور في غرس قيم وسلوكيات جيدة لدى المُفرج عنها.
ودعا إلى ضرورة أن يكون هناك نظام يُلزم أسرة السجينة باستلامها بعد انقضاء فترة محكومتيها، وأن لا تبقى السجينة بلا مأوى بعد السجن، موضحا أن "وزارة الداخلية" عليها أن تتخذ إجراءات كفيلة بحماية السجينة بعد خروجها من أي عنف قد تتعرّض له من قبل أسرتها، كما لابد أن يكون هناك متابعة وتوجيه من قبل "وزارة الشؤون الاجتماعية"؛ ففي حالة ثبوت عنف لابد أن يتخذ على إثره إجراء مع أسرة السجينة، فدور الأسرة لابد أن يتمثل في الإصلاح، وليس في فرض عقوبة أخرى.
وذكر أن وجود مشروع سكني مؤهل لمثل هؤلاء السجينات اللواتي ترفض أسرهن استلامهن بعد انتهاء فترة محكومياتهن يُعد أمراً هاماً جداً، حيث لابد أن يكون هناك تأهيل للسجينة بكل معانيه وطريقته، ومن المهم أن تحرص إدارة السجون على أن يتم تأهيل السجناء بشكل يكونون من خلالها منتجين بتوفير مساكن جيدة تحميهم من التشرد، على أن لا تُخصّص هذه المساكن للسجناء فقط، بل لابد أن تكون شاملة لمختلف الأجناس من المجتمع، حتى يساعد ذلك على دمج السجينات مع المجتمع ويتحولون إلى جزء منه، ومع مرور الوقت يحدث التأقلم الذي يفصلهم عن مرحلة السجن.
كانت "أم سالم" تنتظر خروج ابنها من السجن بفارغ الصبر، حيث حُكم عليه لأكثر من سنة إثر دين وقع فيه بعد أن استدان من أحد أصدقائه مبلغا ماليا لم يستطع أن يفي به، وقد نال عقابه في ذلك، ولكن بعد خروج ابنها الذي دفعته الظروف المادية السيئة للاستدانة للمرة الأولى خرج بشخصية مختلفة، حيث لاحظت وجود تغير كبير في شخصيته، حيث أصبح يرافق أشخاصا أكثر إجراما من قبل، كما اكتشفت أنه دخل في أجواء الإدمان، وقد زاد شعورها بالاستياء حينما اكتشفت أن أحد رفقائه كان واحداً من ضمن السجناء الذين اختلط بهم في السجن، وقد كان محكوما بتهمة تتعلق بالمخدرات فشعرت أن ابنها ينحدر بشكل أسوأ من السابق..
وطالبت "أم سالم" بضرورة أن تكون هناك عنابر تصنّف بحسب الجريمة؛ (فأصحاب الجرائم الكبيرة يوضعون مع أصحاب الجرائم التي من الممكن أن لا تكون كبيرة كالضرب أو المشاجرة أو الدّين).. لذا لابد أن يكون هناك تصنيف للعنابر بحيث يوضع الذين ليس لديهم سوابق بعيداً عن أصحاب الجرائم الكبيرة؛ حتى لا يتأثرون فيخرجون أسوأ من ذي قبل!.
قال "د.مشعل بن ممدوح آل علي" - مهتم بقضايا المجتمع - إن السجين يحتاج إلى كثير من الأمور بعد خروجه من السجن، حيث يحتاج إلى الشعور بالاستقرار في حياته، كما يحتاج إلى إيجاد عمل يُنفق منه فيجد نفسه أمام أمرين، إمّا أن ينطلق في عمل يعود عليه بحياة جديدة فيها استقرار، أو يشعر أنه خرج من
سجن ليدخل سجناً آخر وأكبر، داعياً إلى إنشاء مزيد من الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تتولى متابعة السجين بعد خروجه، مع تضافر جهود "وزارة الداخلية" في ذلك؛ لمتابعة السجين ومنحه فرصة للإندماج في المجتمع، بحيث لا يُترك السجين بعد سجنه بشكل عشوائي، من خلال إيجاد مؤسسات تقف بجانبه وتدفعه دائماً إلى الطريق الصحيح، حتى يتحول إلى مواطن صالح.

وأضاف أن أهم الجهات الحكومية التي يجب أن يكون لها دور الدعم لمثل هذه المؤسسات أو الجمعيات إن وجدت هي "وزارة الشؤون الاجتماعية" التي يجب أن يكون بينها وبين "وزارة الداخلية" تنسيق في رعاية المسجون وتتبعه بعد خروجه، خاصة أن "وزارة الداخلية" أثبتت أن لها أدواراً كبيرة مع السجناء، ومن المجدي أن يمتد ذلك العطاء للسجين حتى بعد خروجه، كما يجب أن يكون ل"وزارة الشؤون الاجتماعية" ذات الاهتمام، على ألا يتم ربط تلك المؤسسات والجمعيات لتتبع السجناء بشكل مباشر ب"وزارة الداخلية" أو "السجون" حتى لا يشعر السجين أنه مازال مرتبطاً بشكل أو بآخر بالسجون؛ فالمتابعة هنا يفترض أن تكون تنسيقية ورعاية لمثل تلك المؤسسات الخاصة.

وأشار إلى أنه لا بد أن يكون هناك إشعار للسجين بأنه تحت المراقبة؛ لأنه يريد أن يهرب من ذلك الماضي، فلابد أن يكون هناك آلية عمل لمؤسسات الرعاية والتتبعية للسجين، حتى يتم التأكد من أنه أصبح عنصراً منسجماً مع المجتمع، وانطلق في حياة جديدة، فالهدف هنا الحماية ودفعه إلى فرص أفضل في الحياة.

تهمة «سجين سابق»!

يواجه السجين بعد خروجه أزمة المجتمع حين يقيم عليه العقاب ذاته الذي كان يواجهه في السجن، وربما أقسى من فترة تلك العقوبة، فيجد نفسه مرفوضاً ومنبوذاً من قِبل كثير من الأفراد في جميع المواقف التي يعيشها.. فحينما يبحث عن عمل يجد حقيقة "سجين سابق" تعيقه، وحينما يرغب أن يكمل نصف دينه بالزواج فإنه أيضاً لا يستطيع الاختيار لأنه "سجين سابق"، وحينما يختلط بالجيران يجد نفوراً لأنه "سجين سابق"..، وحينما تحدث جريمة مشابهة للجريمة التي اقترفها في الحي فإن أصابع الاتهام تُسلّط عليه فوراً لأنه "سجين سابق"، وحتى ان المقربين من أبناء أسرته يتعاملون معه على اعتباره "سجيناً" مازال يقترف الأخطاء، وكأن هناك تآمرا جماعيا بأن يبقى ذلك السجين في دائرة الغضب الجماعي الذي يبقيه في زنزانة الخوف والتردد صوب الحياة؛ فيبقى أسيراً لحكايته الماضية التي عُوقب عليها ولكنها لم تنته في نظر المجتمع فهو مازال "السجين السابق" الذي اقترف الجريمة وهو موجود بيننا.

إننا بحاجة إلى تغيّر فكر وثقافة المجتمع صوب السجين بعد خروجه، فلابد أن يكون هناك قبولا له ورغبة حقيقية في مساعدته بأن يُشفى من ماضيه السلبي، والتغلب على تلك الفترة بأن يبدأ حياة جديدة.. فحينما يحدث الرفض للسجين من قبل المجتمع فهو بذلك يدفعه إلى العودة إلى الطريق الذي جاء منه ونال عقابه لأجله.. فمتى يكون هناك نظرة معتدلة للسجين السابق تمنحه شيئا من الأمل بأن يعيد تقديم نفسه من جديد؟

# مساع لرفع نسبة مساهمة القوى العاملة الوطنية النسائية في سوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/11/article816485.html

الدمام – عبدالمحسن بالطيور

تطلق الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية النسخة الثانية من "أسبوع عمل المرأة" خلال الفترة 6 - 10 أبريل المقبل، حيث تقام خلاله مجموعة فعاليات كالمحاضرات وورش العمل، التي تعنى بوضع المرأة العملي والاستثماري، وستكون الفعاليات موزعة بين المركز الرئيسي للغرفة وبعض قاعات جامعة الدمام.

ويحمل هذا الأسبوع عنوان (عمل المرأة.. آفاق جديدة)، وتتمثل رؤية هذا الأسبوع في دعم شراكة المرأة في التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية في رسالة مفادها دعم فكرة المشاركة المجتمعية للمرأة وتعزيز الثقة في قدرتها على التواجد في الكثير من المجالات المهنية والاستثمارية، وذلك انطلاقا من أن المرأة السعودية قد قامت بدور مشرف في خدمة مجتمعها في العديد من المجالات، وأثبتت أن لديها قدرة عالية على الإبداع والأداء المهني العالي.

وقال رئيس مجلس إدارة الغرفة عبدالرحمن بن راشد الراشد ان الأسبوع الذي يعقد للعام الثاني سوف يبحث الفرص والإمكانات المتاحة لمساهمة المستثمرات وسيدات الأعمال في المنطقة الشرقية في عملية التنمية، ويسعى لرفع نسبة مساهمة القوى العاملة الوطنية النسائية في سوق العمل ودعم جهود توطين الوظائف وتوفير فرص العمل للمواطنات،

ومساندة عمل المرأة من خلال تثقيفها وتوعيتها بواجباتها وحقوقها وتهيئة الظروف لتحقيق توافقها الاجتماعي مع متطلبات العمل، وتوضيح أهم ثلاثة جوانب في عمل المرأة وهي (الأنظمة والقوانين، متطلبات وطبيعة العمل، البيئة المناسبة) التي تؤدي المرأة فيها العمل، إضافة إلى تحفيز الشابات على خلق فرص العمل بدلاً من طلبها، وإرشادهن إلى إدارة أعمالهن على أسس علمية وتقنية وإدارية حديثة.
وأضاف بأن الفئة المستهدفة من هذا الأسبوع هي سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع الصغيرة، وطالبات العمل، والموظفات، والطالبات على وشك التخرّج.

# أعلنوا كم اسم ويستادب الكبير قبل الصغير"..

# السكوت عن الحرامية" بحجة أن التشهير" عقوبة متعدية!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/11/article816423.html

جدة، تحقيق- سالم مريشيد

تنامي حالات الفساد الإداري والمالي في كثير من الجهات الحكومية -وفق أخبار وبيانات "هيئة مكافحة الفساد"- مؤشر خطير على من يحاول إعاقة مسيرة التنمية في المجتمع، وتحديداً مع توالي المشروعات النوعية، وحجم الميزانية غير المسبوقة، ولكن الأخطر أن نبقى صامتين من دون تشهير بمن تطاول على المال العام، وترك "البيروقراطية" سبيل لتعثّر التنفيذ، وإخفاء الجريمة، وأكثر من ذلك مبرراً لمن يرى أن التشهير عقوبة متعدية لأسرة "الحرامي"، ومراعاة شعور أبنائه، وأقاربه!!، ولكن السكوت يزيد من فرصة ظهور فاسدين جدد في مناصبهم الوظيفية؛ طالما غيرهم لم تتم محاسبته بما سلب من مال يستحق عليه العقوبة دون رأفة، وليس إحالته للتقاعد أو إعفائه من منصبه، أو حتى فصله من العمل، ناهيك عن ضرورة إقامة العدل والمساواة، ومحاسبة المفسدين مالياً وإدارياً، فنحن أمام مفترق طرق إما المحاسبة وإيقاع العقوبات، أو الاستمرار في الصمت، وعندها سندفع الثمن أغلى بعد أن يستفحل الأمر!.

غياب المحاسبة

وأكد "هشام حداد" -موظف- على أن المشكلة تكمن خطورتها في عدم محاسبة متلاعبين في تنفيذ بُنى تحتية ومشروعات حيوية، إلى جانب الفساد الإداري واستغلال المنصب، وعدم الحفاظ على المال العام، ومن ثم غياب المحاسبة على تلك الأخطاء والتجاوز عنها، إما نتيجة محسوبيات، أو واسطات؛ مما سبب خللاً كبيراً في نظامنا الإداري الذي يحتاج برمّته إلى مراجعة وتجديد؛ ليواكب متطلبات المجتمع في الوقت الراهن ويحد من الإجراءات المُعطلة.

وقال:"محاسبة المسؤول الكبير على أخطائه لها نتائج؛ أبرزها أن الموظف الصغير سيحرص على أداء عمله بكل نزاهة وضمير، فمثلاً عندما نجد التاجر يرفع سعر سلعة ما بدون مبرر، ووزارة التجارة لم تحرّك ساكناً لمحاسبة ذلك التاجر فهذا يعطي إشارة لبقية التجار أن يرفعوا أسعار سلعهم إن أرادوا!".

مبدأ أساسي

وشدّد "د.أنور عشقي" على ضرورة محاسبة كل مسؤول إذا أخطأ، بحيث يكون العقاب بحجم الخطأ الذي ارتكبه، حيث إن هذه المحاسبة على الأخطاء مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية..وهذه المحاسبة كفيلة بأن تجعل كل مسؤول يعمل بأمانة وضمير في أداء المهام المكلف بها وتحمي مفهوم المسؤولية من الاستغلال والتوظيف للمصالح الشخصية كما هو سائد عند البعض، من خلال الكثير من الأدلة التي تجلت في بعض القضايا، وتم من خلالها اكتشاف الكثير من حالات العبث بالمال العام والرشاوى وغيرها التي لا يزال بعضها رهن التحقيق في المحاكم.

وقال إن الحساب يجب أن يكون مناسباً مع حجم الخطأ، ويجب أن لا تكون هناك أي مجاملة أو محسوبية على حساب مصلحة الوطن والمواطن، وكل مسؤول تثبت عليه تهمة يجب أن يحاسب ويبعد عن تولي أي مسؤولية لها علاقة بالمصلحة العامة، مطالباً الجهات الرقابية بأداء دورها المنوط بها؛ لأن محاسبة المسؤول الكبير على أخطائه ستمنع الموظفين الصغار من التلاعب والخطأ.

تأثيرات سلبية

وطالب "م.يوسف صعيدي" بمحاسبة المسؤول الكبير على أي خطأ يحدث منه، حيث إن هذه المحاسبة ضرورية إذا كُنا نريد أن تسير الأعمال بصورة تخدم الوطن والمواطن، حيث إننا متى ما حاسبنا المسؤول الكبير على أخطائه، فإن ذلك كفيل أن يمنع أخطاء الموظفين الصغار، مبيناً أن السكوت على أخطاء المسؤولين له تأثيرات سلبية لا حدود لها على المجتمع كلّه ولها تأثيرات سلبية على التنمية في الوطن، وهذا ما نلمسه بوضوح من خلال التلاعب في بعض المشروعات وعدم تنفيذها بالجودة المطلوبة؛ نتيجة أن بعض من المسؤولين يظنون أن لديهم حصانة تحميهم من أي محاسبة وربما جاء ذلك من خلال بعض التجاوزات عن أخطاء حدثت من بعض المسؤولين؛ بسبب محسوبية ومجاملات على حساب الوطن والمجتمع، منوّهاً أن كل مسؤول يأمن العقاب يسيء العمل.

وقال: هذه الأخطاء ليست قاصرة فقط على التلاعب في المال العام أو عدم التصرف السليم فيه، وإنما قد تكون ناتجة عن "البيروقراطية" التي يكرسها المسؤول في إدارته واعتماده على التعامل بإجراءات طويلة ومُملة تعطل مصالح الناس، وذلك نتيجة لأن المسؤول نفسه ليس عنده كفاءة وقدرة على شغل الموقع الذي هو فيه، أو أنه شخص سلّم الإدارة لموظفيه الصغار وانشغل هو ب"البيرستيج" والاجتماعات والمناسبات ولا يعلم شيئاً عما يدور في إدارته، ولم يسع لتطوير العمل فيها والقضاء على "البيروقراطية البليدة".

رقابة وعقاب

وأشار "فهد السليماني" إلى أن فساد أي مسؤول في إدارة أو رأس هرم، فهذا يعني فساد معظم العاملين معه؛ إذا لم يكن هناك عقاب وحساب رادع لكل من يخطئ، حيث إن الفساد الإداري سيظل مستمراً وقائماً، ولابد أن تكون هناك متابعة ومراقبة للأداء في كل إدارة تُحاسب على التقصير والأخطاء بشكل عادل يشمل المسؤول الكبير والصغير.

ونوّه إلى ضرورة أن يكون المسؤول عن كل إدارة متخصصا في مجال عملها حتى يكون قادراً على الإنجاز والعمل بشكل سليم، وعدم إهمال التخطيط الإداري، وجعل التعيينات تتم بالواسطات أو من يفتقدون إلى خبرة وإمكانات تؤهلهم للعمل في إدارات معينة، لافتاً أن عدم محاسبة المسؤول على أخطائه سيزيد عدد الفاسدين والمستغلين للمناصب، إذ يجب أن يكون العقاب رادعاً وموازياً لحجم الخطأ، إلى جانب التشهير بمن يرتكب أخطاء بالغة في حق البلد والمجتمع، كاستغلال المال العام.

وأضاف أن هناك أخطاء يعاني منها المواطن، فمثلاً في جدة قد تجد حفرة صرف صحي مكشوفة في وسط الشارع ويؤدي سقوط سيارتك فيها إلى ضرر كبير لن تجد من يعوضك عما حدث لك؛ بسبب خطأ غيرك الذي لم يجد من يحاسبه على أخطائه أياً كانت إدارته ومرجعيته، بينما لو توفرت محاسبة لما تُرك الخطأ مستمراً فترة طويلة؛ لأنه سيعلم بعقابه، وبالتالي يأمن الجميع من ضرر تلك الأخطاء، وإن حدثت فإن هناك محاسبة وتعويضا، مبيناً أن غياب العقاب على الأخطاء مهما كانت صغيرة هو السبب في كل ما تعانيه مشروعاتنا وخدماتنا من سوء على الرغم من ميزانياتها المرتفعة.

لم يشهر بهم!

ودعا "محمد عالي" إلى محاسبة كل مسؤول على أخطائه؛ لأن السكوت على تلك الأخطاء هو الذي سبب كثير من ظواهر الفساد الإداري في كثير من الإدارات، مثل انتفاع بعض الموظفين شخصياً دون وجه حق من مسؤوليات مُنحت لهم، مؤكداً على أن استمرار السكوت عن أخطاء المسؤولين يساهم في تنامي الفساد الإداري والمالي، ويمنح الفرصة لظهور مزيد من المفسدين والمتاجرين بمصلحة الوطن والمجتمع؛ لأنه باختصار لم يشهر بهم.

# السفير العراقي في الرياض لـ الشرق: سجوننا مفتوحة لزيارة السجناء السعوديين.. و6 منهم محكومون بالإعدام

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/11/759490

عرعر، الرياض – عبدالله الخدير، فهد الجهني

قال السفير العراقي في المملكة، غانم الجميلي، إنه يحق لكل سجين سعودي في العراق لم تشمله اتفاقية تبادل المحكومين بين البلدين التقدم بالتماس للسلطات العراقية للنظر في محكوميته.

وأكد السفير العراقي، في تصريحاتٍ لـ «الشرق»، أن السجون في بلاده مفتوحة لذوي السجناء السعوديين وللجمعيات الحقوقية السعودية، متعهداً بأن تسهل السفارة في الرياض إجراءات سفر الراغبين في زيارة السجناء.

وأوضح الجميلي أن المسؤولين العراقيين والسعوديين ينظرون إلى قضية السجناء باعتبارها إنسانية بالدرجة الأولى، مقدراً عدد السعوديين المحكوم عليهم بالإعدام في العراق بـ 6 سجناء وعدد العراقيين المسجونين في المملكة بـ 100 سجين متهمين بتهريب المخدرات وتجاوز الحدود بين البلدين بطريقة غير شرعية ومن بينهم امرأتان.

ونبّه السفير إلى أن اتفاقية تبادل المحكومين ستشمل كل سجين سعودي أو عراقي اكتسب الحكم الصادر بحقه صفة القطعية، لافتاً إلى أحقية السجين في المطالبة بنقله إلى بلده على أن تنظر اللجنة المشتركة في وضعه.

واعتبر الجميلي أن تشكيل اللجنة المشتركة بين الرياض وبغداد للنظر في آلية تنفيذ اتفاقية تبادل المحكومين كان الخطوة الأولى لتفعيلها، مشيراً إلى أن التبادل لا يشمل المحكومين بالإعدام والمعتقلين الذين لم تصدر أحكام قاطعة بحقهم.

في سياقٍ متصل، طلب عددٌ من السجناء السعوديين في العراق من سفارة المملكة سرعة التدخل لدى السلطات العراقية لإنهاء معاناتهم.

وأكد أحد السجناء، طلب عدم ذكر اسمه، أنه وزملاءه ينتظرون زيارة وفد السفارة لهم بفارغ الصبر، وقال «نتمنى أن يكون الهدف من هذه الزيارة هو إيجاد الحل لقضيتنا والخروج بنتيجة لا أن يكون الهدف إعلامياً؛ لأن هذا على حساب أعصابنا وأعصاب أسرنا».

وذكر أن سفارات عدة دول عربية تدخلت لدى حكومة العراق وأنهت معاناة رعاياها المحتجزين داخل السجون العراقية، وتابع «آخر هذه التدخلات أسفر عن حصول السفارة السودانية على موافقة على الإفراج عن 15 سجيناً سودانياً من المحكومين بالحبس 15 عاماً، وإطلاق سراح سجين كويتي محكوم عليه بالسجن 15 عاماً بعد أن أمضي 7 سنوات من محكوميته، والإفراج عن اثنين من السجناء الإماراتيين المحكومين في قضايا تجاوز حدود، إضافة إلى عددٍ من السجناء من جنسيات أخرى».

وقدّر السجين عدد السجناء السعوديين الموجودين حالياً في سجن سوسة بـ 19 سجيناً محكومين في قضايا تجاوز حدود، وقال إن السلطات العراقية تبدي تجاوباً مع طلب السفارات إطلاق سراح المتهمين بتجاوز الحدود.

من جانبها، نقلت السلطات العراقية أمس الأول اثنين من السجناء السعوديين، وهما خالد الرياحي (محكوم عليه بالمؤبد و15 عاماً) وعلي معيض (محكوم عليه بالمؤبد)، من سجن جمجمال جنوب كردستان إلى سجن سوسة.

بدورها، حاولت «الشرق» التواصل بشأن الملف مع السفارة السعودية لدى الأردن عبر الاتصالات الهاتفية وإرسال الرسائل النصية ورسائل الـ «واتسآب» لرئيس شؤون الرعايا، صالح علي بديوي، ورئيس الشؤون الإعلامية في السفارة، حسين السلامة، لكن التجاهل كان من نصيب هذه الاستفسارات ما اضطر الصحيفة إلى التواصل مع السفارة العراقية في الرياض.

# على خلفية مقطع تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي
# إعفاء مدير مختبرات مستشفى الملك فهد وإحالة رئيس العيادات للتحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130311/Con20130311579637.htm

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)
تفاعلت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة مع مقطع فيديو تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأصدرت قرارا بإعفاء مدير المختبر بالعيادات الخارجية بمستشفى الملك فهد وإحالة مدير العيادات الخارجية ومدير المختبر بالمستشفى للتحقيق وإزالة الدولاب المؤقت فورا.
وقدمت الشؤون الصحية بالمنطقة في بيان أصدرته أمس الاعتذار لكافة أبناء طيبة الطيبة على هذا التصرف غير المقبول وغير المبرر إطلاقا ولن يتم التهاون في تطبيق الأنظمة والتعليمات التي أقرتها وزارة الصحة. وكان مدير الشؤون الصحية بالمنطقة الدكتور عبد الله بن علي الطائفي قد وجه إدارة المتابعة بالتحقق من المقطع الذي جرى تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي ونشرت «عكاظ» خبرا عنه أمس الأول، أظهر حفظ عينات المرضى المراجعين للعيادات الخارجية، في دورات مياه، ما يحتمل تعرضها للتلوث، كما أظهر الفيديو أحد العاملين في المستشفى وهو يأخذ عينات حفظت في أحد الخزانات بدورة مياه مقابلة لعيادة سحب العينات ووضعها في كرتون والخروج بها إلى العيادة المقابلة.

# حملة بجامعة الأميرة نورة لرفع التوعية الحقوقية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130311/Con20130311579654.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
أطلقت جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أمس الأول حملة «المحاماة رسالة» بمشاركة مكتب ديوان الاستشارات للمحاماة ونادي القانون بكلية الأنظمة بالجامعة، وذلك تحت شعار (ترسيخ القيم العدلية بمرجعية قانونية مهنية وشرعية).
وتتضمن الحملة: برنامج توعوي حقوقي متكامل يهدف لنشر ثقافة الحقوق لدى أفراد المجتمع وزيادة الوعي القانوني لديهم استنادا للنصوص النظامية المطبقة، بالإضافة إلى معرض دائم يتضمن عدة أركان: ركن لتقديم الاستشارات القانونية بلا مقابل للحضور من قبل المستشارات القانونيات للمكتب وتوفير أهم الكتب القانونية التي تهم طالبة القانون، وعدد من الأركان التعريفية لمكتب المحامي وأهم العقود والنماذج القانونية وتشكيل المحاكم واختصاصاتها.
وشمل برنامج الحملة محاضرة بعنوان (بناء الشخصية القانونية والملكة الفقهية) للمحامي الدكتور ماجد بن فهد الفهد، ورشة عمل لكيفية تقديم الاستشارة القانونية مع المستشارات القانونيات.

# مستشفى النور يطرد منوما بـ"القوة"

# نزيل دار المسنين: أهانوني وألقوني أمام الباب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136765&CategoryID=3

مكة المكرمة: ماهر المصري

دفع استمرار الخلاف بين إدارتي مستشفى النور ودار الرعاية الاجتماعية للمسنين بمكة المكرمة، على خلفية رفض الأخيرة استلام المواطن سعيد صالح مصموم " 50عاما"، أحد نزلاء الدار، والذي كان منوما بالمستشفى منذ 22 يوما، إلى قيام المستشفى بطرد المريض أمس وإخراجه منه بالقوة.

وكانت الرعاية الاجتماعية تتشبث برفض خروج المريض من المستشفى دون إتمام مراحل علاجه وإعداد تقرير طبي مفصل عن الحالة، ومن ثم نقله إلى الدار على مسؤولية إدارة المستشفى، وهو الأمر الذي رفضته إدارة المستشفى منذ اليوم الثاني لتنويمه. ويعاني المواطن سعيد مصموم من مرض السمنة، حيث يزيد وزنه عن 250 كيلو جراماً، مما سبب له مشاكل صحية، منها أمراض القلب وضيق التنفس وأمراض في الجهاز البولي، وجلطة بالساق اليسرى وأمراض جلدية.

وحمل مدير الدار عبيد الله المسعودي إدارة المستشفى مسؤولية ما يترتب على الإجراء الذي اتخذته ضد نزيل الدار في حال تعرض حالته الصحية إلى مضاعفات. واتهم المستشفى بالتقصير في أداء الخدمة الصحية والعلاجية للنزيل وسوء معاملته. وذكر أن إدارته تشبثت برفضها القاطع لاستلام النزيل منذ اليوم الثاني من دخوله المستشفى لعدم اكتمال علاجه وعدم إجراء تشخيص طبي كامل لحالته الصحية، إضافة إلى تحمل المستشفى مسؤولية خروجه منه، وإيجاد وسيلة نقل له تحمله إلى دار المسنين، لافتا إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية سبق أن خاطبت وزارة الصحة وجار التنسيق بين الجهتين لإيجاد مركز علاجي متخصص بالداخل أو الخارج لعلاج النزيل الذي يعاني من مشاكل صحية عديدة بسبب السمنة، بجانب إصابته بمرض نفسي، حيث إن الشؤون الاجتماعية دار للرعاية الاجتماعية وليست مراكز صحية أو علاجية.

وأكد النزيل لـ"الوطن" أنه طرد من المستشفى بالقوة، حيث حمله عدد من عمال النظافة بالمستشفى وأخرجوه إلى المدخل الرئيسي للمستشفى، وتعرض إلى الإهانة والمضايقات غير اللائقة. وأكد أنه كان يعاني خلال تواجده بالمستشفى من الإهمال والتقصير وعدم انتظام مواعيد تقديم الجرعات العلاجية والوجبات الغذائية، إضافة إلى الاستهزاء به والسخرية من جسمه البدين من قبل العاملين بالمستشفى.

إلى ذلك أوضح الناطق الإعلامي باسم مديرية الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة، فواز الشيخ، في تصريح مقتضب لـ"الوطن" أن المريض حضر إلى مستشفى النور وهو يعاني من مشكلات في المسالك البولية، وقد أعطي العلاج اللازم، وهو يحتاج الآن إلى رعاية تمريضية.

# الشورى لـ"التخصصي": لا تحجب ميزانيتك

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=136895&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

استغربت لجنة الشؤون الصحية والبيئية في مجلس الشورى، حجب المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، لميزانيتها في تقاريرها السنوية.

وأوضحت اللجنة في تقرير - حصلت "الوطن" على نسخة منه - أن تغييب تفاصيل عن الميزانية وأوجه صرفها، يصعب من معرفة البرامج المتضررة لدى المؤسسة، مشيرة إلى أن التقرير لم يذكر وفورات في الميزانية، مما دفع اللجنة للتوصية بأهمية أن تضمن تقارير "المؤسسة" تفاصيل عن الميزانية والاعتمادات وأوجه صرفها.

وكان "التخصصي" قدم مقترحات لوزارة المالية عن طريق لجنة الشؤون الصحية والبيئية في مجلس الشورى، أوضح خلالها أن هناك عيادات طبية مسائية متوفرة في المستشفى ولكنها توقفت لعدم وجود جدوى مالية.

رصدت لجنة رقابية ملاحظات على المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث فيما يخص ميزانيتها وأوجه صرفها، واستغربت عدم عرض ميزانية المؤسسة في تقاريرها السنوية، على غرار العديد من الجهات الحكومية التي تضمن ميزانياتها في تقاريرها السنوية.

وأوضحت لجنة الشؤون الصحية والبيئية في مجلس الشورى في - تقرير حصلت "الوطن" على نسخة منه - أن تقارير المؤسسة لم تورد تفاصيل عن الميزانية وأوجه صرفها، مما يصعب معرفة أي البرامج لدى المؤسسة الأكثر تضررا، مشيرة إلى أن التقرير لم يذكر أية وفورات في الميزانية، مما جعل اللجنة تخرج بتوصية تفيد بأنه: "على المؤسسة أن تضمن تقاريرها تفاصيل عن الميزانية والاعتمادات وأوجه صرفها".

وكان المشرف العام التنفيذي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور قاسم القصبي، قد أكد في وقت سابق من هذا العام أن ميزانية المؤسسة زادت بنسبة 12% عن العام الماضي إذ بلغت نحو 4,6 مليارات ريال، لدعم مشاريع المؤسسة التوسعية في الرياض وجدة. منها مركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد بسعة 300 سرير ويسير وفق ما خطط له.

وأوضح المسؤولون في المستشفى بحسب التقرير أن المطلب الأول هو الدعم المالي للخدمات الصحية كما هو الحال في الدول المتقدمة ولا بد من معالجة هذه المشكلة بالدعم ويحل بشكل جذري، مبينين أن المستشفى التخصصي حاليا لديه مشاريع توسعية في مدينة الرياض، مثل مركز الملك عبدالله للأورام، وأن خادم الحرمين الشريفين دعم المركز بمبلغ 300 سرير، وفي محافظة جدة توسعة بتكلفة مقدارها مليار و 200 مليون ريال، وتم الحصول على دعم من وزارة المالية لترسية المشروع.

وكان "التخصصي" قد قدم مقترحات لوزارة المالية عن طريق لجنة الشؤون الصحية والبيئية في مجلس الشورى، حيث أوضح أن هناك عيادات طبية مسائية متوفرة في مستشفى الملك فيصل التخصصي ولكنها توقفت لعدم وجود جدوى مالية، مطالبا بمحاسبة المؤسسات الصحية بما فيها مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث على خدماتها، واقترح التقرير بأن تشتري وزارة المالية من "التخصصي" الخدمات المقدمة حتى لا يكون هناك استغراب في حجم الميزانية، وأن تكون المحاسبة على الخدمات لا على السرير، حيث إن خدمات السرير لمريض زراعة الكبد تختلف عن خدمات سرير حالة عادية.

وأبان التقرير أن المستشفى يحصل على هبات وتبرعات وله مداخيل من خدمات مدفوعة الأجر وأن إجمالي المبالغ تقريبا في هذا الجانب يبلغ ما بين 70 إلى 90 مليون ريال، فيما خصصت وزارة المالية ضمن ميزانية المستشفى نحو 70 مليون ريال، منها 35 مليونا للمشاريع، و35 مليون ريال لمصاريف التشغيل وهي تصرف من إيرادات المستشفى.

# الأهالي يناشدون خادم الحرمين شمولهم بحل عاجل ينقذ حياة أبنائهم

# "رهام ومفرح وحنان وفاطمة".. ضحايا إهمال "صحة" جازان في أقل من شهر

المصدر: جريدة سبق الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://sabq.org/Axyfde

فهد كاملي- سبق- جازان:

يناشد أهالي منطقة جازان، خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بنظرةٍ حانيةٍ وكريمةٍ من مقامه الكريم، ووضع حلٍّ عاجلٍ ينقذ حياة أطفالهم وأبنائهم من إهمال "صحة" جازان، وكثرة الأخطاء الطبية في الآونة الأخيرة، في ظل عدم وجود أيِّ تجاوبٍ من وزارة الصحة، بعد أن تعرّضت ثلاثُ فتياتٍ وطفلٌ للأخطاء الطبية الفادحة في أقل من شهر.

قال الأهالي إن مسلسل الأخطاء الطبية ما زال مستمراً، بعد أن قتلت براءة الطفلة رهام الحكمي ذات الاثني عشر ربيعاً في مستشفى جازان العام، بعد أن نُقل لها دم ملوّث بالإيدز، وأثارت قضيتها الرأي العام. وأضافوا: وبعد أقل من أسبوع على فاجعة رهام، سقط الطفل مفرح حمدي ابن التسعة أعوام، ضحية خطأ طبي جديد انتهى بإصابته بالشلل، وأفقده إحدى عينيه في مستشفى صامطة العام.

وبعد حادثة مفرح بثلاثة أيام تكشفت لـ "سبق" مأساة "حنان الدوشي"، التي كُتبت فصولها بين أروقة مستشفى الملك فهد المركزي بجازان، ونقل لها دم ملوث بالجرثومة أودى بحياتها.

ومساء أمس حلّت مأساة جديدة على منطقة جازان وفاجعة هزّت أركان المجتمع الجازاني، حيث تعرّضت فاطمة راجح ذات العشرين عاماً، لخطأ طبي حيث تسبّبت جرعة زائدة تناولتها من مستشفى جازان العام في وفاتها دماغياً، وقبل تلك الحوادث بعد أشهر تعرّضت زرعة عيسى محمد فقيه، لخطأ طبي بمستشفى الدرب العام حيث أعطيت دم فصيلته Á في حين أن فصيلتها O.

وناشد أبناء جازان، خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، التدخُّل العاجل والسريع للنظر في أوضاع "صحة" جازان وما وصلت إليه من إهمالٍ في حياة المواطنين، حيث تخوّف المواطنون من اللجوء للمستشفيات الحكومية في المنطقة بعد تلك الحوادث التي شهدتها في أقل من شهر.

وقال المواطن محمد الشقيقي إن الكوارث التي تعيشها منطقة جازان في هذا الشهر أبطالها من منسوبي "صحة" جازان، ولدينا "فوبيا" من الذهاب للمستشفيات الحكومية متسائلاً عن الأمانة التي وكّلتها للعاملين بقطاع الصحة من قِبل الدولة.

من جانبه، طالب محمد العريشي بتدخُّلٍ عاجلٍ لولاة الأمر، قبل أن تتفاقم المشكلة، ويتزايد الضحايا أكبر مما كنا نتوقع، مؤكداً أن ما وصلت إليه الأوضاع الصحية بمنطقة جازان يدعو للقلق. وشدّد على أنه لن يراجع أي مستشفى حكومي بمنطقة جازان بعد اليوم خوفاً على صحته وصحة أطفاله.

وقال سالم الصميلي إن العقوبات التي أصدرتها وزارة الصحة في قضية "رهام" كانت واهيةً، ولم تشمل القياديين والمتسبّبين في هذا الإهمال، بل كانت لتكميم أفواه المواطنين وإسكات الرأي العام، بعد أن نشرت فضيحتهم أمام الجميع.

وبيّن لـ "سبق" عم الطفلة رهام صديق يحيى حكمي، قائلاً: لا بد من محاسبة الشخص المتسبّب في القضية، لأنه لا أحد يرضى على ابنته أو أحدٍ من أقاربه أن يحدث معه ما حدث لابنتنا. وتابع بقوله: لو كان أخي المتسبّب لطالبت بمحاسبته

بأشد العقوبة دون رحمةٍ أو شفقة.. مبيناً أن الأمر ليس خطأ طبياً، بل إن الخطأ الطبي معروفٌ كإجراء عمليةٍ أو نسيان شيءٍ ما في أحشاء مريض.

وأبدى إدريس الدوشي شقيق ضحية الدم الخاطئ "حنان" أسفه لتردي الأوضاع الصحية والخدمات الطبية في المنطقة الجنوبية، وغياب الإحساس بالمسؤولية من وزارة الصحة، محمّلاً إياها مسؤولية وفاة أخته.

وقال أحمد عيسى محمد فقيه شقيق الضحية زرعة فقيه، التي نقل لها دم عن طريق الخطأ بمستشفى الدرب العام، إنه بسبب خطأ طبي فقد أخته، وإن ذلك إن دل فإنما يدل على الإهمال والتساهل في رعاية المرضى من قِبل الطبيب المعالج وفني المختبر والممرضة المشرفة، وأكمل: مع الأسف الشؤون الصحية بجازان لم تحرّك ساكناً تجاه التحقيق في أسباب وفاة أختي، رحمها الله".

# إنشاء مركز وطني لتوثيقها.. ومهلة سنة من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية للمعادلة

# الشورى يقر نظاماً لمكافحة الشهادات العليا المزورة والوهمية والواهنة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ- 12 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/12/article816764.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أقر مجلس الشورى أمس الاثنين المشروع المقترح من العضو الدكتور موافق الرويلي لنظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا بعد أن درسته اللجنة التعليمية وأجرت عليه بعض التعديلات.. ويدخل المشروع ضمن مشاريع الأنظمة التي أعدها مجلس الشورى عبر تفعيل أعضائه للمادة الثالثة والعشرين من نظامه والتي تعطي العضو صلاحية اقتراح نظام جديد أو تعديل آخر قائم.

ويهدف النظام إلى تطوير آلية معادلة الشهادات العليا للحاصلين عليها من جامعات غير سعودية وذلك لكافة الراغبين في الاستفادة من شهاداتهم والألقاب المرتبطة بها معنوياً أو مهنياً أو وظيفياً في القطاعين العام والخاص للسعوديين وغيرهم.

وشدد المجلس على أنه وافق على النظام ليحقق مكافحة الشهادات المزورة وهي تلك التي يحملها شخص ما من جامعة أو مؤسسة تعليمية لا تعترف بحصوله عليها أصلاً، كما يحقق النظام القضاء على الشهادات الوهمية الممنوحة من جامعة لا تعترف بها دولة المقر، والواهنة وهي تلك الشهادة الممنوحة من جامعة لا تنطبق عليها المعايير العلمية والتعليمية السارية في المملكة.

ويسعى النظام المكون من 19 مادة إلى التصدي للجهات المشبوهة التي تقوم بترويج الشهادات المزورة والوهمية وحماية الأفراد والمجتمع من هذه الجهات، وتوثيق الشهادات للاستفادة منها لأغراض التوظيف والممارسة المهنية، إضافة إلى حماية الأفراد والمجتمع من الأضرار الناشئة عن ممارسة أصحاب الشهادات المزورة والوهمية والواهنة لوظائف ومهن غير مؤهلين لشغلها أو ممارستها، وحماية حملة الشهادات المعترف بها من مزاحمة أصحاب غير المعادلة في سوق العمل.

ونص نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا على إنشاء مركز يسمى المركز الوطني لمعادلة وتوثيق الشهادات العليا ويكون ذو شخصية اعتبارية يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ويرتبط بوزير التعليم العالي ويتولى التأكد من صحة وموثوقية الشهادات العليا التي تم الحصول عليها من خارج المملكة ومعادلتها في جميع التخصصات العليا للحاصلين عليها من خارج المملكة بما يتفق مع المعايير العالمية والأكاديمية والتنظيمية التي يعتمدها مجلس إدارة المركز.

ومن مهام المركز كشف الجهات التي تمنح الشهادات الوهمية والتحذير منها ومنعها من ممارسة نشاطها داخل المملكة وتحذير أساتذة الجامعات من التعاون معها سواء في الإدارة أو الإشراف أو المناقشة لمشروعات التخرج والرسائل العلمية، إضافة إلى التعاون مع الجهات الموظفة أو المانحة لتراخيص وممارسة الأعمال المهنية المختلفة بتقديم المعلومات عن الشهادات التي تمت معادلتها للأشخاص المتقدمين للعمل أو طلب التراخيص للممارسة المهنية.
وتضمنت المادة السادسة عشرة من النظام مهلة التقديم "حكم انتقالي" حيث منحت مهلة لمدة سنة من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لجميع من يحملون شهادات غير معادلة عند صدور هذا النظام للتقدم للحصول على المعادلة المطلوبة.
وتلغى جميع القرارات والتراخيص المترتبة على الشهادة العليا عند ثبوت عدم معادلتها ويطبق نظام مكافحة التزوير والعقوبات المترتبة عليه عند ثبوت التزوير في الشهادة وتتولى هيئة الرقابة والتحقيق ممارسة اختصاصها فيما يتعلق بالتحقيق مع الأطراف المشتركة في التوظيف ومنح التراخيص وما يرتبط بها من آثار وأضرار وذلك لمن يحملون شهادات غير معادلة.
وللمركز الوطني لمعادلة وتوثيق الشهادات العليا أو من ينيبه، حق إقامة دعوى قضائية ضد أصحاب الشهادات غير المعادلة.
ولا يجوز للجهات والمؤسسات الحكومية والهيئات المهنية أو الخاصة أو الأهلية إكمال إجراءات الترخيص أو التوظيف أو الترقية إلا بعد استيفاء شهادة المعادلة، وتختص الجامعات الحكومية السعودية من خلال مجالسها العلمية بمعادلة شهادات أعضاء هيئة التدريس السعوديين وغير السعوديين العاملين فيها.
وأشرك النظام الجهة التي سمحت بالتوظيف أو الترقية أو الممارسة العلمية أو المهنية لمن يحمل شهادة غير معادلة في تحمل المسؤوليات والأضرار المترتبة عليها.
وطالب النظام الهيئات المهنية التخصصية كهيئة التخصصات الصحية والهيئة السعودية للمهندسين وهيئة المحاسبين وغيرها من الهيئات الرسمية بالتصنيف المهني للممارسين بعد معادلة الشهادات من المركز.
وحذر مشروع النظام من الاستفادة من الشهادات غير المعادلة والموثقة لأي شهادة عليا صادرة من جامعة أو جهة غير سعودية وحذر من الاستفادة بجميع أنواعها سواء المعنوية أو العلمية أو الوظيفية أو المهنية، كما لا يجوز للحاصل عليها حمل الألقاب المرتبطة بها إلا بعد معادلتها وتوثيقها من قبل المركز.
كما وافق مجلس الشورى على توصية إضافية للعضو الدكتور عبدالله الظفيري على التقرير السنوي لوزارة الصحة وطالبها بدراسة إمكانية صرف الأدوية للمواطنين من الصيدليات الخاصة، ورأى المجلس دمجها مع توصية للعضو عبدالله الناصر نصت على توفير الأدوية في المراكز الصحية والمستشفيات التابعة للوزارة.
وأشار العضو الناصر في مبررات توصيته على معاناة المرضى من عدم توفر الأدوية في المراكز الصحية وكثرة طلب شرائها من الصيدليات وقال إن معظم المواطنين لا يستطيعون توفير الدواء من حسابهم الخاص نظراً للتكلفة المرتفعة للعلاج، كما أن البعض مضطر لتوفيرها لنفسه طيلة الحياة في حالة الأمراض المزمنة.، وأكد الناصر أن المادة الحادية والثلاثين من نظام الحكم نصت على أن "تعنى الدولة بالصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن".
وأيّد المجلس التوصية الإضافية للعضو منصور الكريديس بعد أن أخضعها للمناقشة وتباينت وجهات النظر حولها ما بين مؤيد ومعارض ثم حسم التصويت الأمر، لتفوز التوصية بتأييد الأغلبية وبالتالي أقرها الشورى وضمها لقراراته على التقرير السنوي لوزارة الصحة، وطالبت توصية العضو الكريديس وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المختصة لعمل برنامج لتدعيم الغذاء السعودي بفيتامين "دي" ومكافحة نقصه لدى السعوديين ولجميع الفئات العمرية.
وأشار الكريديس إلى أن الدراسات أوضحت أن السعوديين يعانون من نقص شديد وخطير لفيتامين "دي" وهو منتشر لديهم ولجميع الأعمار وأكد أن نسبة النقص وصلت 97% حسب الدراسات الحديثة في المملكة وهو ما اعترضت عليه العضوة خولة الكريع التي شككت في صحة المعلومات، ورد عليها العضو محمد أبوساق مؤكداً أن عضو المجلس لا يمكن أن يأتي بمعلومات غير صحيحة.
وأقر الشورى توصيات اللجنة الصحية التي دعت إلى النظر في إمكانية تخصيص إدارة وتشغيل خدمات النقل الإسعافي الذي يقدم حالياً من قبل الوزارة، وشدد على الوزارة بتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن نسبة ما تم إنجازه في مشروعات المدن الطبية الجديدة والجدول الزمني لاستكمالها.
ومن التوصيات التي قدمتها اللجنة الصحية ووافق عليها المجلس، تطوير البرامج الوقائية والعلاجية والتوعوية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والثقافة والإعلام والتعليم العالي والجهات ذات العلاقة للحد من انتشار الأمراض المزمنة في المجتمع.

من جهتها أجلت اللجنة الصحية التوصية الإضافية للعضو سعود الشمري الذي اقترح قيام وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والإعلام بإعداد مشروع وطني للمباعدة بين الولادات للمحافظة على صحة الأم وبناء الأسرة.. وقال رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي إنه تم التفاهم مع صاحب التوصية ومطالبته بمزيد من الدراسة لها وبحثها مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل هيئة كبار العلماء حتى يتم إيضاح بعض الأمور المتعلقة بها متوقعا أن يتم طرحها في تقرير الوزارة المقبل.

وأتاح رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ للعضوة الدكتورة نورة العدوان التعليق على هذه التوصية حيث عارضتها وحذرت من أثرها السلبي على النمو الطبيعي والسكاني والمحافظة عليها، وأوضحت اللجنة الصحية سحب توصية تلزم أقسام الطوارئ الخاصة والحكومية بقبول وإسعاف أي حالة خطرة تصلها، وعزت اللجنة ذلك إلى انتهاء عضوية مقدم التوصية من المجلس وهو الدكتور وليد عرب هاشم.

وكان مجلس الشورى قد اختتم جلسته أمس بمناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف المكون من ست وعشرين مادة، وتهدف الهيئة إلى تنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط واقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وغير ذلك وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة. وتشرف الهيئة على جميع الأوقاف في المملكة باستثناء الأوقاف الخاصة (الأهلية) التابعة للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، على أن تزود تلك الجهة الهيئة بمعلومات عن الأوقاف التابعة لها وعن بياناتها وما يطرأ عليها.

# لم يشملهن القرار السامي بتثبيتهن على وظائف جديدة

# صدمة المعلمات البديلات ..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ- 12 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/12/article816805.html

الرياض، تحقيق- راشد السكران

تلقت «الرياض» عدداً من الاتصالات من معلمات أبدين تضررهن بعدم منحهن الفرصة بتثبيتهن أسوة بالمعلمات المشمولات بالأمر الملكي الكريم؛ القاضي بتثبيت المتعاقد معهن كمعلمات بديلات على وظائف جديدة تستحدث لهن.واشتكت عدد من البديلات عدم تثبيتهن، على الرغم من وضوح الأمر السامي، مؤكدين على أن الجهات المعنية تجاهلتهن بحجة أنهن لم يكن على رأس العمل إبان صدور الأمر، مطالبين وزارة التربية والتعليم، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية بمساواتهن بزميلاتهن وعدم التحجج بأنهن لسن على رأس العمل لحظة صدور القرار، فبعضهن - حسب قولهن- انتهت عقودهن في ذات اليوم، والبعض الآخر أرغمن على عدم تجديد عقودهن على الرغم من الحاجة الملحة لهن في مدارسهن، علماً أن أغلبهن يحملن تخصصات علمية، والمدارس تعاني من نقص في مثل هذه التخصصات.وأكدت وزارة التربية والتعليم في أكثر من مناسبة على وقوفها بصف هؤلاء المعلمات، حيث أوضح «محمد بن سعد الدخيني» -المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم- في -تصريح سابق- أن موضوع البديلات مطروح للدراسة والتداول على طاولة الوزارة.ويبقى السؤال؛ إذا كانت الوزارة حريصة على إقفال هذا الملف، لماذا لا يتم تعيين البديلات وتفضيلهن عن المتقدمات الجدد؟، مع الإفادة من خبراتهن وسد احتياجات المدارس من المعلمات، حيث تعاني كثير من المدارس من نقص واضح لأسباب كثيرة أهمها؛ ما قد يعتري المرأة من أعذار تلزمها الغياب عن مدرستها بين فترة وأخرى، مما يوجب تكثيف المعلمات البديلات حفاظاً على انتظام العملية التعليمية، وعدم ظلم الطالبات بنقص في الكادر التعليمي، كما هو حاصل في كثير من المدارس وعلى مستوى المملكة.

عدم تجديد

وقالت «سناء الحربي»: نحن بديلات مستثنيات من قرار التثبيت بدون وجه حق، نعاني منذ أكثر من عامين من مماطلة المسؤولين وتسويفهم في حل قضيتنا، مضيفة أنه عندما صدر القرار السامي كان واضحاً وصريحاً بتثبيت جميع البديلات

دون استثناء أو أي قيود، لكن الذي حدث أنه تم استثناؤنا من القرار؛ بحجة أننا لم نكن على رأس العمل، مطالبةً وزارة التربية والتعليم مساواتنا بزميلاتنا وعدم التحجج أننا لسن على رأس العمل، فبعضنا انتهت عقودهن في ذات اليوم، والبعض الآخر أرغم على عدم تجديد العقد لأسباب غير مبررة، مما تسبب في اغتيال فرحتنا بتثبيت الجميع دون استثناء.
وأضافت أنه بعد مطالبتهن المتكررة استجابت الجهات المعنية وتم تشكيل لجنة مكونة من ثلاث وزارت هي؛ وزارة التربية والتعليم، الخدمة المدنية، وزارة المالية، مؤكدةً على أن هذه اللجنة درست المشكلة لكن دون جدوى ودون تقديم أي حلول، كما أنها عملت بدون شفافية، بل ولم يتم اطلاعهن بما جرى داخلها.

تثبيت فوري

وأوضحت «سناء الحربي» أن استبعادهن من التثبيت لا يحقق العدالة وانتظام العملية التربوية، ذاكرةً أن مجلس الشورى رفع توصيته في أحد اجتماعاته بأحقيتهن في التثبيت، وأنه يجب حل قضيتهن واستحداث وظائف لهن، بل وإنهاء معاناتهن وإغلاق هذا الملف بشكل نهائي، مشيرةً إلى أن مطلبنا الوحيد هو تثبيت جميع البديلات دون أي استثناء أو قيود، وأن يتم الإعلان عن قرار تثبيتنا بشكل عاجل وفوري، وأن يكون التثبيت مكانياً ووظيفياً أسوةً بالبديلات اللاتي كن على رأس العمل. وذكرت «نورة العصيمي» أنها عملت في مدرسة كان لديها عجز كبير في المعلمات، وتحملت الغربة والبعد عن الأهل، وكذلك واجهت ضغوط العمل من مناهج متراكمة ومتأخرة وتجاوز في النصاب المخصص في الحصص، مضيفةً أنه لم يتم تقدير ذلك -مع الأسف-، مؤملةً تثبيتهن بأسرع فرصة، متسائلةً: هل مجازاتنا أن نبقى عاطلات بقية عمرنا؟، لماذا لا يتم الرجوع إلى بنود العقد الذي كان بيننا وبين وزارة التربية التي تنص على أن لنا الأولوية في التعاقد؟.

مرارة انتظار

وتمنّت «أمل الحمد» -معلمة بديلة سابقاً- أن تهتم الجهات المسؤولة بموضوع المعلمات البديلات اللاتي تم استثناؤهن من مكرمة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بتثبيت المتعاقدات، مبينةً أنهن مصرّات على أن يرجع الحق لأصحابه بإذن الله، مضيفةً: «لقد تعبنا من مرارة الانتظار والترقب، وكذلك صمت الجهات المعنية»، متأسفةً أن موضوعهن تاه بين المماطلة و»البيروقراطية»، وكذلك عدم وجود شفافية من قبل لجنة تم تشكيلها من وزارات التربية والتعليم والخدمة المدنية والمالية، متسائلةً: ألا يكفي انتظارنا لأكثر من سنتين؟، مُشددةً على أهمية النظر في الموضوع، حيث إن فيهن الأرامل والمطلقات، مُنتظرةً بشارة أو بريق أمل.

أمل ويأس

وقالت «نورة القحطاني»: إن التأرجح بين الأمل واليأس أصبح شعور البديلات المستثنيات، مضيفةً أنه حينما استحدثت وزارة التربية والتعليم عقوداً لسد عجز المعلمات برواتب زهيدة تحملن ذلك طيلة السنوات الماضية أملاً في التثبيت، مضيفةً أن الوزارة رفضت تجديد عقدها بحجة أنه لا يوجد عقود، وتفاجأت بعدها أن هناك عقوداً أغلبها لمن لم يتم التعاقد معهن من قبل، مؤكدةً على أنها استمرت في المحاولة للحصول على عقد لعام كامل، حيث صدر القرار الملكي القاضي بتثبيت جميع من تم التعاقد معهم، واستبشرت بذلك، لكن قرار التربية والتعليم استثنى من ليست على رأس العمل، علماً أن الوزارة هي السبب في عدم وجودي على رأس العمل فلم تجدد عقدها رغم مطالبتها، موضحةً أنهن صبرن عندما كانت رواتبهن لا تتعدى مصاريف المدرسة والسائق، كل ذلك لأجل التثبيت، لكن أحلامهن ضاعت سُدى.

خوف من الطريق

وأوضحت «فاطمة القرشي» أنها تعاقدت في هجرة وكان لا يوجد لها نقل، مضيفةً أنه كان يجب عليها السكن هناك، حيث تحملت معاناة الطريق، مبينةً أنهن كُنّ يخرجن في الثالثة فجراً للوصول إلى مدرستهن في الساعة السابعة، مؤكدةً على أنهن كُن يؤدين صلاة الفجر في الصحراء، مضيفةً أنهن عانين الخوف من قطاع الطرق والحوادث، وكُنّ يضطررن للوقوف في الطريق لساعات طويلة في أيام العواصف الرملية والغبار، وفي النهاية فقدن كل شيء. وذكرت زميلتها «أم محمد» أنها استمرت ك»متعاقدة» لمدة عشر سنوات، لينتهي الأمر بنهاية موجعة، على الرغم من شدة احتمالها لكل مأساة مررت فيها، فقد احتملت ألم الطريق والخوف والرعب، وتحملت المماطلة في تجديد العقد كل سنة، موضحةً أنها صرفت من جيبها الخاص، لإثبات وجودها والحصول على التثبيت!.

هاشتاق في تويتر

وصعّدت البديلات قضيتهن من خلال الإعلام الجديد، وقالت «إيمان الدوسري»: يئسنا بعد أن طرقنا كل الأبواب، مضيفةً أن هناك من شاركنهن بتفاعله، بل وكتب العديد عن معاناتنا، إضافةً إلى مجموعة من الإعلاميين والمثقفين والشعراء، مبينةً أنه من خلال «هاشتاق» عبر «تويتر» نظّمن من خلاله حملة جدّدن فيها مناشدتهن للنظر في مشكلتهن، وما ترتب

عليهن من آثار عكسية، بسبب استبعادهن من قرار الاستثناء، مشيرةً إلى أنهن قدمن شكوى إلى وزير التربية والتعليم يوضحن فيها عدم شفافية اللجنة المكلفة بدارسة حالتهن، بل وعدم اطلاعهن على المستجدات حولها وموافاتهن بالنتائج.

# رسالة الجوازات عن سفر المحارم تثير بعض النساء..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/12/article816806.html

أبها، تحقيق- مريم الجابر

بدأت «الجوازات» منذ فترة قريبة تطبيق خدمة إرسال رسائل نصية لولي الأمر في حال غادر أو وصل أحدٌ من أفراد أسرته من النساء أو الأطفال المملكة، وذلك بعد تسجيل الولي بيانات أسرته في موقع «وزارة الداخلية-خدمة أبشر»، وتعبئة النموذج الخاص بذلك، وبعد التسجيل يتم إرسال رسالة نصية إليه، تفيد بخروج أو دخول أي شخص من أفراد أسرته المملكة، ويتم ذلك إلكترونياً ولا حاجة إلى أن يراجع الجوازات لأخذ تصريح في ذلك؛ مما أثار حفيظة البعض، وأراح بال غيرهم، فما هي دوافع وأسباب ترحيب ورفض البعض لهذه الخطوة؟.

امتعاض بعض النساء كان واضحاً، حيث اعتبرن ذلك تقييداً لحرية المرأة، وفرض الوصاية عليها، على الرغم من أنها قادرة على تدبير شؤونها بنفسها، وفي المقابل رحّب رجال آخرون بهذا الإجراء معتبرين أنه من باب أمان لنسائهم؛ فعندما تسافر المرأة لابد لها أن تأخذ موافقة ولي أمرها الذي يفترض أن يكون على علم بتصرفاتها سواء كانت زوجة أو فتاة أو حتى مطلقة أو أرملة.

قلة حجة

وقال «عبدالله الشهراني»: إن هذا الإجراء ينظر إليه على أنه نوع من الإجراءات الطبيعية التي يجب أن لا تثير حفيظة المرأة، وذلك لعدة أسباب؛ أولها أن المرأة لا تستطيع السفر إلاّ بموافقته، وثانياً أن هذا الإجراء ليس مُقيّداً لها؛ فقد تكون برفقة زوجها أو والدها وتصله هذه الرسالة، لذلك من يرفضن هذا الإجراء قليلات حجة.وأوضح «ياسر العاصمي» أن هذا الأمر مُطبّق منذ ثلاث سنوات، وعندما سافرت مع زوجتي عدة مرات كل ما في الأمر أن رسالة تأتيك على الجوال تخبرك أن زوجتك خرجت من المملكة، وهذا نظام مطبق في كثير من الدول، مبيناً أنه في إحدى الدول المجاورة يخُبر صاحب العمل بخروج الموظف من الحدود بنفس الطريقة.

حفظ حقوق

وأشار «ناصر محمد» إلى أن هذا الإجراء يُسهّل على المرأة حفظ حقوقها؛ لذلك على النساء أن يفرحن لأنهن محل اهتمام كبير من الدولة، حيث أُسِّس لهن نظام يختص بحركتهن وتجوالهن، وهذا من شأنه رعايتهن والاطمئنان عليهن من قبل ولي أمرهن إن كان لا يستطيع السفر مع المرأة.

أمّا «تركي العتيبي» فذهب لأبعد من ذلك، وقال: «بالعكس أرى أنه نظام ممتاز ويحفظ الحقوق لكلا الطرفين المرأة وولي أمرها، ويمكّن ولي الأمر من معرفة وجهة ابنته أو زوجته حتى لو كان مسافراً، وهو يعد توظيفاً مناسباً للتكنولوجيا الحديثة في عملية الرقابة والتحكم في أعداد كبيرة من الأفراد بأقل عدد ممكن من الكادر البشري».

علامة إستفهام

وانقسمت النساء إلى مؤيدات للقرار، وبعضهن معارضات له، حيث اعتبرت «سعاد» أن إرسال رسالة نصية لولي أمرها يبين وجهة سفرها وموعد عودتها فيه علامة استفهام، فهي تعامل كشخص تستحق خطواته المتابعة، ولا ينتج عنه إلاّ مزيد من القلق والشك في النظام الاجتماعي بين جيل الحاضر والمستقبل من النساء!.ورأت «تركية العمري» أن هذا الإجراء يدل على مجتمع غير متصالح مع المرأة، ومازال يشك بها بدلاً من إعطائها الثقة، مبينة أن ذلك يعد من التدخل بالخصوصيات، خاصة إذا كانت امرأة ناضجة وواعية بكل تصرفاتها، مبينةً أنها تعرف امرأة مطلقة وتسكن مع والدها ووالدتها، وعندما تسافر يرسل زوجها رسالة نصية إلى أحد أخوتها الذين لا يعلمون عنها أي شيء، وعند عودتها يبدأون بتنفيذ سلطتهم عليها والتنظير عليها وكل ذلك لأنها مطلقة!.

لا يوجد داعٍ
وبيّنت «عائشة القحطاني» أن المرأة إنسان قبل أن تكون أنثى، وكما يحاسبون المرأة كشخصية مستقلة في حال أخطأت؛ فعليهم أن يعاملوها كشخصية مستقلة في حقوقها وفرصها وحركاتها، منوهةً أن هذه الخدمة سواء كانت إجبارية أو اختيارية ضد حرية المرأة وضد استقلاليتها وإنسانيتها، مطالبةً بالأخذ في الاعتبار أن قانون المملكة لا يسمح للمرأة بالسفر إلاّ بموافقة ولي الأمر، متسائلةً: ما الداعي لبعث رسالة عبر الهاتف تخبره أنها خرجت عبر المنفذ الفلاني، أو سافرت من المطار الفلاني؟.
وأبدت «منى» امتعاضها من هذه الفكرة، حيث إن الرجل الواثق من نفسه هو أكثر من يمنح المرأة حريتها، فهو يؤمن أنها إنسان مثلها مثله، ذاكرةً أن كثيراً من الرجال يكتسبون قوتهم وثقتهم بذواتهم من خلال السيطرة وفرض الهيمنة على المرأة.
وذكرت «خلود الخزيم» أن إبلاغ الزوج يدخل في باب الاحترام المتبادل بين الزوجين، لكن أن لا يتاح للمرأة إمكانية السفر إلاّ بموافقة «أبو العيال» فهذا شيء آخر، ويجب أن تكون للمرأة هذه الحرية من ناحية مبدئية، أيضاً يجب أن يطبق هذا النظام على الأزواج بنفس الحق متى ما غادر الوطن، بأن يرسل رسالة نصية لزوجته تخبر بجهة السفر وموعد العودة!.
تسهيلات الكترونية
يُذكر أنه في السابق كان يتعين على الرجل الذهاب إلى الجوازات لوضع ختم على الورقة الصفراء تسمح بسفر زوجته أو ابنته لوحدهما، لكن التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الرقمية أصبح بمقدور الرجال تدبير هذا الأمر عبر «الانترنت» دون الحاجة للذهاب شخصياً إلى إدارة الجوازات، كما أن رقم البطاقة الشخصية يُقرن برقم الهاتف الجوال حيث يتلقى الرجل رسالة نصية تخبره أن زوجته قد عبرت الحدود عبر المطار أو عبر المنافذ الحدودية البرية أو البحرية.
وهناك عديد من التسهيلات الإلكترونية التي تقدمها المديرية العامة للجوازات عبر موقع وزارة الداخلية الإلكتروني ضمن قائمة الخدمات المتعددة، ومن أهمها وصول إشعارات إلى جوال المستفيد، وهي عبارة عن رسائل نصية مجانية، تبين له أي تغيير على سجله، مثل قرب انتهاء صلاحية جواز سفره، أو انتهاء إقامة مكفوله، أو إصدار تأشيرة سفر له، أو وصول مكفول جديد له للمطار، أو خروج أو دخول أحد أبنائه المضافين على سجل العائلة، وغيرها التي من شأنها توفير كثير من الوقت والجهد على المواطن والمقيم، والعمل يجري على إضافة مزيد من الخدمات الإلكترونية.

# امتناع امرأتين عن تنفيذ أمر الإفراج القضائي عنهما بالقصيم

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/11/760014

بريدة – واس
صرح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة القصيم بأنه إلحاقا لما سبق الإعلان عنه بشأن المقبوض عليهم من قبل الجهات الأمنية بمدينة بريدة بتاريخ 1434/4/18هـ وتاريخ 1434/4/19هـ، لمخالفتهم الأنظمة والتعليمات المرعية بالمملكة والتي تحظر التجمعات والمسيرات والاعتصامات، ورفضهم التجاوب مع نصائح العلماء والمشايخ بالانصراف، وعدم امتثالهم لتعليمات رجال الأمن لإنهاء تجمعاتهم المخالفة، وحيث سبق أن صدر أمر قضائي بالإفراج عن عدد من النساء اللاتي تم استيقافهن ومحاكمتهن وهن مطلقات السراح، فقد تم إطلاق سراح كافة النساء اللاتي شملهن الأمر القضائي باستثناء إمرأتين رفضن الخروج رغم استكمال كافة الإجراءات ذات العلاقة بإطلاق سراحهن، وجار التواصل مع ذويهن لإقناعهن بتنفيذ الأمر القضائي. والله ولي التوفيق.

# ترحيل 7429 طفلاً لبلدانهم وتسليم 1631 طفلاً لذويهم

# مركز "بر جدة" للأطفال المتسوِّلين يحتضن 9060 طفلاً وطفلة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/12/760489

جدة – عامر الجفالي

كشفت إحصائية حديثة لجمعية البر بجدة عن احتضانها 9060 طفلاً وطفلة من المتسولين بمركز إيواء الأطفال المتسولين التابع للجمعية منذ افتتاحه في الثاني والعشرين من شهر شعبان 1424هـ، وأبانت أن المركز قام بترحيل 7429 طفلاً وطفلة إلى بلدانهم في حين تم تسليم 1631 طفلاً لذويهم في الوقت الذي لا يزال يقدم المركز خدمات الرعاية والإيواء لعديد من الأطفال الموجودين حالياً.

وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية البر بجدة مازن بن محمد بترجي بأن الجمعية استقبلت العام الماضي 538 طفلاً وطفلة بمركز إيواء الأطفال المتسولين حيث تم ترحيل 503 منهم وتسليم 18 طفلاً وطفلة لذويهم في الوقت الذي يواصل المركز رعاية عدد من الأبناء حتى اليوم.

وأبان بترجي بأن هذا المركز يعتبر أول مركز لإيواء الأطفال المتسولين على مستوى السعودية ويعتبر من أبرز وأهم مشاريع القضاء على ظاهرة تسول الأطفال، مبيناً بأنه أنشئ بتوجيه من أمير منطقة مكة المكرمة آنذاك الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز رحمه الله في شعبان عام 1424هـ وذلك للحد من ظاهرة التسول.

وأضاف بترجي بأن المركز لا يقتصر دوره على إيواء هؤلاء الأطفال فقط وإنما يتعدى ذلك عبر تأهيلهم من جديد وتعليمهم القرآن الكريم وتوعيتهم وتوجيههم بكثير من المبادئ وتعريفهم بأن ما يقومون به خطأ كبير لا بد من تجنبه.

وأشار إلى أن المركز يحتضن حالياً 39 طفلاً وطفلة من المتسولين بعد ترحيل عدد منهم وتسليم آخرين لذويهم بعد دفع الغرامة المترتبة وأخذ تعهد على ذويهم بعدم العودة للتسول مرة أخرى بالتنسيق مع إدارة الجوازات، مبيناً بأن الأطفال المودعين بالمركز هم من جنسيات مختلفة. وبيّن بترجي بأن المركز يعمل بالتعاون مع الجهات الأمنية على إيداع الأطفال المتسولين إما لوجود آبائهم في إدارة الترحيل حتى يتم إنهاء إجراءات ترحيلهم مع ذويهم أو لحين إصدار إقامة نظامية بعد أن يتم سداد الغرامات المالية، حيث يتعهد الكفيل بعدم تكرار مهنة التسول لهؤلاء الأطفال، مضيفاً بأن المركز يبدأ منذ لحظة وصول الأطفال بتسجيل بياناتهم الشخصية وأرشفة معلوماتهم واستلام ما بحوزتهم من مبالغ مالية وعينية ووضعها في الأمانات وتبديل ملابسهم القديمة بأخرى جديدة؛ إضافة لإجراء فحص طبي شامل عليهم وإعداد تقرير طبي عن حالة كل طفل واتخاذ اللازم حيال ذلك.

يذكر أن مركز إيواء الأطفال المتسولين التابع لجمعية البر بجدة أقيم من أجل إيواء الأطفال المتسولين الذين يتم القبض عليهم سواءً بالتسول أو من يقومون بالبيع عند الإشارات المرورية وحتى يتم ترحيلهم بالتنسيق مع هيئة الإغاثة الإسلامية والندوة العالمية للشباب الإسلامي أو استلامهم عن طريق ذويهم من أجل القضاء على ظاهرة التسول.

# الربيعة: لم أعطل "التأمين".. ووظائف "الصحية" للإناث

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137014&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل، يوسف الحمادي

"الوزارة ليست أنا، وما توصلنا إليه من استراتيجيات خلال الـ 4 سنوات الماضية لن يتأثر بمغادرتي" هكذا عكس وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، واقع الوزارة ونظرتها العامة خلال الـ10 سنوات المقبلة.

وأقر الربيعة خلال ندوة عقدتها "الوطن" في مركزها الإقليمي بمدينة الرياض مساء أول من أمس، بحضور نائبيه و5 من الوكلاء، بوجود فجوة وصفها بـ"الكبيرة" بين وزارته والمواطنين، وهذا ما دفعهم لتحسين الأداء عبر خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، منها ما رأى النور، ومنها ما ينتظر، إضافة إلى إنشاء إدارة لحقوق المرضى، تتلقى يوميا الشكوى، ويتابعها بشكل شخصي.

ولم يكن ملف خريجي الدبلومات الصحية، غائبا عن حديث الوزير، إذ اعترف بعدم مقدرة الوزارة على استيعاب ما تبقى من الخريجين الذكور، مشيرا إلى أن توظيف خريجات تلك المعاهد والكليات يتم بشكل "فوري" لتوفر الشواغر، وجدد الوزير تطميناته بشأن الوضع الصحي لطفلة جازان "رهام" المنقول لها الإيدز، مجملا حديثه حول ضعف الخدمات الطبية في مناطق الأطراف بأن مشاريع الوزارة الحديثة تتركز مجملها في تلك المناطق، إلا أن ضعف التنمية يحول دون رغبة الأطباء في العمل بتلك المناطق.

وفي ملف التأمين الصحي، أكد الربيعة أن ما يثار حول تعطيله لبرنامج "بلسم" غير دقيق، خاصة أن القرار الصادر من مجلس الوزراء يختص بتوفير الخدمات الطبية.

وكشف عن مساعي تبذلها إمارات المناطق لمشكلة شح أراضي المشاريع الصحية. وقال "إذا لم نتمكن من حل الموضوع سنضطر لشرائها".

سيطرت قضايا (إيدز رهام، وخريجي الدبلومات الصحية، وشح الأراضي، وملف التأمين على المواطنين، والأخطاء الطبية، والشهادات المزورة، والعلاقة مع "نزاهة")، على مجمل المحاور التي طرحتها "الوطن" على الربيعة والوفد المرافق له.

الأسرع في العالم

وفي قضية رهام، طرح رئيس التحرير طلال آل الشيخ سؤالا حول آخر المستجدات في الوضع الصحي، فجدد الربيعة تطميناته لعائلتها والرأي العام عن وضعها الصحي، فيما بين أن وزارة الصحة كانت الأسرع في التعاطي مع هذه القضية من بين نظيراتها في العالم، مؤكدا أن ما حدث لرهام يحدث بشكل متكرر لغيرها في عدد من الدول، وقال "من لا يعمل لا يخطئ".

وأشار إلى أن وزارة الصحة هي من اكتشفت الخطأ وهي من بادرت بالإبلاغ عنه في إمارة منطقة جازان عبر مدير الشؤون الصحية في المنطقة، إلا أن الخبر تسرب خلال دقائق في الوقت الذي كانت الوزارة تعد بيانا حول الحادثة.

وفي الشأن القانوني، أكد الربيعة ما نشرته "الوطن" قبل أيام عن إحالة القضية للهيئة الشرعية الطبية، قائلا "لم يعد للوزارة أي شأن في هذه القضية بعد إحالتها للقضاء، وأن دور الوزارة حاليا هو متابعة الوضع الصحي للمريضة".

ولم يخف الربيعة تريث الفريق المشرف على الحالة الصحية لرهام في إطلاق أحكام أو تصريحات حول حالتها الصحية، مؤكدا أن كل المؤشرات تدل على استقرار وضعها الصحي واحتمالية عدم إصابتها بالمرض، إلا أن الأمر ما زال يحتاج مزيدا من الوقت.

وكشف الربيعة أن وكيلة الوزارة زارت المنطقة الجنوبية، لعمل مسح شامل لبنوك الدم هناك، وستواصل زيارتها للمنطقة الشمالية للهدف ذاته.

الوزير.. والجراح

"نجح جراحا.. ولم ينجح وزيرا"، هكذا كانت الانطباعات التي سجلها العامة على الوزير الربيعة، وبمواجهته بهذا الانطباع، قال "أمر طبيعي أن يحتفي الناس بالطبيب في مقابل انقسام مشاعرهم تجاه الإداري والوزير".

الدبلومات الصحية

كاتب الصحيفة صالح الشيحي، طرح على الوزير مشكلة خريجي الدبلومات الصحية ومطالبهم المتكررة، فقال الوزير "أولاً الوزارة يمكن من أكثر القطاعات الصحية التي اهتمت بهذا الجانب، أول ما اهتمت بجانبها الوطني، والوزارة بعد تعييني بشهرين، اجتمعت مع ملاك المعاهد الصحية، وأبلغنا ملاك المعاهد بضرورة تحسين المخرجات، وعلى حسب قراءة الوزارة، رأينا الجانب التجاري على حساب المخرج المؤهل، وهذا لا يرضي المسؤولين ولا الوطن، والوزارة بدأت وضع تصور لرفع مستوى الدخول للكوادر وعدم إهمال كوادر خريجي الدبلومات، واجتمعنا مع ملاك المعاهد وأبلغناهم بتوجه الوزارة ومصلحة الوطن، ولكن لم يتجاوبوا، ورفعنا بها إلى الجهات ذات العلاقة وشكلت لجان وزارية والجميع اتفق أن هذه المعاهد تشكل قلقا للبلد، ويجب رفع مستواها وأوقفت، وهذه تحسب للوزارة وليست على الوزارة، ولمصلحة الوطن.

وأضاف "أما فيما يتعلق بالخريجين، المعينين في الوزارة من خريجي هذه المعاهد يبلغون 45 ألفا إلى 47 ألفا، ومنذ أتيت الوزارة تم تعيين 27 ألف خريج، ويبلغ عددهم الآن نحو 75 ألفا.

الفرص للإناث موجودة.. ولا فرص للذكور

وأكد الوزير الربيعة، أن خريجي المعاهد من البنات يتم تعيينهن مباشرة إذ يوجد شواغر، أما الذكور فلا يوجد لهم وظائف، ولا توجد شواغر لهم.

وأضاف المتبقي من الخريجين الذكور حوالي 14 ألف آخرين، وعلى مقاعد الدراسة نحو 12 ألف، مؤكدا أن الوزارة ما زالت إلى اليوم تعين إذا وجد شواغر، لكن نؤمن بأنه لن نستطيع تحملهم ولن تستطيع الوزارة استيعابهم، والوزارة وضعت تصورات عدة، مثل إيجاد برنامج يجعل الجامعات تشارك في تجسيرهم حتى يصبحوا حملة بكالوريوس، وهذه الجزئية نعمل عليها حالياً، ومع ذلك الوزارة وضعت 3 إلى 4 تصورات أخرى بديلة ورفعت للجهات المعنية، وتتمثل في تأهيلهم وتجسيرهم، وإعطاء القطاعات الحكومية وظائف إضافية وميزانية للتدريب، وتحويلهم إلى وظائف إدارية تستوعبهم في حال عدم نجاحهم في التأهيل".

نفصل في أضيق الحدود

كاتب الصحيفة إدريس الدريس طرح مسألة محدودية صلاحية الوزير في فصل الموظف على خلفية تجاوزات مثل قضية رهام، إذ لا تتجاوز نقله، فأجاب الوزير بالقول "هناك نظامان الأول نظام مزاولة المهنة الصحية، والآن نحن بصدد مراجعته، وهناك أيضاً نظام الخدمة المدنية وهو للإداريين، وما يطبق على الممارسين الصحيين، هو نظام مزاولة المهنة الطبية، لنا مخرج صغير جدا في الفصل، وطبق في موضوع رهام.

لم أنسف جهد "المانع"

الدريس كذلك، طرح أن مشروع التأمين كان جاهزا للمواطنين أيام حمد المانع الوزير السابق وأتى الربيعة وكان له رأي آخر، فقال "التأمين الصحي الذي تكلموا عنه أنه أجيز، لم يجز أي شيء وإنما مشروع تم رفعه، وهو مشروع بلسم، وبلسم لم ينص على التأمين، كان ينص على القطاع الصحي، وليس التأمين، وبعض القطاع الصحي، ضمن إستراتيجيتنا التي تتمثل في الرعاية الصحية الأولية وتطوير المستشفيات، ولكن لم ينص على تأمين صحي تجاري وبلسم متاح للقراءة، لكن ما يخص ما يكلف المواطن أي إجراءات لم يوافق عليه، ولم يصدر بها قرار، وهذه حسمت قبل مجيئي للوزارة بسنة، وتوصية مجلس الوزراء واضحة أنه يقوم مجلس الخدمات الصحية ووزارة الصحة، ومجلس الضمان الصحي بدراسة كل خبرات العالم في التأمين، والآن الوزارة تدرس ذلك عبر لجان ناضجة ووضعت 5 ورش عمل، من أجل تبيين مفهوم التأمين بشقيه التجاري والتعاوني.

الشهادة المزورة كـ"الفيروس"

مدير التحرير التنفيذي في الصحيفة عيسى سوادي، قال إن هناك أمرا يؤرق الرأي العام، وهو الشهادات المزورة وتحديداً في القطاع الخاص، وسأل عن خطوات الوزارة لإغلاق هذا الملف نهائياً، وألا يدخل كادر صحي للمملكة بشهادة مزورة، فأجاب الربيعة اكتشاف الشهادات أو اكتشاف المرض أو اكتشاف فيروس، أمر يحسب للقطاع الصحي وليس ضده.

وسأذكركم بأمر، دولة كبيرة تصرح بعدم وجود إصابات بفيروس "إتش ون أن ون"، ويؤكدون عدم الإصابة به، ونحن ننشر يومياً ما يتم اكتشافه، إذ كان لدينا شفافية، كما أن منظمة الصحة العالمية لا تقبل إلا من المملكة لأن لديها مصداقية وشفافية.

وأضاف "لقد وقعت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية مع أكبر الشركات لكشف الشهادات المزورة ولهذا أصبحنا لا نجعل أي مجال لدخول أي صاحب شهادة مزورة إلى المملكة، فلا يمكن لأي ممارس صحي ممارسة مهنته إلا بشهادة من

الهيئة، ولذلك نكتشف الشهادات، وعندما نعلنها يعتبر أمرا إيجابيا، والتشديد في الشهادات في وزارة الصحة والقطاعات الصحية يصل إلى أعلى درجة بأننا نطلب الشهادة من المصدر وهذا أعلى دقة لاكتشاف الشهادات المزورة".
وقال "منذ العام يتم اكتشاف الشهادات المزورة قبل منح الترخيص في القطاعين الحكومي والخصوصي، كما تتم مراجعة سنوية لشهادة الممارسين الصحيين".
شح الأراضي يشكل هاجسا
وعن وجود مشاريع صحية كبيرة في عدد من مناطق المملكة لم يبدأ في إنشائها لعدم توفر الأراضي، قال الربيعة "ليس هناك شك أن بعض مشاريعنا ليس لها أراض، وليست وزارة الصحة، كل المناطق التي فيها مشاريع خاطبنا إمارات المناطق بمشاريعها وبعدم وجود الأراضي فيها، وإمارات المناطق تحاول جاهدة، وتنسق مع الأمانات ولكن لا يزال ملف الأراضي يشكل هاجسا، والآن فيه تنسيق ولجان مشتركة لحل معظم المشاكل بحيث إنه إذا تعثر وجود أراض، من الممكن أن يكون هناك بديل بشراء الأراضي، وهي تشكل مشكلة.
إهمال المستشفيات القديمة
رئيس التحرير طرح تساؤلا حول تجاهل الوزارة لمستشفياتها القديمة وانغماسها بإنشاء جديدة، رغم وجود فرص ممكنة لتقوية المستشفيات القائمة، فكان جواب الربيعة "مدينة الملك سعود في الرياض ميزانيتها تحسنت، ومعاييرها تحسنت، الممارس قد يكون له مشكلة مع رئيس قسمه أو مع الوزير، ولكن المعيار يكشف أن مدينة الملك سعود في الرياض أخذت شهادات عالمية ومحلية في معاييرها التي ضاهت بها مستشفيات عالمية، وغيرها من المستشفيات في الطريق. الوزارة لم تهمل، لدينا برنامجان هما استقطاب الكوادر الجزئي والطبيب الزائر، الوزارة استقطبت أكثر من 2400 طبيب زائر في برنامج أنشئ للمرة الأولى في وزارة الصحة، وتوجد لدينا حلول، لكن المشاريع في باب آخر.
تأخر التشغيل
وعزا الربيعة التأخر في تشغيل بعض المستشفيات، إلى أن الموضوع يحتاج لفحص كامل المنشأة والأجهزة العاملة. وقال "ليس كل مستشفى نبنيه يعني أن نشغله مباشرة، إذ يجب أن يفحص كل شيء ومن ثم تدخل الأجهزة. الآن بدأنا نحسن هذا النظام مع وزارة المالية، بحيث نبدأ في التجهيز في ذلك قبل الانتهاء من بناء المستشفى، ولكن النظام القديم كان يقدم البناء على التجهيز، والآن هناك تفاهم للبدء في وقت واحد لكل من البناء والتجهيز، إذ إن النظام الحالي يستغرق من أشهر لسنتين وصولا إلى التشغيل.
معاناة الأطراف
وحول شكوى مناطق الأطراف من قلة المشاريع المعتمدة في وزارة الصحة، قال الربيعة إن المشاريع الجديدة المعتمدة في الميزانية الحالية أغلبها لمناطق الأطراف. غير أن المشكلة تكمن في تنمية تلك المناطق بشكل كامل، فالممارسون والأطباء لا يرغبون في المناطق التي لا توجد بها مقومات أخرى، كالمدارس والأسواق والترفيه وغيرها، ولذلك طلبنا من أمراء تلك المناطق أن يشجعوا على جلب الاستثمارات.
العلاقة مع "نزاهة"
يؤكد الربيعة أن علاقة وزارة الصحة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لا تشوبها شائبة. وقال إن البيانات التي تصدرها الوزارة في التعقيب على ما يصدر من نزاهة هي مجرد إيضاحات، فكما لهم الحق أن يبدوا ملحوظاتهم فلنا حق التوضيح، مؤكدا أنه على اتصال دائم برئيس الهيئة محمد الشريف لبحث كل الموضوعات.
الربيعة "وتويتر"
وعن الأسباب التي تحول دون تسجيل وزير الصحة لنفسه في تويتر، قال "تويتر يصنع الربيعة ولا يصنع الوزارة"، مؤكدا أن للوزارة حسابا خاصا تتلقى فيه الشكاوى والمقترحات، فضلا عن إدارة "صوت المواطن" على موقع الوزارة التي يعمل بها 1100 من الموظفين لتلقي الشكاوى على مدار الساعة.
الربيعة.. جراحا.. ووزيرا.. و"إماما"
صافح صحفيي "الوطن": ما شاء الله كلكم "شباب".. كبرتونا
لم يتردد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة أن يؤم المصلين في صلاة العشاء التي أقيمت شعائرها بالطابق الثالث لصحيفة الوطن. إذ تزامن وصول الوزير مع دخول وقت صلاة العشاء. وبعد أن صافح الوزير أفراد هيئة التحرير وكتاب الصحيفة كافة الذين حضروا للمشاركة في الندوة، توجه الجميع إلى المكان المعد للصلاة داخل الصحيفة، وقد أمهم الربيعة بناء على طلب الحضور،، قبل أن يتوجه فريقا الوزارة و"الوطن" إلى المواجهة الصحفية التي تجاوزت مدتها 120 دقيقة.

ومما لفت الوزير خلال زيارته مقر الصحيفة، والتقاءه الزملاء العاملين كافة، أن جميعهم من الشباب، وهو ما أشاد به في كل مرة يصافح فيها الزملاء. وقال "لقد كبرتونا.

المشاركون في الندوة

* من وزارة الصحة

الدكتور منصور الحواسي نائب الوزير للشؤون الصحية

الدكتور محمد الخشيم نائب الوزير للتخطيط والتطوير

الكتور زياد ميمش وكيل الوزارة للصحة العامة

الدكتور عبدالعزيز الحميضي وكيل الوزارة للخدمات العلاجية

المهندس أحمد البيز وكيل الوزارة

المهندس صلاح المزروع وكيل الوزارة للإمداد والشؤون الهندسية

الدكتور خالد مرغلاني المشرف العام على العلاقات العامة والإعلام والتوعية الصحية.

* من الكتاب

الأستاذ إدريس الإدريس كاتب صحفي

الإستاذ صالح الشيحي كاتب صحفي

# جمعية المتقاعدين: قانون الـ"25 عاما" حرمنا حقوقنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137049&CategoryID=5

جدة: محمد القشيري

أكد أعضاء جمعية المتقاعدين، أن عدم تحديث لوائح وقوانين مؤسسة التقاعد والتأمينات الاجتماعية التي صيغت قبل 25 عاما، حرم المنتسبين لهاتين المؤسستين من حقوقهم، التي يفترض أن تكون أسست من أجلها، رغم أن الأنظمة العالمية تحدث أنظمة التقاعد كل 5 سنوات، وتغير القوانين بما يخدم المتقاعد.

وأوضح نائب رئيس جمعية المتقاعدين بفرع جدة، الدكتور عبدالرزاق هاشم مدني، لـ"الوطن" أن اللوائح الحالية لتلك المؤسسات وضعها "مصريون"، ولم تحدث طول 25 عاما، رغم أن مصر تحدث قانون التقاعد كل 5 سنوات بما يتوافق مع المستجدات لديهم.

من جهته كشف عضو جمعية المتقاعدين الدكتور فؤاد بوقري، عن أن مجلس الشورى يدرس حاليا، تحديث بعض اللوائح، حتى تكون متوافقة مع مستجدات العصر، مضيفا أن هناك نقاطا عاجلة يجب أن يركز عليها في اللائحة الجديدة: من تحديد حد أدنى للراتب، وعلاوة سنوية، وأن يكون المرتب حقا للورثة، والتأمين الطبي المناسب، وحقوق السعودية المتزوجة من أجنبي ولورثتها.

وعدّ مدير جمعية المتقاعدين بفرع جدة، أن الملتقى يساهم في تفعيل صوت المتقاعدين والتشاور بينهم حول هموم ومشاكل المتقاعدين، ولكن هناك قوانين ومطالبات تحتاج إلى قرارات سامية لتفعيلها، كالتأمين الطبي لكل متقاعد ومتقاعدة.

جاء ذلك خلال ملتقى المتقاعدين في الغربية بقاعة صالح كامل بالغرفة الصناعية التجارية في جدة. المتقاعدين: قانون الـ"25 عاما" حرمنا حقوقنا

# عسير.. فتاة تحاول الانتحار "مرتين" بسبب "العنف"

# تعرضت للضرب والحبس والإهانات اللفظية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136921&CategoryID=3

أبها: تغريد العلكمي

للمرة الثانية تدخل فتاة لم تتجاوز العشرين ربيعا المستشفى لمحاولتها الانتحار بطريقتين مختلفتين، بعد تأزم حالتها النفسية من وضعها المعيشي، وتعرضها لعنف من قبل والديها، وزوجات والدها، وإخوتها الذكور. في المرة الأولى استخدمت مخدرا علاجيا من الصيدلية، والمرة الثانية تناولت 48 قرصا دوائيا كل منها بحجم 500 جرام.

تقول ع م ع ( 20 عاما) والتي دخلت مستشفى خميس مشيط المدني الثلاثاء الماضي، بعد محاولتها الانتحار "تعبت من هذه الحياة، وحاولت الانتحار مرتين، ولكنني لن أتوقف، فما زالت الفكرة برأسي، ولن أعزف عنها حتى تنجح".

وعند كيفية المحاولتين، قالت "في المرة الأولى أحضرت من الصيدلية مخدرا يصرف لتسكين الآلام، وتناولته بكمية كبيرة، ففقدت الوعي، ونقلت للمستشفى، وتم إنقاذ حياتي، والثانية كانت الأسبوع الماضي بعد أن وصلت بي الأمور إلى نهايات مغلقة، ولم أعد أستطع التحمل أكثر، فتناولت 48 حبة من أقراص والدتي، كل منها 500 جرام، فلم أع شيئا إلا بعد أن أصبحت بالمستشفى، والأطباء يخبروني بإنقاذهم لحياتي".

وعن دوافع ذلك التصرف الخاطئ المرفوض دينيا ومجتمعيا، قالت "أعيش مع والدي وزوجاته الأربع في منزل واحد، وأمي طلقها أبي، لكن ما زالت تعيش مع أبنائها، ولي ستة من الإخوة الذكور، وأختان أصغر مني، والجميع يعاملني كخادمة، بخلاف أن والدي منعني من إكمال تعليمي، حيث درست حتى الصف الرابع الابتدائي، ثم أخرجني من المدرسة بحجة أن "ليس لدينا بنات يدرسن" والآن جعل إخوتي يكملون دراستهم، حتى الإناث اللائي أوشكن على التخرج من المرحلة المتوسطة".

وأضافت أن "البيت أشبه بسجن، فلا يمكنني الخروج إلا للضرورة، ويتم ذلك برفقة ثلاثة على الأقل من إخوتي، ولا يمكنني التحدث بالهاتف، أو حمل جوال، وأتلقى الضرب والإهانات اللفظية من والدي، ووالدتي، وإخواني لأتفه الأمور، ويحرمونني من أبسط حقوقي كفتاة كالاجتماع ببنات عمومتي، أو أخوالي، أو صديقاتي، ووالدتي التي تعمل كمستخدمة بإحدى المدارس تعاملني بصدود وجفاء، حتى بعد محاولتي الثانية للانتحار، كل ما أنبتني عليه هو إنهائي لأقراص الدواء الخاصة بها".

وتابعت الفتاة "حاولت مرارا الهرب من المنزل ولم أستطع، حتى المخرج الوحيد الذي قد ينقذني من هذه المعيشة وهو الزواج منعوني منه، ورغم تقدم البعض لخطبتي، فإن والدي يرفض بحجة أنني لست صالحة للارتباط، ولم أعقل بعد".

منسقة العنف الأسري بمستشفى خميس مشيط المدني كريمة الشهراني أوضحت لـ"الوطن" أن الفتاة أحضرت فاقدة الوعي للمستشفى الثلاثاء الماضي برفقة والدتها وأخيها، وقام الأطباء بعمل غسيل معدة لها، ولم تفق إلا اليوم الثاني، وكانت والدتها تتحدث عنها، وكل ما قالته إنها تعاني من مشاكل منزلية، وهي التي دفعتها لمحاولة الانتحار، وكانت تطالب بحضور حقوق الإنسان للمستشفى، إلا أنها خرجت بعد خمسة أيام، فأحالت قضيتها لفريق الحماية بصحة عسير لاتخاذ الإجراء اللازم".

من جانبه أكد رئيس فريق العنف الأسري بمديرية الشؤون الصحية في عسير الدكتور قاسم حمامي ورود فاكس بحالة الفتاة، مبينا أن حالات الانتحار تحديدا ليست من اختصاص الفريق، فهي تحال عادة للقضايا الجنائية والطب الشرعي، ولكنهم تدخلوا عندما اتضح لنا أن الفتاة حاولت الانتحار جراء عنف أسري تعيشه".

# الطالب "المحروق" يرفض تعويض "التربية"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=136920&CategoryID=3

تبوك: طلال السناني
ما زال الطالب خالد العتيبي ينتظر استكمال علاجه جراء إصابته نتيجة سقوطه على مواد كيميائية في دورة مياه مدرسته بتبوك قبل عام، فيما يشتكي والده من تفاقم إصابة ابنه، وعدم استلامه أي تعويضات جراء ذلك، في الوقت الذي تشير فيه إدارة التعليم إلى رفض الأب للتعويض المادي.
الطفل خالد الذي أصيب في ابتدائية الحسن البصري، ونشرت "الوطن" تقريراً عن حادثته في أبريل العام الماضي، تحت عنوان "أب يفاجأ باحتراق ابنه داخل المدرسة" يعاني من تفاقم إصابته بعد الحروق المتفرقة التي أصيب بها.
وذكر تقرير طبي صدر عقب الحادثة وجود حروق ناتجة عن مادة كيميائية بنسبة 9% من الدرجة الثانية والثالثة بالمقعدة، والنصف الزندي بكلا الساعدين، والجهة الخلفية لكلا الساقين، كما توجد حروق ناتجة عن مادة كيميائية بالجفون العلوية والسفلية بكلتا العينين". وأكد التقرير الالتئام التام لجميع الحروق من الدرجة الثانية في جفني العينين، والساقين، والساعد الأيسر، ومنطقة بها حرق من الدرجة الثالثة خلف المرفق الأيمن، مشيرا إلى أن الطالب في مرحلة الإعداد والتجهيز لإجراء ترقيع جلدي في منطقة المقعدة.
وذكر ماجد عامر العتيبي (والد الطالب المصاب) أن ابنه تم نقله إلى المستشفى بطريقة خاطئة، وقال "مازال ابني يعاني من مشاكل صحية، ولابد من علاجه في مستشفيات متخصصة في الخارج"، مؤكداً أنه لم يستلم أي تعويضات مادية من إدارة التعليم.
من جانبه، أوضح مدير إدارة الإعلام التربوي بتعليم تبوك سعد بن عايض الحارثي أن مدير عام تعليم المنطقة الدكتور محمد اللحيدان وجه بتكوين لجنة من الإرشاد الطلابي، وإدارة المتابعة للنظر في الحادثة. وأضاف أنه "تم التحقيق مع جميع الأطراف، ونتج عن ذلك محاسبة مدير المدرسة وتوجيه عقوبة تأديبية له، وتم نقله إلى مدرسة أخرى"، مشيرا إلى أنه تم تعويض المصاب بمبالغ مادية، ولكن والده رفضها.

# ذووه: نقلوه دون علمنا .. والصحة: نحقق في الشكوى

# ديدان في حلق خمسيني نتيجة الإهمال إثر حادث مروري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130312/Con20130312580082.htm

أحمد اللقماني، أحمد الحسني (مكة المكرمة)
انتهى الإهمال بمسن دخل في غيبوبة إثر حادث مروري قبل عام إلى وضع مأساوي، حيث تيبس فكه ويداه، والأسوأ من ذلك خروج ديدان صغيرة من حلقه - على حد قول ذويه - الذين فوجئوا بنقله من المستشفى الذي كان منوما فيه إلى مستشفى ابن سينا في حدا الخاص بمرضى الجذام.
وفيما شكا حميد الشنبري (شقيق المريض) من مماطلة إدارتي المستفشيين في تدارك وضع أخيه الحرج، وكذلك ما اعتبره تجاهلا من وزارة الصحة والشؤون الصحية للشكاوى والخطابات التي رفعها بهذا الشأن، مطالبا بمحاسبة

المتسببين في نقله دون علمهم، والمقصرين في مستشفى ابن سينا الذين أهملوا رعايته، أكد الناطق الإعلامي للمديرية العامة الشؤون الصحية بمكة المكرمة فواز الشيخ أن المديرية فتحت تحقيقا موسعا في القضية، داعيا أهل المريض إلى تزويدهم بأرقام الشكاوى التي تقدموا بها إلى الشؤون الصحية، للتحقيق في سبب إهمالها.

وعن هذه الواقعة تحدث لـ «عكاظ» حميد الشنبري قائلا: «دخل أخي مساعد ( 51 عاما) قبل سنة إلى مستشفى شهير وهو في حالة خطرة إثر حادث مروري، ونقل منه إلى مستشفى حكومي وكانت حالته مستقرة ويستطيع تحريك يديه وجسده ويستجيب للعلاج، ولكن كانت المفاجأة عندما ذهب ذووه لزيارته ذات يوم ولم يجدوه، وبالسؤال عنه تبين أنه نقل دون علمهم إلى مستشفى ابن سينا في حدا 50 كلم غرب مكة المخصص لمرضى الجذام، مما كلفهم المزيد من المعاناة، حيث كانت ابنته تعاني من سرطان الدم وتوفيت بعد ثلاثة أشهر من حادثة والدها، فيما أصبحت والدتنا تتردد عليه بشكل يومي من الحسينية جنوب مكة إلى حدا لزيارته».

وأضاف «في حدا تدهورت حالته بشكل خطير بسبب الإهمال الذي وجده، حيث أصيب بمرض معد من أحد المرضى المجاورين له، وهو الجذام (الجرب) وتدهورت حالته لأشد من ذلك بتصلب فكه ويديه إلى أن وصل الأمر إلى خروج الدود من حلقه، وطالبنا بعمل منظار للحلق قبل شهر من أجل القضاء على هذه الديدان قبل انتشارها في كامل جسده، ولكن لم يتم ذلك إلى يومنا هذا».

واختتم حميد الشنبري حديثه لـ «عكاظ» مناشدا المسؤولين في الجهات المختصة بسرعة نقل أخيه مساعد إلى أحد المستشفيات الكبيرة ذات الإمكانيات العالية لتلقي العلاج اللازم قبل فوات الآوان، ومحاسبة كل من تسبب في الحالة التي وصل إليها.

# أولياء الأمور يستغربون صمت "التعليم"

# بالصور.. "أيتام" جازان يدرسون بين أكوام النفايات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ- 12 مارس 2013م

http://sabq.org/02yfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:

أصبح طلاب مدرسة الأرقم بن أبي الأرقم في قرية "الأيتام" بالقطاع الجبلي شرقي جازان عرضةً للأمراض بعد أن تحولت مدرستهم إلى أكوام من النفايات المتكدسة.

وتلقت "سبق" عدداً من الصور تظهر تراكم "النفايات" وتكدسها داخل فناء المدرسة دون أي اكتراث بصحة الطلاب حيث أصبحوا عرضةً للأمراض.

وقال عددٌ من أولياء الأمور لـ"سبق": إن الطلاب يقضون يومهم الدراسي بين أكوام النفايات لعدم رفعها والتخلص منها بشكلٍ يومي ما تسبب في تراكمها وتحولها إلى بيئة خصبة لجذب الحشرات وخصوصاً "الذباب" الناقل للأمراض في المدرسة ما يهدد صحة الطلاب.

واستغربوا من صمت إدارة تعليم جازان تجاه ما يحدث وعدم توفير عامل "نظافة" بالمدرسة في الوقت الذي تندد فيه وزارة التربية والتعليم بالنظافة والصحة المدرسية.

وحاولت "سبق" الحصول على توضيح من إدارة تعليم جازان عن طريق ناطقها الإعلامي محمد الرياني، حيث طلب إرسال الاستفسار والصور وتم إرسالها ولم يصل الرد.

# نجاة 300 طالبة وتسجيل حالتي هلع واختناق فقط

# أمير الرياض ونائبه يقفان على عمليات إخماد حريق جامعة نورة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/13/article817203.html

الرياض - مناحي الشيباني تصوير - فلاح الشمري

أطمأن صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز وسمو نائبه الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز على سلامة طالبات ومنسوبات جامعة الأميرة نورة بالرياض بعد حادثة الحريق التي وقعت صباح أمس الثلاثاء بمبنى السنة التحضيرية بالجامعة في الرياض.

وقف سموه أمير منطقة الرياض وسمو نائبه على موقع الحريق بحضور مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري والتقيا بمديرة الجامعة واطمأنا على صحة الطالبات ومنسوبي الجامعة وسلامة الوضع كما أشاد سمو أمير منطقة الرياض وسمو نائبه بالإجراءات التي اتخذت وسرعة التعامل مع الحدث من قبل إدارة الجامعة والدفاع المدني وجهات الإسعاف.

وقال مدير الدفاع المدني الفريق سعد التويجري إن أمير منطقة الرياض وسمو نائبه تواجدا منذ الساعات الأولى في موقع الحريق للإشراف على عمليات الإخلاء والإنقاذ للطالبات، وأشاد سموهما بجهود الجميع في معالجة الحادث وسرعة الاستجابة .وبين الفريق التويجري أن الحادثة كانت ستتسبب في كارثة لولا عناية الله حيث إن ثاني أكسيد الكربون المتصاعد من الحادث يقتل خلال 3إلى 5 دقائق وكاد الحريق أن يتسبب في المزيد من الإصابات لو تأخروا في الإبلاغ وطلب المساعدة. وأشار التويجري أن المبنى الذي اندلع فيه الحريق يتواجد فيه 300 طالبة وقت الحريق وتم إخلاؤهن في دقائق ولله الحمد.

وأشار التويجري في تصريحه إلى أن الجهات المختصة تقوم بتحقيقاتها لمعرفة أسباب الحريق.

من جانب آخر قال الناطق الاعلامي بالدفاع المدني النقيب محمد الحمادي ل الرياض إنه تبلغ الدفاع المدني عند الساعة العاشرة وأربع وأربعين دقيقة من صباح الثلاثاء بلاغ عن اندلاع حريق في جامعة نورة بمبنى السنة التحضيرية وعلى الفور تم تحريك ست فرق أطفاء وثمان فرق إنقاذ وثلاث فرق إخلاء وعشر وحدات إسناد بالإضافة الى فرقة التدخل في المواد الخطرة وعشر وحدات إسناد وطائرتين وقوة الطوارئ للدفاع المدني وعند وصول الفرق للموقع تم مباشرة الحادث والذي اتضح أن الحريق اندلع من الدور الثاني بالتمديدات الكهربائية وانتقل الى الدور الثالث حيث تم تمشيط المبنى من قبل فرق الإنقاذ وفتح جميع المصاعد الكهربائية للتأكد من خلوها فيما قامت فرق الأطفاء بمكافحة الحريق وإخماده .

وأشار الناطق الإعلامي بالدفاع المدني الحمادي إلى أنه نتج عن الحادث نقل حالتين الى المستشفى إحداهما كانت حالة اختناق والأخرى حالة هلع وخوف.

وأشاد الدفاع المدني بدور المنسوبات والعاملات في جامعة نورة وذلك للتصرف السليم أثناء أندلاع الحريق وإخلاء الأدوار بشكل منظم دون تدافع ومواجهة الحادث حتى وصول فرق الدفاع المدني الأمر الذي كان له الدور في الحيلولة دون وقوع خسائر بشرية.

# قاتلة تالا" تعترف بجريمتها أمام ثلاثة قضاة في أول محاكمة لها.. أمس

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/13/762121

ينبع – عبدالعزيز العرفي
عقدت المحكمة العامة في ينبع أمس، الجلسة الأولى للنظر في قضية الخادمة الإندونيسية المتهمة بقتل الطفلة تالا الشهري، بحضور الخادمة جلسة المحاكمة تحت حراسة أمنية مشددة، وغياب المحاميين الذين سبق أن أكدت السفارة الإندونيسية أنها أوكلتهما للترافع عن الخادمة، وبحضور والدي الطفلة المقتولة.
وشهدت جلسة المحاكمة حضور ثلاثة قضاة، حيث ترأس الجلسة رئيس محكمة ينبع الشيخ عبدالله الحميضي، بحضور كل من الشيخ مصطفى الزهراني والشيخ بندر التويجري، واستمعوا إلى أقوال الخادمة التي أقرت أمامهم بارتكابها الجريمة، وحين واجهها القضاة بتفاصيل الواقعة لم تنكر تعمدها القتل، واعترفت أنها نفذتها مستخدمة سكيناً قامت بجلبها من المطبخ، حيث قتلت بواسطتها الطفلة وهي نائمة في السرير، فيما توجَّه القضاة بسؤال الأب والأم عن مطالبهما، فأجابا أنهما يريدان القصاص من قاتلة ابنتهما.
وكانت العاملة المنزلية المتهمة قد أقدمت على تنفيذ جريمة قتل لطفلة ذات أربع سنوات بذبحها على سرير والديها في ينبع، مستغلة خُلوَّ البيت من أفراد الأسرة، حيث كان والدا الطفلة في أعمالهما، وشقيقاتها في المدارس، وعند عودتهم إلى البيت وجدوا الأبواب مغلقة من الداخل، قبل أن يستعينوا بالدفاع المدني لفتحها، وعند دخولهم وجدوا أن العاملة قد نفذت جريمتها البشعة، وهي الجريمة التي هزَّت الرأيَ العام قبل نحو ثلاثة أشهر.

# رئيس الهيئة" لـ الشرق: سنبتعث الأعضاء لتعلُّم الإنجليزية.. وتعيين النساء قريباً

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/13/762319

الرياض – عبدالله الغنمي
كشف الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ لـ «الشرق» أن الهيئة تعتزم إرسال الأعضاء الميدانيين للابتعاث في عدد من الدول لتعلم اللغة الإنجليزية، مؤكدا أن مجموع المبتعثين سيصل إلى 250 عضوا ميدانياً هذا العام. وأكد آل الشيخ، أن الهدف من هذه الخطوة هو خدمة العمل الميداني، وكل مَن يلتقي بهم العضو من غير الناطقين بالعربية، مبيناً أن رؤساء المراكز والأعضاء هم المستهدفون من هذه الخطوة، وتمنى الرئيس

العام للهيئة وجود عضوات في الهيئة لما تمثله هذه الخطوة من خدمة للنساء في المجتمع وقال: «النساء سيكنَّ قريبا في الهيئة في أماكن خاصة بهن بما يحفظ خصوصيتهن».
وعن الأعضاء الميدانيين قال آل الشيخ: «أكملت أكثر من سنة في الرئاسة، ووجدت فيها تفهما من قِبل الأعضاء، والتزاما، بعد تدوير في الرئاسة والمراكز»، وتابع «الأعضاء الميدانيون يعملون وفق هدي نبوي مع لين ورحمة ومعرفة بأحوال الناس، مع عدم تصعيد للأمور، ووضعها في نصابها الطبيعي، إضافة إلى حُسن الظن بالناس».

# العمل": تطبيق نطاقات" على 340 ألف منشأة سَيُحدّ من تحويلات الأجانب وسيحارب التستر

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/13/762008

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم
تدرج وزارة العمل، اعتباراً من صباح اليوم، المنشآت الصغيرة التي يبلغ عدد العمالة فيها 9 عمال فأقل، ضمن برنامج «نطاقات». ودافع المتحدث الرسمي باسم الوزارة حطاب العنزي، عن القرار، وقال إنه دُرس دراسة علمية وافية قبل تطبيقه، مشددا على أن القرار سيقضي على التستر الموجود في تلك المنشآت، مشيرا إلى وجود 340 ألف منشأة صغيرة، لا يوجد فيها أي سعودي، ما يؤكد على أنها تدار بـ«التستر»، مشيراً إلى أن القرار سيساهم في فتح مجالات استثمارية كبيرة للسعوديين من خلال رؤوس أموال بسيطة بعد ما سيطرت العاملة الوافدة على هذا القطاع المهم والحيوي، وحاربت أي سعودي يحاول الاستثمار فيه. وأكد العنزي، أن شروط القرار منطقية للغاية، وذلك باشتراطه وجود سعودي واحد ضمن المنشأة، ولا مانع في أن يكون صاحب المنشأة، بعد تسجيل اسمه في التأمينات الاجتماعية، تجنبا لدخول المنشأة في النطاق الأحمر. ولفت العنزي، إلى أن تطبيق القرار سيساهم في تخفيف التحويلات الأجنبية إلى الخارج والمقدّرة بـ 130 مليار ريال سنويا. ولفت العنزي، إلى أنه في حالة عدم الالتزام بتوظيف موظف سعودي أو تسجيل صاحب العمل أو أحد الشركاء، ستُعامل المنشأة معاملة منشآت النطاق الأحمر، ما سيترتب على ذلك من حرمانها من الحوافز، وإيقاع العقوبات عليها.

# شاهين: تبرُّع النساء بالأعضاء نادر .. والأنظمة الصارمة قضت على تجارة الأعضاء

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/13/762163

الدمام – سحر أبوشاهين

أكد رئيس المركز السعودي للتبرّع بالأعضاء الدكتور فيصل شاهين أن القوانين الصارمة التي سنَّتها المملكة لمنع الاتجار بأعضاء البشر خفضت شبهة الاتجار فيما يُجرى من عمليات زراعة إلى 99.9%، مضيفاً أن من الضوابط المتبعة في ذلك منع التبرّع من شخص محدد لشخص محدد آخر إلا إذا كان من نفس جنسيته، ما يعني عدم إمكانية تبرّع شخص أجنبي لآخر سعودي بعينه، ولكن يمكنه التبرّع في مركز زراعة الأعضاء دون تحديد المستفيد من هذا العضو.

وكشف عن تراجع ملموس في عدد السعوديين الذين يجرون عمليات زراعة خارج المملكة خلال الأعوام السبعة الأخيرة من 750 إلى 100 فقط، مشيراً إلى أن عدد المواطنين الحاصلين على كُلى من متبرعين أحياء خارج المملكة عن طريق الشراء بلغ 40 شخصاً من أصل مائة، فيما حصل الباقون على كُلى من متبرعين توفوا دماغياً، وغالبيتهم من أوروبا.

وعزا شاهين ذلك الانخفاض إلى التقدّم الذي تشهده زراعة الأعضاء في المملكة، فضلاً عما وقّعته الدول في السنوات الأخيرة من اتفاقيات جرّمت الاتجار بأعضاء البشر، وما ترتب على ذلك من عقوبات نصّت على معاقبة الطبيب المخالف بالسجن عشر سنوات. لكنه أكد أن بعض الدول لم تدخل نطاق تلك الاتفاقيات، فيما بقيت في بعض الدول الموقعة عليها بؤر تمارس الاتجار بالبشر.

واستبعد شاهين إمكانية السماح باتفاقيات مسبقة بين المريض والمتبرع داخل المملكة، مشيراً إلى أن فحوصات ما قبل التبرع، من فحوصات دم وتوافق أنسجه وخلافه، لا تُجرى في المستشفيات الخاصة بل تقتصر على مراكز التبرّع بالأعضاء، ما يجعل إمكانية حدوث تلك الاتفاقيات مستبعدة تماماً.

وعن تبرّع السعوديات بأعضائهن، أكد شاهين أن معدلات التبرّع بينهن نادرة، مقارنة بالتبرّع بين الرجال، وقال إن الزوج لا يتردد في التبرّع بأعضائه لزوجته، في حين لم تسجل سوى حالات قليلة تبرّعت فيها زوجات لأزواجهن.

وأرجع جانباً من ذلك إلى الثقافة المحافظة في المملكة. وقال إن موضوع اليوم العالمي للكلى هذا العام والذي يوافق اليوم الأربعاء يدور حول الأذية الكلوية الحادة التي لوحظ ارتفاعها بين المرضى المنومين في العناية المركزة، مشيراً إلى أنه لا توجد إحصاءات محددة حول ذلك.

# إعفاء "البرماويين" من رسوم "الإقامة"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137079&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري

في أول خطوة مصاحبة لحصر أعداد أبناء الجالية البرماوية المنتشرين في العاصمة المقدسة وجدة والطائف لتصحيح أوضاعهم، تتجه الجهات المختصة إلى إعفائهم من رسوم الإقامة لمدة 4 سنوات من تاريخ التصحيح.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن أولى خطوات الإجراءات ستبدأ السبت المقبل من قبل لجنة أمنية متخصصة، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تأتي تقديرا لظروف الجالية المعيشية، وتشجيعا لهم لتصحيح أوضاع إقامتهم في البلاد، إلى جانب حصولهم على إقامات نظامية تكفل لهم عيشا كريما.

وأوضحت المصادر أنه تم تجهيز مقر لاستقبال طلبات التصحيح بموقف حجز السيارات بكدي بمكة المكرمة، مبينة أن اجتماعا عقد بين عدد من الجهات الأمنية تم خلاله مناقشة خطة التصحيح، وكيفية ضبط الوضع الأمني في مقر التصحيح، خصوصا في ظل الأعداد الكبيرة لهم وتصل إلى نحو 700 ألف برماوي.

ووصف الخبير الأمني اللواء يحيى بن سرور الزايدي مدير شرطة منطقة مكة المكرمة السابق، تصحيح أوضاع الجالية البرماوية بأنه "خطوة موفقة"، متوقعا أن تكون لها انعكاسات إيجابية كبيرة.

فيما تبدأ لجنة أمنية بالعاصمة المقدسة السبت المقبل في الإجراءات التصحيحية لأوضاع أبناء الجالية البرماوية، كشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" عن أنه سيتم إعفاؤهم من رسوم الإقامة لمدة أربع سنوات الأولى من تاريخ تصحيح أوضاعهم.

وأشارت إلى أن تلك الخطوة تأتي تقديرا لظروفهم المعيشية، وتشجيعيا لهم لتصحيح أوضاع إقامتهم في البلاد، إلى جانب حصولهم على إقامات نظامية تكفل لهم العيش الكريم.

وأشارت إلى أنه تم تجهيز مقر لاستقبال طلبات التصحيح بموقف حجز السيارات بكدي بمكة المكرمة، مبينة أن اجتماعا عقد بين عدد من الجهات الأمنية تم خلاله مناقشة خطة التصحيح، وكيفية ضبط الوضع الأمني في مقر التصحيح، خاصة في ظل الأعداد الكبيرة، التي يتوقع أن تقبل على تصحيح الوضع والحصول على إقامات نظامية. وكانت لجنة من الجهات الأمنية المختصة، وفرع وزارة الخارجية وبمعاونة من شيخ الجالية البرماوية حصرت مبدئيا أعداد أبناء الجالية البرماوية بالعاصمة المقدسة ومحافظتي جدة والطائف، حيث تبين أن عددهم زاد على 700 ألف نسمة.

من جهته، اعتبر الخبير الأمني اللواء يحيى بن سرور الزايدي مدير شرطة منطقة مكة المكرمة السابق، تصحيح أوضاع الجالية البرماوية خطوة موفقة، متوقعا أنه ستكون لها انعكاسات إيجابية كبيرة أولها حصر أعداد الجالية التي زادت.

وأضاف ان تلك الخطوة ستسهم في مساعدتهم على الحصول على العمل المناسب مما سيؤدي إلى الاستفادة من العمالة والحد من انتشار الجريمة في أوساطها، خاصة بعد صدور الموافقة على تطوير منطقة المسفلة، التي تقطنها هذه الجالية وتحويلها إلى مدينة لإسكان الحجاج.

# أصحاب "مخطط الوسيع".. ضحايا التقسيم "العشوائي"

# "أمانة القصيم" أوقفته لـ3 عيوب قانونية.. والمواطنون يعترضون

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=137160&CategoryID=5

بريدة: نصار القوسي

اعترض عشرات المواطنين والمواطنات أول من أمس على إجراءات وصفوها بالتعسفية اتخذتها أمانة منطقة القصيم بحق أملاكهم الواقعة بمخطط الوسيع الكائن على طريق "بريدة – الأسياح" شمال شرق المدينة، وتجمعوا إثر ذلك داخل ساحة البلدية، مطالبين بتسهيل إجراءات منحهم رخص البناء والموافقة على طلبات حجج استحكام تقدموا بها إلى المحكمة ولا تزال تنتظر الموافقة، فيما اعتبرت الأمانة المتجمعين بأنهم مظلومون بالفعل وضحايا التقسيم العشوائي.

وقال أحد الملاك في مخطط الوسيع في حديث إلى "الوطن" إن تملكهم تم بواسطة مبايعة بالأوراق من المالك القديم وفوجئوا برفض البلدية لطلباتهم استخراج حجج الاستحكام بحجة أن المخطط غير معتمد ويحتاج للتهذيب، مبدياً تذمره من طريقة البلدية، حيث قامت بالكتابة على جدران أملاكهم بوجوب إيقاف العمل ومراجعة البلدية.

من جهته، عبَر أحمد القعير مالك العقار الأصلي الذي قام المواطنون بالشراء منه عن استغرابه من طلب أمانة القصيم إثبات تملكه الشرعي قائلاً "كيف لي أن أتقدم للمحكمة بطلب التملك وأنا لا أملك؟"، مشيراً إلى أنه باع قطع الأراضي على مواطنين بأوراق رسمية من المكاتب العقارية منذ عام 1418، بعد أن قام بالتنازل عن الخدمات لصالح البلدية".

وأكد القعير أن هناك مخططات أخرى تم بيعها بهذه الطريقة وقامت البلدية بالموافقة على منح حجج استحكام لملاكها، وتابع "إحدى السيدات قامت باستخراج فسح بناء في مخطط الوسيع.. فكيف تسمح البلدية بالبناء ثم تطالب بالإزالة؟".

في المقابل، اعترف أمين منطقة القصيم بالنيابة المهندس صالح الأحمد في تصريح لـ"الوطن" بأن المتجمعين مظلومون وأنهم ضحايا للتقسيم العشوائي، مشيراً إلى أن أرض الوسيع لا تعتبر مخططاً، لأنها تفتقد لمستند شرعي يثبت التملك وغير معتمدة من البلدية، بالإضافة إلى قيام مبان بداخلها دون إصدار فسوحات من البلدية، وهذه ثلاثة عيوب قانونية كافية لإيقافه. وبيّن أن النظام ينص على وجوب إزالة أي مبنى يقام دون فسح، وأن أي أرض غير مثبتة بصك شرعي تعتبر أملاكا حكومية وعلى مدعي الأرض إثبات ملكيتها، مبدياً تعاطفه مع المتجمعين ووعدهم بأن الأمانة ستتريَث وتمهلهم بشرط أن يقوم المالك الأصلي بإثبات التملك والتقدم بطلب التخطيط، وقال إن الأمانة ستقوم بتشكيل لجنة ومخاطبة الإمارة لتسوية الخلاف وفض المنازعات في هذا الشأن.

# والد الطالب "المحروق": منحوا ابني "لاب توب"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=137103&CategoryID=3

تبوك: طلال السناني
نفى ماجد العتيبي، والد الطالب "المحروق"، قيام إدارة تعليم تبوك بتقديم أي أموال له تعويضا عن إصابة ابنه، وقال "لم يعرضوا علي أي أموال، وما زلت أطالبهم بتعويض ولدي عما لحقه من أذى"، مؤكداً أن كل ما حصل عليه ابنه كان عبارة عن "لاب توب قرآني" أهداه إياه أحد منسوبي التربية والتعليم أثناء تنويمه بالمستشفى.. جاء ذلك ردا على ما ذكرته إدارة تعليم تبوك، ونشرته "الوطن" أمس، من أنها عرضت تعويضا على والد الطالب، فرفضه.
وتعرض الطالب "خالد" لحروق متفرقة إثر سقوطه على مواد كيميائية في دورة مياه مدرسته الابتدائية (الحسن البصري) قبل نحو عام. وقال الأب إن التعويض سيساعده في علاج ابنه الذي تفاقمت حالته الصحية، وأضاف "إذا كان لدى إدارة التربية والتعليم ما يثبت رفضي لأي مبلغ عرضوه علي، أو شيك صدر باسم ابني فليقدموه". وذكر العتيبي أثناء مراجعة المستشفى أمس لمتابعة ابنه الذي ما زال يواصل العلاج، أن ولده لم يستلم شيئا سوى الـ "لاب توب" وحلوى، وقال "كانت مبادرة إنسانية لا أقلل منها، ولكن ما يهمني الآن هو علاج ولدي الذي تفاقمت حالته، حيث أصبح لا يتحكم في إخراج الفضلات، ولديه مشاكل في الجهاز الهضمي". وأوضح أنه راجع تعليم تبوك فذكروا له أنه تم تقدير تعويض ابنه المصاب بـ 170 ألف ريال، وسوف يتم الرفع بالأمر إلى الوزارة، ولم يخبروه بشيء حتى الآن.
وطالب الأب بنقل ولده إلى مستشفى متخصص، مبيناً أنه لا يستطع الاعتماد على نفسه حتى في دخوله دورات المياه.
وكانت "الوطن" قد نشرت أمس تقريراً بعنوان "الطالب "المحروق" يرفض تعويض "التربية"، والذي أوضح فيه مدير إدارة الإعلام التربوي بتعليم تبوك سعد بن عايض الحارثي أن مدير عام تعليم المنطقة الدكتور محمد اللحيدان وجه بتكوين لجنة من الإرشاد الطلابي، وإدارة المتابعة للنظر في الحادثة. وذكر الحارثي لـ " الوطن" أمس أن وزارة التربية ليست مخولة بدفع التعويضات، وإنما تم رفع تقرير متكامل إلى مدير عام إدارة المصروفات العامة بوزارة المالية بعد استكمال جميع الإجراءات المطلوبة، وأن المحكمة الجزائية قدرت حالة الشجاج "الأرش" بمبلغ مالي للطالب.

# العدل: جهات حكومية أعاقت توظيف النساء... واستقبالهن خلال شهرين

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/492301

الرياض - سيف السويلم
كشف مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود، عن محاولة جهات حكومية (لم يسمها)، إعاقة فتح باب توظيف النساء في وزارة العدل بعد الإعلان عن قرب إطلاقها العام الماضي. وأكد بدء استقبال متقدمات لوظائف الوزارة خلال الشهرين المقبلين، مشيراً إلى أن العدد المبدئي يتراوح بين 350 و400 وظيفة نسائية. (للمزيد)
وقال العود لـ«الحياة»: «وزارة العدل رفعت طلباً بالحاجة لوظائف نسائية في عدد من المجالات، وتمّ استحداث وظائف منذ العام الماضي، وأُضيف لها المزيد خلال هذا العام، إلا أنها لم تُعتمد للتقديم حتى الآن، بسبب بعض الإجراءات

التنظيمية والمالية لدى قطاعات ومؤسسات حكومية عدة، ونعمل على إكمال هذه الإجراءات»، مشدداً على أن وزارة العدل ليس لها علاقة بهذا التأخير، فهي ترغب في توظيف النساء منذ العام الماضي.
وأوضح أن الوظائف النسائية ضمن المرحلة الأولى، تشمل الإداريات من المتخصصات بالإدارة والحاسب الآلي والسكرتارية وبعض شهادات الدبلوم وغيرها، ووظائف تخصصية في الخدمة الاجتماعية وعلم النفس والقانون والشريعة والتخصصات الأخرى ذات العلاقة.
وأضاف أن الوظائف النسائية تأتي في إطار التوجّه لفتح الأقسام النسائية بإشراف نسائي كامل، إذ ستنطلق مبدئياً في الرياض وجدة والدمام، والمدن التي يوجد فيها محاكم الأحوال الشخصية، مثل المدينة المنورة وعسير، وفي كل عام يتم التوسّع حتى يتم الوصول إلى العدد المناسب لمرافق الوزارة.
ولفت إلى أن الموظفات سيعملن على متابعة قضايا الطلاق والنفقة والحضانة، وتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والقانونية للمراجعات عموماً، والعمل على إجراءات الصلح وإيجاد البدائل المناسبة، ويتبع ذلك قضايا تمكين العمل في المحاكم العامة على مستوى القضايا الجنائية التي تكون فيها نساء، فالمرحلة الأولى، تكون لمحاكم الأحوال الشخصية ثم المحاكم العامة، فيما قد تصل إلى كتابات العدل لاحقاً، ونأمل بأن تتوافق هذه المراحل مع حاجات الوزارة.

# 10 جهات أمنية وحكومية تنافش آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ 13 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130313/Con20130313580223.htm

سلطان بن حمدان (الرياض)
ناقشت 10 جهات أمنية وحكومية في ندوة بكلية الملك فهد الأمنية، سبل مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
الندوة افتتحها أمس الأول مدير عام الكلية اللواء الدكتور فهد بن أحمد الشعلان في قاعة مبنى الإدارة بمقر الكلية تحت عنوان (مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الواقع والمأمول) ونظمها مركز البحوث والدراسات بالكلية، بمشاركة عدد من الجهات.
وبين اللواء الدكتور فهد الشعلان أن هذه الندوة هي إحدى ثمار الدعم والتطور المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، مضيفا أن هذه الندوه هي إحدى الندوات التخصصية التي تحرص الكلية على تنظيمها من وقت لآخر، لافتا إلى أن اختيار عنوانها جاء مواكبا لاهتمام كافة الدول بمكافحة الإرهاب وجرائم غسل الأموال، موضحا أن هذه الندوه تسعى لتحقيق عدد من الأهداف منها التعرف على واقع ومستقبل جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المجتمع السعودي، التعرف على الآثار المترتبة على جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المجالات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، التعرف على الجهود النظامية للمملكة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التعرف على مساهمة أجهزة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المكافحة والتعرف على واقع التوعية بجرائم غسل الأموال ومدى فعاليتها في المجتمع السعودي.
وناقشت الندوة عددا من الأبحاث البحث الأول بعنوان (الكيان القانوني لجريمة غسل الأموال) للباحث العميد الدكتور ناصر محمد البقمي والثاني بعنوان (الآثار السلبية الاقتصادية لجريمة غسل الأموال) للعقيد الدكتور حامد بن داخل المطيري، الثالث (أساليب تمويل التنظيمات الإرهابي) للعميد المهندس الدكتور محمد بن حميد الثقفي، الرابع (واقع جريمة غسل الأموال في المجتمع السعودي) للباحث المقدم الدكتور محمد علي القحطاني، الخامس (جهود هيئة التحقيق

والادعاء العام النظامية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب) للباحث سرور بن محمد العبدالوهاب، السادس (دور وحدة التحريات المالية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب) للباحث ناصر بن عبدالكريم العمير وفي نهاية الجلسات تم فتح باب للنقاش والمداخلات، وخلصت الندوة إلى عدة توصيات هامة تم رفعها للجهات المسؤولة.

# بحجة تقييم الوضع وإصلاحه داخل السجن هناك

# أمريكا ترفض نقل حميدان التركي إلى السعودية

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م

http://sabq.org/q8yfde

خالد علي- سبق- نيويورك:

رفض المسئولون في إدارة الإصلاح "السجون" بولاية كلورادو الأمريكية ضم السجين السعودي طالب الدكتوراه حميدان التركي ضمن اتفاقية تبادل السجناء بين السعودية وأمريكا، حيث رفض مدير إدارة الإصلاح بالولاية، الموافقة على نقله إلى السعودية لإكمال فترة سجنه.

وبرر مسئول في إدارة الإصلاح بأنه وفقاً لقانون الولاية لا يمكن الإفراج عن السجين السعودي، حيث يتطلب الأمر إصلاحه داخل السجن، مشيراً إلى أن مدير إدارة الإصلاح بالولاية كتب في قراره أنه رفض تأييد نقله إلى السعودية في الوقت الحالي إلى حين تقييم الوضع.

في حين تشير تقارير صادرة من إدارة السجن إلى أن حميدان التركي يعد نموذجاً رائعاً ويحتذى به، كما أن له مجهودات كبيرة في إصلاح السجناء، ويحظى باحترام جميع السجناء والمسئولين عن السجن.

واعتقل التركي للمرة الأولى وزوجته السيدة سارة الخنيزان في نوفمبر 2004 م بتهمة مخالفة أنظمة الإقامة والهجرة، ولم يكن الاعتقال من قبل سلطات الهجرة فقط، بل كان معهم أعضاء من مكتب التحقيقات الفيدرالي "F.B.I" ، قبل أن يتهم بعد ذلك في قضية الإساءة لخادمته.

وحميدان التركي هو طالب الدكتوراه السعودي المبتعث من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في قسم اللغة الإنجليزية لتحضير الدراسات العليا في الصوتيات، والحاصل فيها على الماجستير بامتياز مع درجة الشرف الأولى من جامعة دنفر بولاية كلورادو في الولايات المتحدة.

# التكاليف تزيد يومياً 700 ريال والمريضة مهددة بـ"السداد أو الخروج" لليوم الثاني.. مستشفى بـ"المدينة" يقطع "الدواء والطعام" عن خمسينية

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://sabq.org/e8yfde

عمر السبيعي- سبق:
واصل مستشفى خاص وشهير بالمدينة المُنوّرة، ولليوم الثاني على التوالي، قطْعَه الدواء والطعام عن مريضة خمسينية؛ لعدم انتظامها في سداد تكاليف الدواء والإقامة لديهم، لظروفٍ وصفتها بـ"الصعبة والسيئة"، فيما هدّدها المستشفى إما بـ"السداد أو الخروج".

ووفقاً لمصادر "سبق" فإن المريضة الخمسينية- تحتفظ "سبق" بمعلوماتها- كانت قد دخلت مستشفى خاصاً وشهيراً في المدينة المُنوّرة، يوم الإثنين الموافق 22-4-1434هـ، ودفع أحد أبنائها مبلغاً مُقدّماً قُدّر بـ" 2000 ريال"، تكاليف للعلاج والإقامة لديهم، ولكن زادت التكاليف حتى وصلت لـ" 6.500 ريال"، وعجزت عن السداد؛ ليتم قطع الدواء والطعام عن المريضة منذ يوم أمس.

وأشارت المصادر إلى أن دواء المريضة يزيد يومياً بقيمة 700 ريال، ولظروفها الصحية وما تشكوه من الفقر عجزت عن إكمال المبلغ لاستكمال الرعاية الصحية، حتى هدّدها المُستشفى إما بـ"الدفع والاستكمال، أو الخروج".

وعلِمت "سبق" من مصادرها أن بعضاً من المُتبرّعين جمعوا مبلغاً مالياً قُدّر بـ" 5.800 ريال"، فيما تبقى مبلغ " 2000 ريال" لاستكمال العلاج.

من جانبه قال المشرف على الإعلام الخيري بالعلا المدرب فهد عليان البلوي: "إن المرأة الخمسينية تتقاضى مبلغاً قليلاً من جمعية البر الخيرية بالعُلا، وزوجها المُسِنّ مُستفيدٌ من الضمان الاجتماعي، ولكن مع الأسف الجمعية تفتقر للدعم المادي والمعنوي، ولا تستطيع تقديم المساعدات بصفةٍ مستمرة للمستفيدين، ومن بينهم تلك العائلة التي فعلاً تشكو الفقر والحاجة وتراكم الديون، وأيضاً تسكن في بيتٍ بالإيجار وأفراد الأسرة كبير".

وتحتفظ "سبق" بالمعلومات الخاصة بالمريضة وأسرتها، وبنسخة من التقرير الطبي، والمُوضح فيه تشخيص من المستشفى الشهير للمريضة الخمسينية، حيث ذُكر فيه بأنها تعاني "اعتلالاً بعضلة القلب، مع تضخّم شديد في الأذين الأيمن، وارتفاع بضغط الشريان الرئوي، مع هبوط بوظائف التنفّس، وكذلك وجود روماتويد بالمفاصل، والتهابٌ حاد في المرارة دون وجود حصوات".

# الشعبي لـ"سبق": ملف المريض موجود والتواريخ تثبت ذلك

# مواطن يتهم مستشفى الملك فهد بإضاعة ملف شقيقه وتأخير عمليته

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://sabq.org/07yfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
اتهم مواطن مستشفى الملك فهد المركزي بجازان بتعطيل سفر شقيقه لإجراء عملية جراحية في المثانة، مبيناً أن شقيقه "يتبوّل" منذ سنة عن طريق "أنبوب" موصول بجسده بعد ضياع ملفه.
وقال يحيى علي محمد عناتر لـ"سبق" إن شقيقه حسن ( 21 عاماً) تعرَّض لحادث سير في شهر جمادى الأولى من العام الماضي، أُصيب إثره بتمزق في "المثانة"؛ ما أدى إلى تعطل وظيفتها، وكسر في الحوض؛ وتم نقله إلى مستشفى صامطة العام، وأجريت له عمليه جراحية "قسطرة"، وذلك بإيصال أنبوب عبر المثانة؛ حتى يتمكن من "التبول"، وبعد شهر مُنح إذناً بالخروج من المستشفى، وبعد المراجعة الأولى طلب الأطباء منه مراجعة مستشفى الملك فهد "المركزي."
وتابع "عناتر": أُجريت له الفحوصات الطبية اللازمة في مستشفى الملك فهد، وأُعطي موعداً بعد 6 أشهر، على الرغم من تدهور حالته الصحية، وفي المراجعة الثانية، وبعد مرور 6 أشهر، أُجريت له فحوصات طبية جديدة، وأخبره الطبيب بأنه سيتم تحويله إلى أحد مستشفيات الرياض لتوافر الإمكانات هناك، ومن هنا بدأت المعاناة؛ ففي كل مرة يتعذر المستشفى بضياع الملف؛ ما تسبب في تعطل سفره لمدة "عام" كامل، في الوقت الذي يتجرع فيه شقيقي مرارة الألم، وصحته تتدهور بسبب "الأنابيب" التي تخترق جسده.
وقال عناتر إن شقيقه توجّه اليوم إلى المستشفى، وتم إخباره بأنه تم تحويل الملف بعد العثور عليه إلى اللجنة الطبية، وسيتم التواصل معه هاتفياً بعد أسبوعين أو شهر في حال صدرت الموافقة على علاجه في "الرياض!"
وأضاف "من المفترض تحويل الملف وإنهاء إجراءات سفره للعلاج منذ أشهر عدة مضت؛ ووصف ما حدث لـ"شقيقه" بالاستهتار واللامبالاة.
من جانبه نفى المشرف العام على مستشفى الملك فهد المركزي بجازان، الدكتور حسن الشعبي، ضياع ملف المريض "حسن عناتر"، وأكد لـ"سبق" أنه موجود، والدليل على ذلك تدوين جميع مراجعاته للمستشفى بالتاريخ واليوم؛ حيث تم تحويل ملفه من مستشفى صامطة بتاريخ 19/ 9/ 1433هـ.
وأكد الشعبي أن أول زيارة له للمستشفى كانت بتاريخ 25/ 12/ 1433هـ، وكانت له مراجعة أخرى بتاريخ 18/ 3/ 1434هـ، وتمت مخاطبة مستشفى الملك خالد الجامعي بتاريخ 22/ 4/ 1434هـ، وفي انتظار الرد، وسيتم التواصل مع "المريض" وإنهاء إجراءات سفره.
وبيّن الشعبي أن كل التواريخ مثبتة في الملف، وهذا دليل على وجوده وعدم ضياعه كما ادَّعى شقيقه.

# حكمي: ابني ضحية خطأ طبي لمستشفى جازان

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
رابط الخبر

علي خواجي - جازان تصوير: حسين العتودي
اتهم المواطن على محسن حكمي، مستشفى جازان العام بالإهمال في معالجة كسر يد ابنه (محسن) وأنهم قاموا بتجبير يده بطريقة غير صحيحية مما عرضه لالتواء في دوران الساعد ثم قيام المستشفى بعدها بفك التجبيرة وكسر العظم لإعادته من جديد وبدون تخدير، فأصاب ابنه بألم جسدي وألم نفسي مما جعله يصرخ ويفزع بشكل دائم.. وأفاد ولي أمر الطفل ان صاحب السمو المكي الامير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان قد وجه الشؤون الصحية بإفادته عن حالة ابنه الذي تعرض لكسر في يده اليسرى ، وذلك بعد الشكوى التي تقدم ظهر امس (الثلاثاء) لسموه وتحدث فيها عن معاناة ابنه بعد ان تعرض لكسر في يده. وقال الحكمي: ان طفلي يبلغ من العمر سبع سنوات كسرت يده اليسرى في حديقة المنزل، وعندما تم اسعافه الى مستشفى جازان العام وفي قسم الطوارئ بعد عمل الاشعة تم مسك يده من قبل الطبيب(الهندي) وسحبها بدون مخدر ، وتم تغطية يد الطفل بالجبيرة بطريقة غير صحيحة مما ادى الى التواء في دوران الساعد، وبعد مضي اسبوع قمت بمراجعة طبيب العظام في نفس المستشفى ولم اجد الطبيب الذي كان في الطوارئ، وكان في العيادة طبيب مصري وممرضة سعودية ، وطلب مني الطبيب عمل أشعة للطفل ، وبعدها افادني ان العظم مازال مكسورا ومخلوعا حسب ما شاهده في الاشعة ، وقام الطبيب والممرضة بمسك يد الطفل وكسر العظم كسرا آخر من دون مخدر ، مما ادى جعله يصرخ في خوف من الاطباء والممرضين حتى إني خفت عليه الأن من المرض النفسي فهو الان لا يتكلم ولا يضحك، بل يصرخ طوال اليوم..
يضيف: وقمت بالذهاب به الى مستشفى الملك فهد المركزي وافادوني الاطباء بضرورة إجراء عملية جراحية يتم تركيب أسياخ للطفل على الفور، فوافقت على ذلك.
وأضاف: وهناك طفلان في نفس المستشفى تعرضا الى نفس ما تعرض له طفلي من نفس الطبيب بمستشفى جازان العام ، وطالب الحكمي بمحاسبة المتسبب بتعريض ابنائنا للخطر ومحاسبتهم شرعا.
المدينة اتصلت بالناطق الاعلامي بصحة جازان محمد الصميلي الذي افاد بانه سيتم التأكد من ملف الطفل في مستشفى جازان العام وسيتم تزويدكم بكل البيانات بعد التأكد من الاجراءات التي تم اتخاذها تجاه الطفل منذ دخوله لمستشفى جازان العام.

# حين يتنصل مدير الشؤون الصحية من المسؤولية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130313/Con20130313580300.htm

## صالح إبراهيم الطريقي

وها نحن من جديد نعود إلى المربع الأول مع كل قضية يكشفها «الإعلام الجديد» أو «الآي فون» الذي التقط الكارثة الطبية قبل أن يرفع صاحبه ما صوره إلى «اليوتيوب» .

فبعد أن تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي في «الإنترنت» فيديو يتضمن تخزين عينات المرضى في دورات المياه في العيادات الخارجية في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة ، وبعد أن تأكدت بعض الصحف من المقطع، ونشرته على صفحتها «بالإنترنت» ، وجه مدير عام الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور «عبدالله الطائفي» بإعفاء مدير المختبر في العيادات الخارجية في المستشفى من منصبه ، وأحال مدير العيادات الخارجية، ومدير المختبر في مستشفى الملك فهد إلى التحقيق ، وطالب بإزالة فورية لدولاب حفظ العينات الذي وضع في دورة المياه ، قبل أن يعتذر ببيانه الذي صدر أمس الأول لسكان المدينة المنورة عن هذا التصرف، مؤكدا أنه لن يسمح بالتهاون في تطبيق الأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة الصحة .

هكذا بسهولة تم تلبيس القضية بأكملها لمدير المختبر في العيادات الخارجية ، ولكن هل هذا عدل ؟

كان يمكن لقرار الإعفاء أن يصبح عادلا ومقبولا، لو أن من اكتشف هذا الخطأ مدير المختبرات في المستشفى بصفته مديرا ورقيبا على مدير مختبر العيادات الخارجية، مقبولا أيضا لو أن من اكتشفه مدير المستشفى وأحال الجميع إلى التحقيق .

كذلك سيصبح القرار عادلا لو أن من اكتشف هذا الخطأ المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة. أما أن يكتشفه مواطن أو موظف صغير يخاف أن يتورط لو عرف بأنه هو من رفع «الفيديو» ليصحح الخطأ ، فيصبح بيان مدير عام الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور «عبدالله الطائفي» ما هو إلا محاولة التنصل من هذا الخطأ بصفته المسؤول الأول عن أداء المرافق الصحية في المدينة المنورة .

بقي أن أقول : إن أردنا عدم تكرار مثل هذه الأخطاء الفادحة، علينا ألا نسمح للمسؤول الأول عما حدث بالتحقيق مع نفسه، فهو بالتأكيد سيبعد نفسه عن القضي ، وسيدفع الثمن مدير المختبر في العيادات الخارجية الذي ربما طالبهم بإيجاد مكان لتخزين العينات ، فقيل له تصرف ، فلم يجد مكانا فارغا سوى دورة المياه .

# العشوائيون

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ 12 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/12/article816794.html

## عابد خزندار

وهم الذين يعيشون في المناطق العشوائية في مدن المملكة، وخاصة الكبرى، وأغلبهم من الأجانب، ونسبة غير صغيرة منهم متخلفون أو متسللون، وكلهم شئنا أم أبينا جزء من حياتنا، وما يحدث لهم من مرض أو بطالة يؤثر في نسيج مجتمعنا، وجرائره قد تكون أمراضاً معدية أو جرائم بكافة أنواعها سواء أكانت مخدرات أم مسكرات أم سرقات، ولهذا ليس غريبا من مؤسس مؤسسة الفكر سموّ الأمير خالد الفيصل أن يبرم اتفاقية مع وزارة العمل لايجاد فرص وظيفية لقاطني الأحياء الشعبية، وتوظيفهم في شركات كبيرة تنفذ مشاريع في مناطقهم، وهو يصرح في هذا الصدد قائلا: « إنّ تأمين الفرص الوظيفية (للعشوائيين) يستهدف أن يكونوا من المقيمين فيما بعد وربما في يوم من الأيام من المواطنين الصالحين، وهذه كانت رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهذا هو مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتصحيح وضع هؤلاء البشر، هذا تعهد من هذه الدولة للمقيمين في كنفها، بعد أن أقاموا بيننا، ولهم حق علينا بأن نحتضنهم ولن نطردهم أبدا».

وهذه هي أخلاقنا منذ حلف الفضول الذي عقدته قريش في الجاهلية وشهده رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عنه لو دعيت إليه في الاسلام لأجبت، وقال عنه الزبير بن عبدالمطلب:

حلفت لنعقدنْ حلفاً عليهم ** وإن كنّا جميعا أهل دار
نسميه الفضول إذا عقدنا ** يعزّ به الغريب لدى الجوار

وهذا يعني، فضلا عن تأمين عمل لهم، أن نعلّم أطفالهم ونعالج مرضاهم، وإنّا وفقا لرؤية خادم الحرمين الشريفين لفاعلون.

# وأخيرا حل للبرماويين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130311/Con20130311579737.htm

## عبدالله ابو السمح

انفردت جريدة البلاد يوم السبت 2013/3/9 بخبر نشرته في صفحتها الأولى عن تصحيح أوضاع «البرماويين» في مكة المكرمة وسواها، فقد نقل الأستاذ خالد الحسيني مدير مكتب الجريدة عن مسؤولين بصدور موافقة وزارة الداخلية على منح الجالية «البرماوية» إقامات نظامية، والأستاذ الحسيني متابع جيد لقضية الجالية البرماوية التي طال بها الأمد وزاد فيها العدد.. حتى قيل إنهم زادوا على نصف مليون شخص يسكنون أحياء عشوائية على أطراف جبال مكة، وهم هربوا من بلادهم على الحدود بين بورما وبنجلاديش بإعداد صغيرة إلى المملكة، قبل نصف قرن وطلبوا اللجوء هربا من

الاضطهاد البوذي الواقع عليهم دون حماية من أحد، فكلا البلدين بورما وبنجلاديش ينكر تبعيتهم لهما، ونظرا لحالتهم المأساوية أقرت لهم السعودية أيام الملك فيصل ـ رحمه الله ـ باللجوء إلى أن تجد المنظمات الدولية لهم حلا يعيدهم لبلادهم، واعتبروا أنفسهم «مجاورين» للحرم المكي وصاروا طلبة علوم شرعية، ومرت الأيام بدون وجود حل وظلوا متقوقعين في مكة في عشوائيات يتزايدون مثل كرة الثلج حتى بلغ عددهم قرابة المليون ودون أن تكون لهم مهن معروفة أو أعمال معترف بها فهم كالعمالة السائبة، وتكونت لجان عديدة لإيجاد حلول لمشكلتهم إلى آخر لجنة في هذا العام تكونت من عدة جهات حكومية وانتهت كما في الصحف بعدة توصيات انتهت بهذا الخبر السعيد أو الأمل كما روته جريدة البلاد بقلم مدير مكتبها في مكة المكرمة، ومن سنوات كان هذا الاقتراح بمنحهم إقامات نظامية هو الحل الذي لا مفر منه فقد تعاظمت المشكلة واستعصى حل الإبعاد الجماعي إلا بما كان يتردد أحياناً بالاتفاق مع (بنجلاديش) لإنشاء مدينة على نفقة السعودية ونقلهم لها مع المساعدات الضرورية.

أرجو أن يتحقق الخبر وأن تصدر التوجيهات المنظمة لهذه الإقامة والعمل في شتى المهن وخصوصا في مشاريع الحرمين، بإعطاء البرماويين إقامات عمل نكون أوجدنا نهاية سعيدة لمأساة جماعة لاقت كثيراً من العنت لعل الله يفيد منهم البلد وأن يقوموا بواجبهم نحوه.

# 45 ٪ من السعوديات يعانين من اضطهاد الأزواج!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/11/article816491.html

## عاليه الشلهوب

في تحقيق واستطلاع رائع جداً من الزميلتين المبدعتين في الرياض الاستاذة نوال الراشد والاستاذة سحر الرملاوي ولهما كل الشكر والتقدير، على هذه المبادره التشخيصية لحال المرأة ونشر هذا التحقيق يوم الجمعة الماضي في (الرياض) بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس من كل عام. وقد تضمن التحقيق استطلاع وآراء نساء من مختلف بقاع الأرض حول أوضاع المرأة في الالفية الثالثة شاركت به خمسة آلاف امرأة من 15 دولة وقد شمل الاستبيان كما ورد في التحقيق والتحليل المتميز حوالي 1718 امرأة سعودية شملهن استطلاع الرأي ووصلت نسبة الاستجابة اكثر من 40 %. قبل أن أقول رأيي في هذا الموضوع المثير حقاً وددت الإشادة بمنهجية الاستقصاء حيث إنه أخذ شريحة كل المناطق والفئات العمرية والمهن المختلفه للنساء وهذا يؤكد مصداقية التحقيق، في الحقيقة كانت نتائج الاستطلاع وبالذات السؤال الأبرز فيه عن أهم ما تعاني منه المرأة السعودية في الألفيه الثالثه؟ وهنا نشير إلى أن 35.8 % من الشريحة المستقصاة هن من الموظفات العاملات وبالتالي ستكون بيئة العمل محددا مهما في الإجابات. إن إجابة 45 % من الشريحة تصل إلى النص تقريباً إن (اضطهاد الزوج) هو أهم المعاناة التي تواجه المرأة يخلق تساؤلا كبيرا توقعت أن هناك أسبابا أخرى أكثر تأثيراً مثل عدم تقدير المجتمع الذي جاء ثانيا بنسبة 14 % والتمييز في العمل بنسبة 11 % والغريب في الأمر أنه جاء سبب آخر هو عدم التعليم بحوالي 3 % ويستحيل أن يكون هذا من عوامل المعاناة إذا ما عرفنا أن المملكة تحتل مرتبة متقدمه عالمياً في تعليم المرأة قد يكون هناك عوامل أخرى عديدة تعاني المرأة منها أهم مما ورد في الاستطلاع فهناك نظام الأحوال الشخصية الذي نتج عنه اجحاف بحقوق المرأة في كثير من الحالات وتسبب في اضطهاد الأزواج كما ورد كأهم عوامل المعاناة أيضاً هناك العادات والتقاليد هناك التمييز في كثير من الحقوق بين الرجل والمرأة والشواهد كثيرة في نظام العمل والمحاكم وشروط مزاولة الأعمال وغيرها وتشابهت تلك النتائج مع متوسط نتائج نساء دول مصر وتونس وموريتانيا وفلسطين وباكستان التي شملها الاستطلاع السؤال المطروح هل هذه المعاناة التي تعانيها المرأة وسيان كانت من اضطهاد الزوج أو النظرة القاصرة للمجتمع أو التمييز في العمل ومعاناة أخرى كثيرة هل ستتغير إيجاباً ونحن نعيش يوم المرأة العالمي في عامه ال 2013 م وتثبت الألفية الثالثة هذا التغيير أم أننا سنردد جميعاً أيتها النساء يا ليل ما اطولك.

# هل في بلادنا فقراء .. ؟!

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130310/Con20130310579391.htm

## عبدالإله ساعاتي

في مطلع العام 1424هـ تلقيت اتصالا من معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية آنذاك.. الرجل الكبير علما وفكرا وخلقا وعملا الدكتور علي النملة.. يبلغني فيه باختياري عضوا في مجلس إدارة الصندوق الوطني لمعالجة الفقر الذي أنشأه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالأمر السامي الكريم رقم 41362/خ في 25 شوال 1423هـ وذلك عقب زيارته التفقدية التاريخية لمنازل بعض الأسر الفقيرة في مدينة الرياض.

ولقد حدد الأمر السامي دور الصندوق بمعالجة الفقر بطرق «غير تقليدية» .. وهو ما يعكس رؤية عميقة للآلية المأمولة من الصندوق.. وكذلك تفهما واعيا لواقع المشكلة.. فمعنى «غير تقليدية» الخروج من نمطية إعطاء الفقير إلى تمكينه من الكسب الشريف.. بما يعبر عنه المثل القائل بتعليم الفقير صيد السمكة بنفسه خيرا من إعطائه سمكة.

وبالتوازي مع إنشاء الصندوق تم تشكيل فريق متكامل لوضع استراتيجية شاملة لمعالجة الفقر من خلال دراسات ميدانية ومسوحات بحثية انتهت بوضع الاستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء في العام 1427هـ.

ولقد صدمت في إحدى المناسبات وخلال حديث مع أحد المسؤولين رفضه لمسمى الصندوق مشيرا إلى أنه لا يوجد في بلادنا فقراء!! وأن المحتاجين تصلهم المعونات المالية التي لا تجعلهم فقراء !!.

ولاريب أن زيارة خادم الحرمين الشريفين التاريخية لبيوت بعض الأسر الفقيرة تمثل اعترافا رسميا لأول مرة بوجود ظاهرة الفقر في المملكة.. حيث لم تكن قبل هذا التاريخ توجد توجهات رسمية معلنة للاعتراف بالفقر ومعالجته وإيجاد استراتيجية شاملة لمحاربته..

وهو بهذا يقدم نموذجا مضيئا لوعي القائد وحرصه الكبير على مصالح شعبه فالاعتراف بالمشكلة يمثل نصف الطريق إلى حلها.

والفقر ظاهرة عالمية معقدة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وهي موجودة في جميع الدول وفي كل الأزمان ولكن حجمها يتفاوت وهذا هو المهم.

وتشير إحصائيات هيئة الأمم المتحدة إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء مؤكدة على أن الفقر يختلف باختلاف الدول والثقافات والأزمنة.

ولنا في ديننا الاسلامي الحنيف أسوة في السعي الحثيث لمحاربة الفقر.. فمن المأثور عن الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه دعائه : «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر».. فنبينا صلوات الله عليه جعل الفقر في مستوى الكفر.

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو كان الفقر رجلا لقتلته».

ولقد تغير مسمى «الصندوق الخيري» غير مرة حتى أصبح اسمه حاليا: «الصندوق الخيري الاجتماعي»!!.

ورغم أن الصندوق بدأ بداية قوية برئاسة معالي الدكتور علي النملة.. حيث كانت اجتماعات مجلس إدارته منتظمة وضم كفاءات عالية ووضع الأسس والأنظمة واللوائح والخطط والبرامج ونظم حملة توعوية مكثفة.. إلا أن دوره تراجع بعد أن ترك الدكتور النملة الوزارة.. وغاب الصندوق عن المشهد المحلي واقتصر دوره بشكل أساسي على التعاقد مع معاهد التدريب الأهلية لتدريب متدربين!! هذا رغم دعمه بميزانية مجزية بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين.

والتدريب هو هدف واحد من مجموعة أهداف حددت للصندوق لم تفعل بالصورة المأمولة حتى الآن.. فالمفترض أن يضطلع الصندوق بمسؤولية الحد من مشكلة الفقر بأساليب غير تقليدية من خلال مساعدة المعوزين وفق برامج متنوعة علاجية ووقائية.. بما يحقق استثمارا أفضل لطاقات الفقراء غير المستغلة.. ومن خلال النظر للمشكلة وأسبابها وتهيئة المناخ اللازم للحد منها..

إن مشكلة الصندوق الأساسية هي أنه يعمل بدون الاستناد إلى الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمعالجة الفقر.. والتي تحتوي على قاعدة معلومات هامة وشاملة عن الفقر والفقراء في المملكة.
ومشكلة الصندوق أنه يعمل دون الرجوع إلى الأهداف الموضوعة له.. والتي تشمل إنشاء حاضنات الأعمال وتنمية المشاركة المجتمعية في محاربة الفقر وتوعية المجتمع ورفع مستوى وعي الفقراء بالفرص التدريبية والمساهمة في إيجاد فرص عمل للفقراء والتنسيق الفاعل لتأمين احتياجات الفقراء من الخدمات الصحية والإسكانية والاجتماعية والتعليمية وتيسير الإجراءات المتعلقة بمصالح الفقراء. فضلا عن تفعيل دور الجمعيات الخيرية في مواجهة هذه المعضلة الكبرى.

# انخفاض الرواتب

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130309/Con20130309579140.htm

## عيسى الحليان

الشق الأول:
ـ لو أخذت النسبة العامة لتكاليف المعيشة كمعيار لوجدت هذه النسب قد تضاعفت ما لا يقل عن سبع مرات.
ـ لو أخذت أسعار السلع المستوردة لوجدت أنها ارتفعت بنفس المقدار، وهو ما يوازي سبعة أضعاف أيضا.
ـ لكنك لو أخذت نسبة زيادة الرواتب لنفس الفترة لوجدت أنها لا تتجاوز 10 % من نسبة هذه الزيادات.
أما إذا أردت معلومة محددة ـ بعيداً عن الإنشاء ـ فإن زيادة الأسعار ارتفعت بنسبة 765 % مقابل ارتفاع الرواتب 66 % خلال الفترة من 1402هـ إلى 1432هـ.
الشق الثاني:
ـ لدينا موظف غير منتج ـ نسبيا ـ قياسا بالدول ذات الدخول المرتفعة.
لدينا موظف لا تشكل قيمة العمل ركيزة هامة في لائحة قيمه العامة.
ـ لدينا موظف يخلط بين حقوقه كمواطن وحقوقه كموظف.
الشق الثالث:
هناك ارتفاع متصاعد في الأجور والرواتب في الدول الأخرى، يطرد مع زيادة مداخيل هذه الدول من ناحية، ومع زيادة تكاليف المعيشة من ناحية أخرى.
ـ لدينا محرك واحد للاقتصاد فقط، أما بقية المحركات فهي إما معطلة أو لا تعمل بكفاءة، وهو ما جعل الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد أقل بكثير مما ينبغي أن يكونا عليه.
النتيجة:
ـ أن الرواتب تنخفض مع الزمن جراء الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة.
ـ العلاج ينبغي أن يكون في هيكلية متكاملة.
ـ وجود تشوهات في بنية اقتصادنا لا يمكن معها علاجه قبل معالجة هياكله العامة.

# ليس بريئا وليس كاذبا.. حركيون في ثياب حقوقية

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ- 8 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15815#.UTfuAF_LlTg.twitter

## يحيى الأمير

في الولايات المتحدة مثلا.. في بريطانيا، في فرنسا، في كثير من دول العالم التي تعرضت لأعمال إرهابية أو التي ضبطت خلايا إرهابية على أراضيها.. كلهم لم يكن لديهم أي من التعقيد الذي كان لدينا حول هذا الملف. الأمور بالنسبة لهم واضحة للغاية، بينما هي بالنسبة لنا ليست كذلك، بسبب حجم التداخل الواسع جدا بين مفردات هذا الخطاب وخطابات أخرى قائمة وحاضرة في واقعنا الثقافي والديني، وبسبب ارتباط أولئك المنتمين لهذه الخلايا بالتركيبة الاجتماعية المحلية. المواجهة تقضي القول إن أولئك في معظمهم كانوا من أبنائنا، ومن مختلف مناطق وجهات هذا الوطن.

حين يكون العدو من الداخل تصبح المعادلة أكثر صعوبة. وحين يكون خطاب هؤلاء الأعداء متمترسا خلف خطابك الديني، ومحاولا توظيفه لصالح ما يقوم به من جرائم يصبح التعقيد أيضا أكبر. حين يكون الخصم متكئا على خطاب يجعله يرى صواب ما يقوم به، بل وشرعيته أحيانا، يصبح التعقيد واضحا وصعبا كذلك. وهنا يصبح السجن أو الاعتقال مجرد آلية واحدة من آليات الدفاع والمواجهة مع هذا الخصم.

ما أسهل أن يقول أحد إننا نحن الذين صنعنا ذلك الخطاب، وإنه لو كان لدينا واقع تربوي وديني وتعليمي مختلف لما وقعنا في كل تلك المواجهة. هذا كلام استنفدنا فيه كثيرا من الجهد والوقت، ففي الوقت الذي كانت فيه القوات الأمنية تواجه هذا العدو وتشتت خلاياه، كانت المملكة تشهد أكبر عملية نقد ذاتية داخلية للتعليم وللتربية وللخطاب الديني وللتشدد ولغياب الحوار ولغياب الوسطية، وبالتالي فلا مجال لإعادة ذلك، رغم أنه مستمر ومتواصل، إضافة إلى أن في كثير من دول العالم الغربي ظهرت لديهم عمليات وخلايا إرهابية، وليس لديهم أزمة خطاب ديني، ولا مشلكة في الوسطية والاعتدال.

بعد كل تلك السنوات، وبعد الخسائر الكبرى التي تكبدها الإرهاب في الداخل السعودي على مستوى الخلايا والتمويل والخطاب والدعم، وحتى حينما انتقلت "القاعدة" إلى اليمن ظل العالم بأكمله يواجهها ويكبدها المزيد من الخسائر.. يبدو أن العالم بأكمله يريد أن يقفل هذا الملف.

ما الذي يحدث الآن؟ طيلة السنوات الماضية كان الكثير من الأصوات الدينية المتشددة يزايد في إعلان وسطيتها، كنوع من البراءة والتطهر من الإرهاب.. كثيرون بادروا إلى إلقاء خطب ومواعظ وتصريحات تشدد على رفض الإرهاب والتشدد وتدعو للوسطية، لا يمكن بطبيعة الحال تبرئتهم جميعا من تهمة الإسهام في بناء خطاب متشدد، لكن القضية ليست هنا.

لدينا واقع عدلي وقضائي يتطور باستمرار، وحاجته للتطوير واضحة، والعمل على تحقيق ذلك التطوير تقوده الوزارة ويقوده المجلس الأعلى للقضاء، لدينا بالمقابل تعقيد في كثير من ملفات المعتقلين على خلفية قضايا الإرهاب. الجميع يطالب بأن يتم التعامل مع هذا الملف وفق ما هو قائم من أنظمة ولوائح، لكن الواقع الآن بات مختلفا في الغالب.. لم يعد هذا الملف حقوقيا ولا وطنيا ولا إنسانيا، لقد أصبح ورقة لا نبالغ إذا قلنا إنها آخر أوراق الحركيين الذين ما زالت تتغشاهم نشوة ما حدث في كثير من البلدان العربية من وصول تيارات الإسلام السياسي للحكم. هذا لن يأتي إلا بجذب الشارع لقضية يمكن الإجماع عليها.. حاولوا كثيرا مع ملفات مثل البطالة والفساد، لكنها لم تنجح. حاولوا كثيرا لترويج عناوين وأفكار حول الاستبداد وغياب المشاركة الشعبية وكبت الحريات، ولكنها لم تنجح.. هم الآن أمام الملف الأخير.

يقومون الآن بالتعامل مع هذا الملف، لا من خلال محاولة تشكيل جهاز مدني يضم مجموعة من المحامين مثلا، ولا من خلال المطالبات بتنفيذ القوانين والأنظمة مثلا، بل من خلال إيجاد حراك على الأرض يسهل ترويج وإشاعة أفكار مثل القمع والاعتقال والاستبداد. لحظة الكيد الكبرى تتمثل فيما يقوم به الحركيون من توظيف النساء ميدانيا للاحتجاج والتظاهر، لسبب يسير جدا، فهذا سيكون أقدر على إثارة الشارع وعلى استجلاب التعاطف من شرائح اجتماعية واسعة.

إنني أتفهم أهمية أن يتم تنفيذ النظام وتطبيقه فيما يتعلق بهذا الملف، وأن يتم إشراك المجتمع أيضا، وأن تواصل وزارة الداخلية تلك البيانات التي تسعى لإيضاح حقيقة كل موقوف، وإذا كان يقضي عقوبة أو لا يزال قيد الإجراءات، لكنني أتفهم أيضا أن ما يحدث الآن من محاولة لتوظيف هذا الملف سياسيا ومن قبل الحركيين سيمثل أكبر إضرار بهذه القضية.

# نسب الطلاق المرتفعة "أكذوبة"... و"استقذار" الشواذ يزيدهم عناداً

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ- 9 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/490753

الخبر – بدر الشهري

أثار باحثان خليجيان جدلاً حول التربية والعلاقات الأسرية خلال ملتقى (نرعاك) الخليجي الأول الذي اختتم أعماله أول من أمس في الخبر، مشيرين إلى أن خرافات تحيط بالأسرة الخليجية في مقدمتها نسب الطلاق، التي قالا أنها لا تتجاوز 6 في المئة بينما يوصلها الإعلام إلى 30 في المئة، بالإضافة إلى خطأ المجتمع في التعامل مع «الشواذ» ما يدفعهم إلى العناد بسبب استقذارهم.

وأشارا إلى أن الزواج لا يبلغ معناه الحقيقي إلا بعد مرور سنوات، موضحين أنه يبدأ بالتعارف ويتخلله «تعانف» ثم يبلغ مرحلة التآلف الحقيقي إذا بذل الأزواج السبل الصحيحة في العلاقة الزوجية.

وأوضح الباحث والمستشار الأسري الدكتور حمود القشعان «إن الأسابيع الأولى في الزواج تعد مرحلة «خطرة» ولكن الأخطر منها بحسب دراسة أجراها في بعض دول الخليج تكون بعد مرور 19 عاماً على الزواج»، وأضاف «لكي ينجح الزواج لابد من أربعة مقومات»، أولاها «الأمن النفسي» وهو الاحترام بالنسبة للرجل من قبل زوجته، والعهد ببقاء الزواج بالنسبة للزوجة، ثم «الحوار» بشقيه اللفظي الذي يمثل 6 في المئة، وغير اللفظي الذي يمثل 94 في المئة، وينقسم إلى الحوار من خلال نبرة الصوت وتعابير الوجه ولغة الجسد، فيما اعتبر أن المسؤولية هي المقوم الثالث، أما المقوم الرابع فهو العلاقة العاطفية التي تنقسم إلى حب نفسي وحب اجتماعي وحب بيولوجي».

ونصح الأزواج أن يخرجوا التلفاز من غرف نومهم والحذر مما أسماه بـ «سارق الوقت» قاصداً الهاتف الذي يشكل سبباً حقيقياً في نفور الأزواج من بعضهم، إضافة إلى وسائل التواصل الأخرى التي تؤدي إلى مشكلات حقيقية بين الأزواج إذا استخدمت بشكل مفرط.

وأشار القشعان في الملتقى الذي نظمه مركز سلطان بن عبد العزيز للعلوم والتقنية بالشراكة مع (سبكيم) وحضره أكثر من 1300 رجل وامرأة، إلى أن الزواج في دول الخليج العربي تحيط به سبع خرافات بحسب دراسة أجراها، مبيناً أن أولى خرافات الزواج هو ما تعلنه وسائل الإعلام الخليجية أن نسب الطلاق في الخليج مرتفعة، مبيناً أن غالبية هذه النوعية من المضامين غير دقيقة ويتم مضاعفة النسب الحقيقية إلى ما يزيد على ثمانية أضعاف النسبة الحقيقية، مشيراً إلى أن نسبة الطلاق في دول السعودية والكويت لا تتجاوز 6 في المئة، فيما أوصلها الإعلام إلى أكثر من 30 في المئة، مما يشكك في استقرار المجتمع السعودي الذي وصفه بـ «المستقر». محذراً من خطورة التضخيم الإعلامي للطلاق.

مؤكداً أن الإعلام يبحث عن الإثارة وأن الذين يقولون الحقيقة لا يُعطون فرصة في قولها معللاً ذلك بأن بعض وسائل الإعلام يغلب عليها البحث عن الإثارة أكثر من البحث عن الحقيقة.

وقال: «إن من خرافات الزواج في دول الخليج شيوع فكرة أن السكن مع أهل الزوج يؤدي إلى المشاكل»، مشيراً إلى أن الدراسات أثبتت عدم صحة هذه الفكرة، كما بين أن من خرافات الزواج انتشار فكرة أن «الأبناء مسامير تثبيت الزواج»، قائلاً أن الدراسات أثبتت أن الأزواج الذين لم يكتب لهم الله تعالى الإنجاب أكثر صداقة وقرباً من بعضهم.

من جهته، أوضح الباحث الدكتور إبراهيم الخليفي الذي قدم محاضرة حول «سبل التربية السليمة» إن شرّ الآباء هم المثـاليون، ناصحاً الآباء والأمهات بعدم وضع معايير عالية جداً للمواصفات التي يريدون أن يكون أبناؤهم عليها في مستقبلهم، وأن يتيحوا فرصة لأبنائهم أن يختاروا مستقبلهم، مستدركاً «أولادنا يمرقون من الدين بسبب مثاليتنا».

وقال: «نحن أمة حولنا الجهل إلى ثقافة»، ونهضة الأمم تبدأ من التفاصيل النفسية، في إشارة إلى وجوب تصحيح الأخطاء التي تمارس دون إدراك من جانب كثير من الآباء. وذكر أن «استقذار» المجتمع للمنحرفين أخلاقياً مثل «البويات، والجنس الثالث» يجعلهم متمسكين أكثر بما هم عليه من خطأ ويزيد ارتباطهم بأوساطهم، مما يجعلهم لا يستطيعون العودة إلى الصواب جراء تشنيع المجتمع لهم وإيجاد القبول في بيئاتهم. وانتقد الخليفي الاتكالية لدى بعض الآباء الذين يطالبون

الحكومات بإيجاد تشريعات رادعة تحد من انتشار المظاهر السلبية، قائلاً: «كثير من الآباء يحملون الحكومات مسئولياتهم الشخصية، ويسعون للتخلص من واجبهم عبر المناداة بأهمية وجود التشريعات»، مبيناً أن التشريعات مهمة ولها قنواتها الخاصة في المطالبة، ولكن الآباء هم المسؤولون عن رعاياهم.

# الحاجة إلى سياسات مبدعة لمحاربة الفقر

المصدر: الاقتصاد والاعمال الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ- 10 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130310/Con20130310579391.htm

المصدر : بروجيكت سينديكيت

تباهى زعماء العالم بالنجاح الواضح في تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية متمثلا في خفض نسبة الفقراء الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام 1990 إلى النصف بحلول عام 2010، وذلك قبل مدة طويلة من الأجل المستهدف (وهو عام 2015). ولكن في ظل الفقر المستمر، واتساع فجوة التفاوت بين الناس، والنمو الهزيل في العديد من الدول النامية، فإن نجاح سياسات وبرامج مكافحة الفقر في الماضي تبدو ملتبسة.

وفي حقيقة الأمر، فإن برامج مواجهة الفقر -باستثناء التي طبقت في شرق آسيا- كانت متواضعة، بل إن الأوضاع تدهورت في بعض الدول والمناطق على الرغم من طفرات النمو الاقتصادي العديدة، التي دعمت التوسع في بعض الدول النامية الكبيرة، والتعهدات العامة من لدن المجتمع الدولي بالالتزام بـ"إعلان الألفية" الصادر عام 2000، والذي أفضى إلى تحديد الأهداف الإنمائية للألفية.

والواقع أن هذا السجل المختلط يشكك في كفاءة السياسات التقليدية للحد من الفقر، والتي يطلق عليها غالباً "إجماع واشنطن"، الذي غير الخطاب حول الفقر في ثمانينيات القرن العشرين. وكان المفترض أن تعمل إصلاحات "إجماع واشنطن" -بما في ذلك تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي الذي يتمثل في انخفاض التضخم إلى مستويات متدنية وتحرير الأسواق- على تقليص الفقر بتسريع وتيرة النمو.

الأسباب البنيوية

ولكن الاهتمام بالأسباب البنيوية للفقر كان ضعيفا للغاية، مثل عدم المساواة في الأصول والفرص، أو التوزيع غير العادل لثمار النمو. ولأن العمال غير المهرة يفقدون عادة وظائفهم مع بداية أي انحدار اقتصادي -في حين يتأخر تشغيل العمالة عموماً مقارنة بتعافي وتيرة الإنتاج- فإن تراجع الاستثمار العام في الصحة والتعليم -وغير ذلك من البرامج الاجتماعية- يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الفقراء بشكل مطرد.

لذا فمن غير المستغرب أن تدفع تداعياتُ الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت عام 2008 -وهي الأسوأ منذ أزمة الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن العشرين- الخبراءَ وصناعَ القرار السياسي والمؤسسات المالية الدولية إلى إعادة النظر في مسألة الفقر. ويرفض العديدون المنظور الذي كان سائداً ذات يوم في التعامل مع الفقر والحرمان، ويحذرون من أن هذا المقاربة تؤدي إلى وصفات غير فعالة فيما يخص السياسات المتبعة.

وعلى سبيل المثال، فقد سعت الأمم المتحدة -من خلال تقريرها بعنوان "تقرير عن الوضع الاجتماعي العالمي: إعادة النظر في الفقر"، والكتاب المصاحب له "الفقر البائس: إفقار التحليل والقياس والسياسات"- إلى الدفع قدُما بالمناقشة بشأن الفقر بمراجعة السياسات التقليدية، وتقييم برامج تقليص الفقر.

ولقد أكد التقرير والكتاب الحاجة للتحول بعيداً عن فكر السوق الحرة الذي هيمن على إستراتيجيات الحد من الفقر في العقود الأخيرة، والانتقال إلى اعتماد تدابير ملائمة ترمي لتعزيز التنمية المستدامة والمساواة.

والواقع أن هذه التقارير تتحدى النهج السائد الذي ترك أكثر من نصف مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر (الذي يتحدد على أساس وجود قدرة شرائية لا تتجاوز دولارا وربع دولار يومياً، وذلك برسم عام 2005)، وفشل في منع جمود النمو الاقتصادي في أغلب الدول.

ومن ناحية أخرى، اتسعت فجوة التفاوت في مختلف أنحاء العالم، حتى في الدول التي شهدت توسعاً اقتصادياً سريعا، وأبرزها الصين والهند. ورغم أن النمو مطلوب عادة لتقليص نسبة الفقر، فإنه لا يترجم بالضرورة إلى خلق فرص عمل، كما تثبت بيانات حديثة للنمو وارتفاع ما يعرف بالعمل غير الملائم.

نهج متكامل

وتشجع الأمم المتحدة الحكومات على الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في مجال التنمية، وهو ما يستلزم نهجاً متكاملاً في صنع القرار السياسي للدفع باتجاه إحداث تغيير بنيوي، وفي الوقت نفسه تضييق فجوة التفاوت والهشاشة وغياب الأمن الاقتصادي، وينبغي أن يصبح النمو أكثر استقرارا في ظل سياسة اقتصاد كلي ثابتة في مواجهة التقلبات الدورية، وإدارة حصيفة لحسابات رأس المال، وقدرة أعظم على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

وبشكل عام، فإن الاقتصادات التي نجحت في تحقيق النمو وخفض الفقر على مدى العقود الثلاثة الماضية تمكنت من ذلك بتبني سياسات براغماتية (عملية) وغير تقليدية. وغالبا ما أدى استخدام لغة مرحبة ومحفزة للمستثمرين والسوق لتشجيع الاستثمار الخاص، لا سيما في الأنشطة الاقتصادية المرغوب فيها، مثل تلك التي تخلق المزيد من الوظائف أو تقدم عائدات ضخمة بشكل تصاعدي.

بيد أن شروط المعونات كانت إلى حد كبير سبباً في تقييد عملية اتخاذ القرار السياسي في أغلب الدول النامية، وخاصة أكثرها فقرا، إلا أن بطء النمو وخسارة العائدات الناجمة عن برامج التحرير الاقتصادي كانت على وجه خاص من الأسباب المؤدية إلى تقليص مجال السياسة المالية، وما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة أثرت على جهود مكافحة الفقر والعوز، وهو ما يفترض إحداث تغيير جذري في الموضوع.

وبالرغم من أن البرامج التي يفضلها بعض المانحين -مثل القروض الصغيرة، وترسيم سندات ملكية الأراضي، والإصلاحات المتصلة بالحكم الرشيد- ساعدت أحيانا في تحسين الظروف التي تواجه الفقراء، فإنها لم تنجح في الحد من الفقر بشكل ملموس. ويتعين على زعماء العالم أن يعملوا على إعداد وتنفيذ بدائل براغماتية ومبدعة، بدلاً من الاستمرار في الاعتماد على سياسات وبرامج غير فعّالة.

السياسات الاجتماعية

وفي العقود الأخيرة، تضمنت السياسات الاجتماعية بشكل متزايد بعض طرق التأكد من أهلية المستفيدين، وذلك لتعزيز الفعالية فيما يخص التكاليف، ولكن السياسات الاجتماعية الشاملة كانت أكثر فعالية واستدامة من الناحية السياسية، في حين كانت السياسات التي استهدفت الفقراء أو "أفقر الفقراء" مُكلفة في الغالب، وأهملت العديد من المحتاجين.

إن الحق في الأمن الاجتماعي المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقضي بتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل ضمان رفاهة الجميع، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر وغيرهم من المعرضين لخطر الفقر. وبالتالي، فإن السياسة الاجتماعية وعملية التموين والحماية لا بد من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية والحد من الفقر.

وتظل الأرضية اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية الأساسية متاحة في أغلب دول العالم، ويمكن لهذه الحماية مساعدة البلدان في تخفيف التأثيرات السلبية الناجمة عن الصدمات ومنع انتقال الناس من وإلى مستويات فقر أكثر سوءا، إلا أن الدول ذات الدخل المنخفض والأقل نمواً تحتاج إلى المساعدة من أجل النهوض بالأرضية المذكورة إلى مستويات مقبولة أكثر.

ومن أجل معالجة الفقر في العالم بفعالية، يتعين على زعماء الدول أن يواكبوا سياسات تقليص الفقر التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وهو ما يقتضي زيادة الموارد المالية المتاحة للإنفاق الاجتماعي، ولا يجوز للزعماء الملتزمين بمحاربة الفقر أن يتحدثوا عن أي نجاح حقيقي قبل أن يستفيد كل المواطنين من التنمية الاقتصادية.

---

* المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما.

# بروتوكول ثالث يمنحهم حق تقديم شكاوى دولية .. مختصون:

# حوار الأطفال طريق للسلم والأمان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 11 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130311/Con20130311579787.htm

معتوق الشريف (جدة)

فتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة للدول الأعضاء باب التوقيع على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل الجديد، والذي سيدخل حيز التنفيذ بعد تصديق 10 دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يمنح البروتوكول الأطفال حق تقديم البلاغات عن الانتهاكات التي يتعرضون لها إلى هيئة دولية، ويسمح لهم بتقديم بلاغات فردية حول انتهاكات محددة لحقوقهم المنصوص عليها باتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين السابقين «البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة»، و«البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.«

وأوضحت المفوضة السامية للأمم المتحدة نافي بيلاي أن الأطفال سيتمكنون ـ بموجب هذا البروتوكول ـ من الانضمام إلى باقي أصحاب الحقوق الذين تخول لهم الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان تقديم بلاغات أو شكاوى أمام هيئات دولية.

وشجعت بيلاي الدول على التوقيع على هذا البروتوكول الاختياري لمنح الأطفال (ضحايا الانتهاكات) إمكانية الوصول المباشر إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بتقديم البلاغات، وبخاصة أن العالم يشهد يوميا أمثلة عن طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال، من التمييز والاتجار بالأطفال، وصولا لجميع أشكال العنف الجسدي أو النفسي ضدهم.

وكان مجلس حقوق الإنسان أحال البرتوكول الاختياري إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو الماضي؛ بغية إيجاد إجراء لتقديم الشكاوى في إطار اتفاقية حقوق الطفل مشابه لتلك الإجراءات الموجودة في باقي الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، حيث ستقوم لجنة حقوق الطفل عند تلقي الشكوى بدراستها لتحديد ما إذا كان الانتهاك قد وقع في إطار الاتفاقية، على أن تكفل وضع إجراءات تراعي خصوصيات الطفل، إضافة لضمانات تمنع التلاعب من قبل الأشخاص الذين يعملون نيابة عن الطفل بموجب البروتوكول.

وأثناء دراسة الشكوى يحق للجنة أن تطلب من الدولة اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع ضرر لا يمكن إصلاحه بحق الطفل، كما يجوز لها أن تطلب تدابير حماية لمنع الأعمال الانتقامية، والانتهاكات المستقبلية، وسوء المعاملة أو الترهيب بسبب تقديم الشخص للشكوى، وفي حال توصلت اللجنة إلى أن الاتفاقية قد انتهكت، فستقوم اللجنة بتقديم توصيات محددة للتنفيذ من قبل الدولة المسؤولة.

وقال رئيس لجنة حقوق الطفل السابق جان زرماتن: «البروتوكول الجديد يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأطفال». وأضاف «أثناء وفاء اللجنة بمهامها ـ بموجب البروتوكول ـ سوف تسترشد بمبدأ المصالح الفضلى للطفل، وسوف تأخذ في الاعتبار حقوق وآراء الطفل.«

وينص البروتوكول الاختياري الجديد على دور اللجنة في اتفاقات التسوية الودية، وضمان متابعة التوصيات المقدمة إلى الدول، كما ينص على حق اللجنة في الشروع بإجراء تحقيقات في الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لكل من اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين السابقين.

بدوره، علق التربوي عماد الشريف عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة أن هذا البروتوكول مهم جدا في مناصرة الطفل، حيث سيصبح الطفل ـ بحكم هذا البروتوكول ـ حرا يستطيع الحصول على حقوقه دوليا، وقال: «بما أن الطفل والمرأة هما الحلقتان الأضعف في المجتمعات، فإن هذا البروتوكول سيمنح الطفل قوة في المطالبة بحقوقه ويخلصه من

عبودية والديه». وأضاف «نشهد في المجتمع المحلي والعربي والعالمي أيضا ما تتعرض له الطفولة من جرائم ترتكب بدون حق، بدءا من العنف اللفظي، وانتهاء بالعنف البدني.«
أما عادل بن خميس الزهراني المبتعث في بريطانيا، فقال: «لا شك أن عالم الطفولة وما يتمتع به الطفل في الغرب أفضل حالا من الطفل العربي الذي يقضي جل يومه في الشوارع مشردا ومعنفا وعاملا». وأضاف «العالم الثالث وما يحيط به من فقر يجعل الأسر تدفع بأبنائها إلى التسول وإلى سوق العمل قسرا، وهذا مخالفة صريحة لحقوق الطفل في كافة الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.«
من جهته، دعا صالح المعبدي إلى إجهاض العنف بكافة أشكاله عبر تنشئة قائمة على الحوار ، قائلا «علينا في الأسرة والمدرسة وفي كل مكان أن نحقق الطمأنينة للطفل وأن نتحاور معه ونتفهم خصائص نموه لنعد جيلا سليما لغد مشرق».
وأضاف «الطفل المعنف يترسخ لديه العنف، وهذا لا يحقق التطلع نحو عالم يسوده السلم والحوار.«

HUMAN RIGHTS WATCH

# على السعودية الإفراج عن نشطاء حقوق الإنسان السجناء

# حل جمعية حقوقية بارزة وعقوبات قاسية في تهم ذات دوافع سياسية

المصدر: هيومن رايتس واتش الثلاثاء 1 جماد الأول 1434 هـ- 12 مارس 2013م
http://www.hrw.org/ar/news/2013/03/11

)بيروت) -
قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن العقوبات القاسية الصادرة بحق عدد من أبرز مناصري حقوق الإنسان في السعودية، والأمر بحل جمعية للحقوق المدنية والسياسية، تمثل انتكاسة كبرى لحقوق الإنسان في البلاد. يجب على السلطات السعودية أن تسقط التهم وتفرج فوراً عن الناشطين الحقوقيين البارزين المحكوم عليهما بالسجن لمدد طويلة، بعد إدانتهما أمام المحكمة الجزائية المتخصصة يوم السبت بتهم ذات دوافع سياسية.
شارك الناشطان، محمد القحطاني وعبد الله الحامد، في تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، وهي منظمة حقوقية طالبت بالمزيد من الحقوق المدنية في المملكة. وواجه الاثنان تهماً تشمل "زعزعة الأمن بالدعوة للمظاهرات" و"تقديم معلومات غير صحيحة لجهات خارجية" و"السعي إلى زرع الفتنة والانقسام في المجتمع" و"المشاركة في تأسيس جمعية غير مرخصة". صدر الحكم على الناشطين لا لشيء إلا لمناصرتهما السلمية للإصلاح، وانتقادهما لانتهاكات حقوق الإنسان.
قال إريك غولدستين، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "هذه ببساطة قضية مشينة، توضح إلى أي مدى يمكن أن تذهب السلطات السعودية لإسكات المناصرين المعتدلين للإصلاح ومزيد من الاحترام لحقوق الإنسان. على السلطات السعودية أن تفرج فوراً عن القحطاني والحامد، وتسقط التهم الموجهة إليهما، وتنهي المحاكمات السياسية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة."
بدأت المحكمة الجزائية المتخصصة محاكمة الناشطين في يونيو/حزيران 2012. في البداية حوكم كل منهما على حدة وراء أبواب مغلقة، مثل معظم المحاكمات المنظورة أمام المحكمة الجنائية المتخصصة. إلا أن القاضي قرر دمج القضيتين بعد الجلسة الأولى لكل منهما، واستمرت المحاكمة سرية حتى الجلسة الخامسة والأخيرة، حين رفع القاضي السرية عن الإجراءات أخيراً وسمح بحضور وسائل الإعلام والمحامين والنشطاء الحقوقيين، الذين حضروا في وجود أفراد القوات الأمنية.في الجلسة الأخيرة يوم السبت، بحسب صحيفة سبق، أطال القاضي في تلاوة لائحة الاتهام وشبّه

معتقدات الناشطين بمعتقدات الإرهابيين، زاعماً أن "المطالبة بتغيير اسم المملكة لا يمكن أن تكون من الإصلاح". كما أفادت الصحيفة بأن رئيس الجلسة القاضي حماد العمر أمر الحامد، بعد تعليق منه حول عدم استقلال المحكمة، ألا يجادل في مشروعية الأحكام، محذراً إياه بأن "القاضي يمكن له أن يضيف ما يراه ولا يلتزم بالدعوىفقط."
في نهاية المحاكمة حكم القاضي حماد العمر على القحطاني البالغ من العمر 47 عاماً بالسجن لمدة 10 سنوات ومنعه من السفر إلى الخارج لمدة عقد آخر بعد قضاء محكوميته. وحكم على الحامد بالسجن لمدة 5 أعوام بالإضافة إلى قضاء حكم سابق بالسجن لمدة 6 أعوام كان قد أفرج عنه منه بعفو ملكي في 2006، وكان العفو مشروطاً بامتناعه عن نشاطه الحقوقي. كما فرض القاضي منعه من السفر لمدة 5 سنوات بعد قضاء مدة العقوبة. للرجلين الحق في استئناف الأحكام الصادرة بحقهما خلال 30 يوماً.
بعد النطق بالحكم، أمر القاضي بتوقيف الناشطين فوراً وحل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية ومصادرة أموالها وإغلاق موقعها الإلكتروني وكافة الحسابات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي المرتبطة بالجمعية.
قامت السلطات السعودية أيضاً باستهداف وحبس أعضاء آخرين في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، حيث يقضي محمد البجادي عضو الجمعية حالياً عقوبة السجن لمدة 4 أعوام بعد أن أدانته إحدى المحاكم الجزائية المتخصصة في أبريل/نيسان 2012 بتهم تشمل "التحريض على المظاهرات". كما يقضي سليمان الرشودي رئيس الجمعية حالياً عقوبة السجن لمدة 15 عاماً التي وقعتها عليه محكمة جزائية متخصصة بعد إدانته بتهم تشمل "نقض البيعة مع الملك".
حاولت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية أن يتم تسجيلها كمنظمة قانونية مستقلة، لكن السلطات لم تسمح بهذا.
سبق لـ هيومن رايتس ووتش دعوة السلطات السعودية لإلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة. أنشأت الحكومة تلك المحكمة في 2008 للنظر في قضايا الإرهاب، إلا أنها استغلتها على نحو متزايد لملاحقة المعارضين السلميين بتهم ذات دوافع سياسية وفي محاكمات تنتهك الحق الأساسي لكل متهم في الحصول على محاكمة عادلة. ولأن المملكة العربية السعودية ما زالت بدون قانون جنايات مكتوب فإن القضاة يتمتعون بسلطة تقديرية واسعة في تعريف الأفعال التي يمكن اعتبارها جنائية وفق تفسيرهم الخاص للشريعة الإسلامية، كما يمتلكون سلطات واسعة في تقرير العقوبات على ما يتراءى لهم من جرائم.
إن غياب قانون واضح ويمكن التنبؤ به للجنايات ينتهك المبادئ الدولية لحقوق الإنسان التي تحظر الاعتقال التعسفي وتضمن الحق في المحاكمة العادلة. وتنص المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب". كما أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدقت عليه المملكة العربية السعودية، تكفل الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات.
قال إريك غولدستين: "بدلاً من سجن هذين وغيرهما من مناصري التغيير السلمي، ينبغي على السلطات السعودية اتخاذ خطوات للتوافق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمطالبة بالحقوق الأساسية المدنية والسياسية ليست جريمة، رغم جهود القضاة السعوديين لإلصاق هذه الصفة بها."

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# 11.8 ٪ مِن العمالة تحصُل على راتب غير كاف خط الفقر في سويسرا 4300 دولار في الشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 2 جماد الأول 1434 هـ- 13 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/13/article_738867.html

ماجد الجميل من جنيف

حذَّرت دراسة سويسرية من أن 11.8 في المائة من العمالة السويسرية تحصُل على راتب شهري وصفته بأنه "غير كاف للعيش بكرامة،" وقالت إنَّ النساء وحملة شهادات التدريب الفني هم الأكثر نصيبا من الرواتب المتدنية.

وطبقاً للدراسة التي أعدتها جامعة جنيف، بناء على طلب من مؤسسات المجتمع المدني، فإنَّ عدد الأشخاص الذين يكسبون أقل من 3986 فرنكا سويسريا (4300 دولار) في الشهر، وهو الحد الأدنى للأجر الشهري (عن العمل بوقتٍ كامل للقطاعين الخاص والحكومي) قبل النزول إلى ما تحت خط الفقر، ارتفع إلى أكثر من 437 ألف شخص. وذهب الاقتصادي، دانييل لامبار، إلى القول إن العدد يصل إلى نصف مليون شخص إذا ما أخذ في الاعتبار الرواتب في البلدات والقرى الصغيرة.

وقال، رومان كراف، وهو أحد معدي الدراسة إن حاملي شهادات التدريب الفني يمثلون 40 في المائة مِن عمالة الأجور المتدنية، في حين تشكّل نسبة النساء اللواتي يتقاضين أجوراً متدنية، 15,8 في المائة، مُقابل 6,1 في المائة مِن الرجال.

وحذَّرت الدراسة أيضاً مِن وجود تمييز في الأجور بين الرجال والنساء قائلة إنَّ النساء يكسبن، كمعدل متوسط، 630 فرنكا في الشهر أقل من الرجل، لنفس العمل ونفس المؤهلات.

وأوضحت الدراسة أنَّ الرواتب المتدنية تكمن في قطاعات البيع بالتجزئة حيث تنخفض بنسبة 20 في المائة، والخدمة في المطاعم 14 في المائة تتبعها قطاعات محددة مثل التنظيف، والبستنة 13 في المائة. وانتقد، كراف، الأسواق المركزية الكبرى قائلاً إنها غالباً ما تظهر بين أسوأ دافعي الأجور.

وفي العام الماضي تم رفع مبادرة شعبية تدعو لوضع حد أدنى للأجور لا يقل عن 22 فرنكاً (24 دولاراً) للساعة الواحدة، لمدة 42 ساعة أسبوعياً، أو ما يعادل أجراً شهرياً يبلغ 4000 فرنك (4,300 دولار). وقد تمكن رعاة المبادرة من جمع مائة ألف توقيع تؤيد مبادرتهم، وهو الحد الأدنى المطلوب مِن التواقيع قبل طرحها للتصويت الشعبي بعد موافقة البرلمان. ويُنتظر أن تُطرح المبادرة للتصويت في عام 2014.

# كاريكاتير

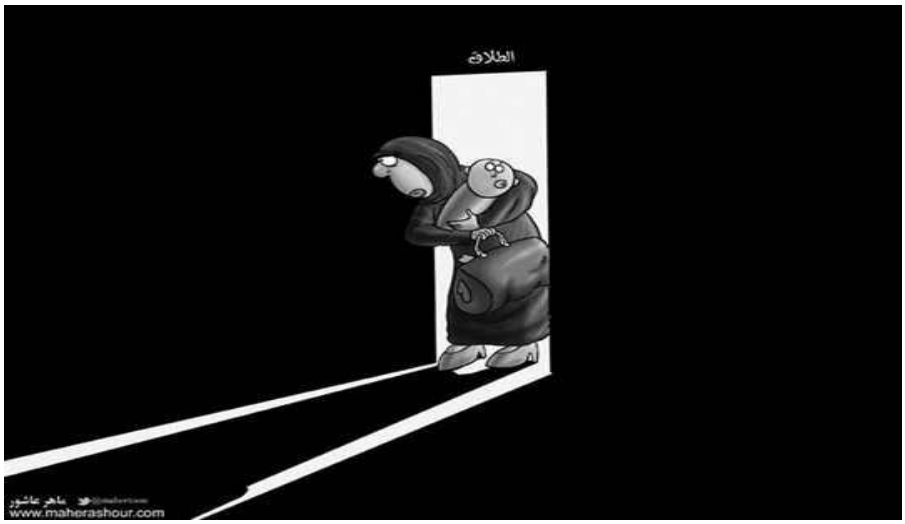


المصدر: جريدة الحياة السبت 27 ربيع الثاني 1434 هـ 9 مارس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/490597

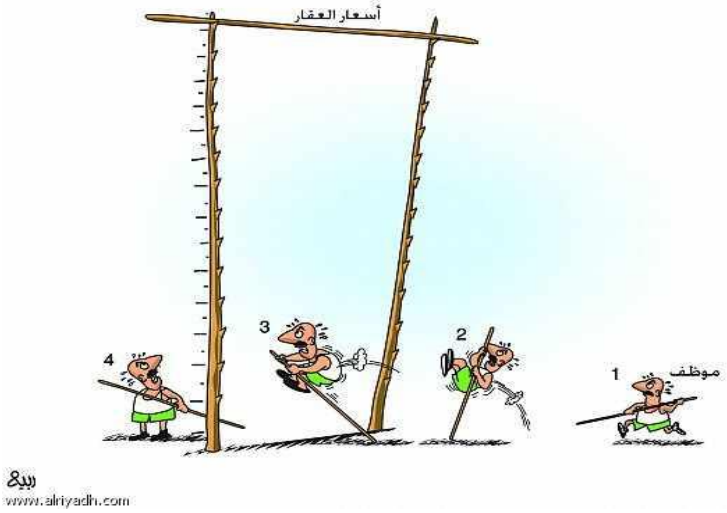


المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 ربيع الثاني 1434 هـ 8 مارس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/03/08/article815844.html

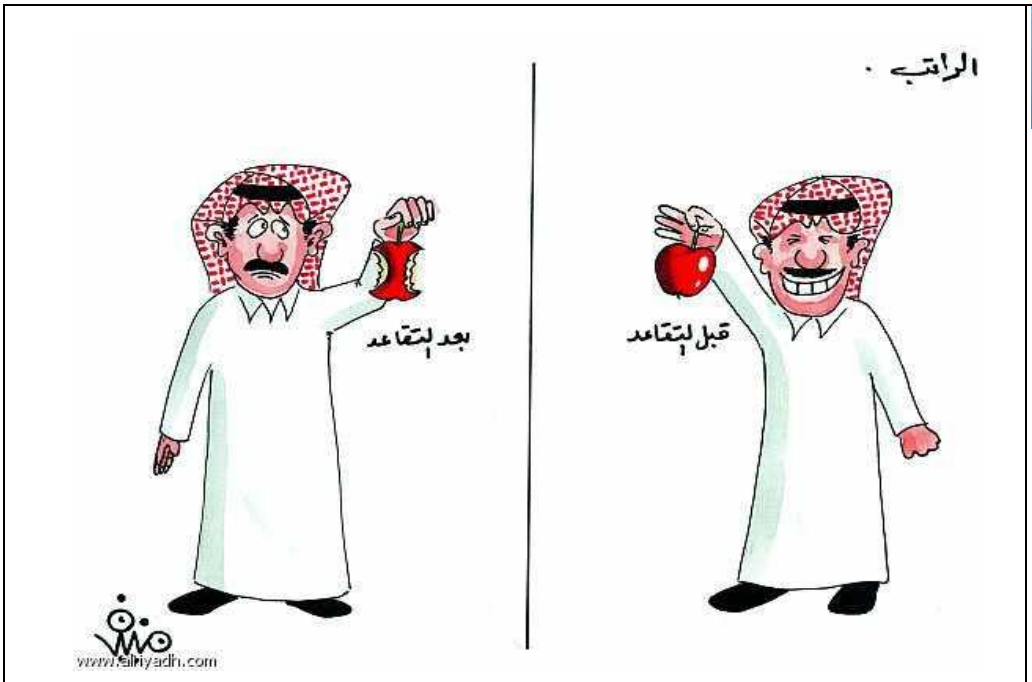


المصدر: جريدة الرياض الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/03/10/article816198.html

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 28 ربيع الثاني 1434 هـ 10 مارس 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130310/cartoon.htm

| | |
|---|---|
| | المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م<br><br>http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/491468 |
| | المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع الثاني 1434 هـ 11 مارس 2013م<br><br>http://www.alwatan.com.sa/Default.aspx?issueno=4546 |

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 1 جماد الاول 1434 هـ
12 مارس 2013م

http://www.aleqt.com/2013/03/12/article_738542.html

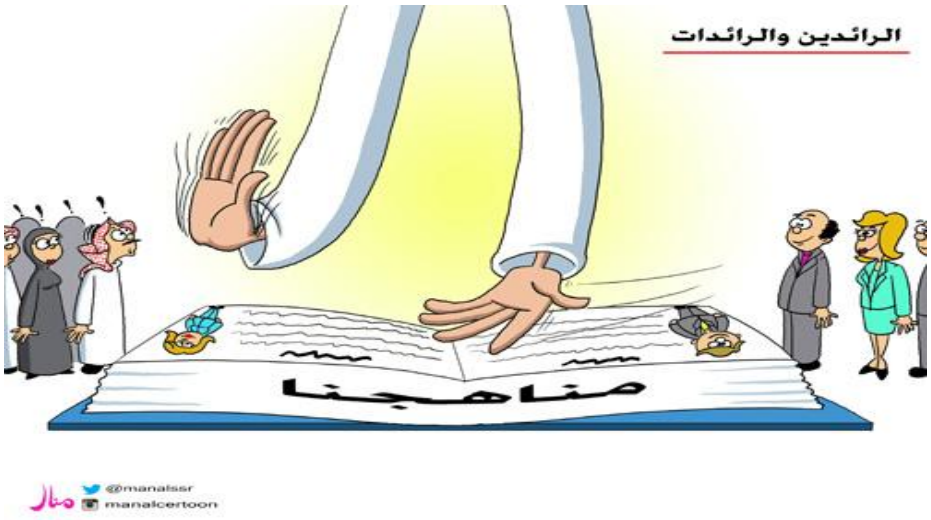


الجزيرة AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
1 جماد الاول 1434 هـ 12
مارس 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130312/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nam=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B6%D9%8A&sms=6569

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 2 جماد الاول 1434 هـ 13 مارس 2013م

http://www.alwatan.com./sa

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 جماد الاول 1434 هـ 13 مارس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/492337